



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



[12]

## «يسقط حكم المصرف»

## ما الذي أردنا تعلمه من لبنان؟

### الافتتاحية

### أستانا تقود الحل... واشنطن خارجه

ابتداءً من إعلان تشكيل اللجنة الدستورية السورية على لسان غوتيريش يوم 23 أيلول الماضي، عبر الضغط الشديد الذي فرضه ثلاثي أستانا في قمة أنقرة الثلاثية الأخيرة «16 أيلول»، بات واضحاً أن الوضع السوري قد دخل منعطفاً جديداً، وفاصلاً هذه المرة.

وفي التمهيد لهذا المنعطف، وخلال، وبعده، ظهرت ضالة الدور الذي تلعبه المجموعة الغربية المصغرة «الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، السعودية، مصر، الأردن»، والذي حاولت الولايات المتحدة إنعاشه عبر افتعال الفوضى في الشمال الشرقي السوري، وعبر السعي إلى ضرب الجميع بالجميع، على أمل أن يترافق انسحابها الكامل من سورية مع فوضى عارمة تؤدي الوظيفة نفسها التي كانت تؤديها بوجودها؛ أي تمديد الاستنزاف ومنع الحل ومنع الاستقرار.

في السياق، أعلن ترامب انسحاباً جزئياً من الحدود الشمالية لسورية لفتح الباب للعدوان التركي، ثم عبر الاتفاق الأمريكي التركي ذي الـ13 بنداً الموقع يوم 17 من الشهر الجاري، وهما الأمران اللذان تم شطبهما وشطب تأثيراتهما السلبية في قمة بوتين أروغان بعد ذلك بخمسة أيام، وباتفاق من عشر نقاط، ولكن مع الحفاظ على مسألة الانسحاب الأمريكي ودفعها باتجاه الانسحاب الكامل، وهو ما جرى إلى حد بعيد، رغم العودة عنه جزئياً بما يخص منطقة حقول النفط، وهو الأمر الذي لن يطول على حاله هذه.

محصلة الأمر، أن المحاولة الأمريكية لضرب ثلاثي أستانا ببعضه البعض، وفي سياق تهيئة أرضية الانسحاب الأمريكي من سورية عسكرياً وسياسياً، لم تكل بالخيبة فحسب، بل وارتدت على الأمريكي بتعمق تقاضيات ثلاثي أستانا وارتفاع مستواها بشكل غير مسبوق؛ أبسط ما يمكن قوله في هذا السياق من نتائج، أن السحر الأمريكي ارتد على الساحر، وانتقل القسم الأكبر من الشمال الشرقي لسورية، الذي يشكل ما يزيد عن ربع مساحة سورية، من النفوذ الأمريكي إلى سيطرة الدولة السورية، بما في ذلك انتشار الجيش السوري على القسم الأكبر من الحدود الشمالية لسورية.

وأما المنطقة التي احتلها التركي، والتي لا تتجاوز 10% من مساحة الشمال الشرقي، فإن استعداداتها لن تكون بعيدة، وستجري على أساس الدفع الروسي والإيراني باتجاه حوار مباشر بين قوى الشمال الشرقي السوري والحكومة السورية من جهة، وبينها وبين الحكومة التركية من جهة أخرى على أساس احترام القانون الدولي واحترام سيادة سورية، وذلك بالتوازي مع السير قدماً في عملية الحل السياسي على أساس القرار 2254، والتي ستبدأ فعلياً مع الاجتماع الأول للجنة الدستورية.

إن أكثر الأدوار تعطيلاً للحل السياسي وإنهاء الأزمة السورية، كان ولا يزال الدور الأمريكي ومشتقاته الغربية والإقليمية والمحلية. ومع تراجع هذا الدور واقترب وزنه من الصفر، بالتوازي مع ارتفاع وزن أستانا بشكل كبير، فإن الباب غداً مفتوحاً على اتساعه باتجاه تطبيق كامل للقرار 2254، بما في ذلك استعادة السيادة السورية، سيادة الشعب السوري، على كامل الأرض السورية، توازياً مع تفعيل حقّه في تقرير مصيره ومصير دولته بنفسه، وهو الأمر الذي لن يتمكن المتشددون من الأطراف السورية إعاقة بعد الآن بشكل جدي، ما دام دور المعيق الأكبر قد انخفض إلى حدود غير مسبقة.

#### شؤون اقتصادية



إصلاح القطاع العام  
الاقتصادي ليس «سيرة مملّة»

13

#### ملف «سورية 2019»



وزن الأمريكي في سورية  
يتناهى إلى الصفر

06

#### ملف «سورية 2019»



على أبواب اجتماعها الأول  
علينا كسر إرادة المعطلين!

05

#### شؤون عمالية



المستقبل لحراك العمال!

03

# العمال الحلقة الأضعف لابد أن تكون الأقوى!



## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### العمالة الفائضة مرة أخرى!

في سنوات ما قبل الأزمة تردد كثيراً على لسان مسؤولين حكوميين أن هناك في شركات قطاع الدولة عمالة فائضة، ترتب على الدولة مبالغ طائلة، وهي أحد الأسباب التي تمن تطور تلك الشركات وتؤدي بها إلى خسارات في ميزانياتها المعلنة، إضافة إلى هذا كان يصرح أيضاً أن إنتاجية العامل السوري لا تتجاوز في اليوم الساعتين من أصل الساعات الثماني المقرر العمل بها. اليوم أيضاً بدأت تظهر هذه التصريحات أيضاً من مصادر حكومية مع أن الوضع تغير عما كان عليه في مرحلة ما قبل الأزمة.

اللجنة الحكومية المكلفة بدراسة وإصلاح الوضع الاقتصادي كان واحداً من البنود التي ناقشتها وضع العمالة الفائضة، وما هي الخطوات والإجراءات التي ستتخذ من أجل حل هذه المعضلة المزمنة والتي تؤرق الحكومة وتمنع عنها تطوير ما يمكن تطويره بواقع الاقتصاد السوري. ضمن الاقتراحات الواردة في محضر اجتماع اللجنة حسب ما نشره موقع أخبار اقتصادية أن اللجنة أكدت على ضرورة إجراء أو بالأحرى إعادة الهيكلة الإدارية والتنظيمية لمنشآت قطاع الدولة من عمليات دمج أو تجزئتها أو حتى حلها حسب واقع الحال ومقتضى المصلحة، لتعمل تلك المنشآت المدموجة بعد إعادة هيكلتها وفق آليات السوق، بحيث تنطبق عليها القوانين والأنظمة وممارسات الإدارة التي تنطبق على القطاع الخاص.

أما بالنسبة للعمالة الفائضة التي تنوي اللجنة الحكومية تسوية أوضاعها أو إعادة هيكلتها لم تقل اللجنة أين تتوضع هذه العمالة الفائضة، مع العلم أن الأزمة قد أخرجت مئات الألوف من العمال خارج دائرة العمل لأسباب مختلفة وأنّ المعامل والشركات باتت تنوّج من عدم تمكّنها من إنجاز خططها الإنتاجية بسبب النقص الحاد في عدد عمال الإنتاج والفنيين ومن بقي منهم على رأس عمله لا يستطيع تغطية النقص الحاصل البالغ أكثر من نصف العمال، وإذا للجنة لا تعلم بهذا الأمر فذلك مصيبة، وإذا كانت تعلم فذلك المصيبة الأكبر، لأن الشركات ذات الطابع الإنتاجي تعان عن حاجتها المستمرة لتشغيل العمال والعدد المتقدم لطلبها قليل بسبب الأجر المقرر للعامل وهو الحد الأدنى البالغ 16175 ل س لا يؤمن للعامل الذي يريد أن يلتحق ثمن فطور فلافل كل يوم فما بالكم ببقيّة المصاريف.

إن الخيارات المطروحة بانسنة وهي مدخل آخر لشيء في نفس يعقوب يريدون تحقيقه!

ورد على بعض المواقع الإلكترونية خبر مفاده أن الشركة الروسية التي تم تسليمها مؤخراً مرفأ طرطوس لإدارته تنوي تغيير عقود العمال من قانون العاملين الأساس إلى قانون العمل الخاضع له عمال القطاع الخاص ويبدو أن هذا الأمر سينتشر مع كل الشركات التي ستحصل على عقود شراكة في إدارة المنشآت ولن يكون الأخير، حيث سبق هذا الخلاف بين العمال وبين الشركة المستثمرة لمعمل السماد الأزوتي، أين تكمن المشكلة هل في الشركات المستثمرة أم في الجهات الحكومية المنظمة للعقود معها؟

### ■ مالك أحمد

نبدأ بالشركات المستثمرة، آیا تكن جنسيتها؟ فجميعها يحكمها منطق تحقيق الربح الأعلى في استثماراتها، وهي تذهب إلى هذا الخيار من أجل تعظيم أرباحها وليس لسواد عيوننا، فصالحها الرأسمالية تدفعها إلى ابتداء الطرق والوسائل التي تجعلها تحقق أرباحاً عالية، ومن ضمن تلك الوسائل والطرق هو التوجه نحو العمال كونهم الحلقة الأضعف في معادلة الاستثمار، ليس بسبب العمال، وإنما بسبب من يبرم العقود مع هذه الشركات بحيث يكون آخر همهم في جدول التباحث حول تفاصيل العقود وضع العمال القانوني والحقوق، وعندما تبدأ الشركات المستثمرة بتغيير تلك الأوضاع يبدأ الصراخ والقول إننا قد أشرنا في نص العقد مع الشركة، المحافظة على حقوق العمال، والعمال لا يسألون أصلاً عن مدى صلاحية العقود المبرمة والمتعلقة بهم، فهم أي العمال ما عليهم سوى القبول والموافقة. الجهة الحكومية الموقعة على

العقد والتي تقول إن العقد يتضمن المحافظة على حقوق العمال فهذا القول مطاط جداً، وقابل للتأويل من قبل الشركة المستثمرة ما لم تكن هناك نصوص صريحة وتفصيلية تشير إلى تلك الحقوق، وتحرم المساس بها، وهنا من المفترض أن يكون التنظيم النقابي موجوداً بفاعلية من أجل تثبيت حقوق العمال في العقود المبرمة، طالما أن توجهات الحكومة بقضها وقضيضها ذاهبة نحو التشاركية وطرح كل شيء حتى الهواء الذي ينفسه الشعب للاستثمار، وهذا التوجه هو عقدة العقد، وما يجري من انتهاكات لحقوق العمال تنطلق من هذا القانون التشاركية الذي يجيز للشركات المستثمرة أن تنتقي العمال الصالحين لها من وجهة نظر مصالحها، وترك الباقي لقرارات الحكومة في توزيعهم والتصرف بهم. الحكومة استبقت تلك الشركات بموضوع تغيير عقود عمال الاتصالات من القانون الأساس إلى قانون العمل 17 مع فترة انقطاع للعمال لترتيب إنجاز العقود.

إذاً، أين المحافظة على حقوق العمال في العقد المبرم مع الشركة الروسية طالما هي أي الحكومة قامت بهذا الإجراء مع عمال الاتصالات بتغيير عقودهم؟ عدد العمال المشمولين بتغيير عقودهم يقارب الـ 3600 عامل من مختلف الاختصاصات، ملزمين بأخذ إجازة بلا أجر حسب المادة 22 من العقد المبرم مع الشركة من أجل تغيير عقودهم بعقود عمل جديدة ستضر بمصالحهم وحقوقهم كما أصرّ القانون 17 بمصالح الطبقة العاملة في القطاع الخاص من جميع النواحي، وخاصة تمكين أرباب العمل من تسريح العمال تسريحاً تعسفياً، وهذا يتم بقوة القانون الذي أوجده الليبرالية توافقاً مع قوانين السوق المتوحشة التي تلبى مصالح المستثمرين في تعزيز أرباحهم ولو كانت على حساب قوة العمل المنتجة لهذه الأرباح. إن قدرة العمال على المواجهة والدفاع عن حقوقهم تكمن بقوة تنظيمهم ووحدة موقفهم من مطالبهم، وهنا يأتي دور النقابات في المواجهة المختلفة نوعياً عن السابق، حيث استجبت الآن قضايا

لم يتعاملوا معها في السابق، وهي أن الشركات المستثمرة لديها من الخبرة والدراية في الهيمنة والسيطرة أعلى من توقعاتهم، لهذا لابد من أن يحدث تغيير ضروري في آليات العمل والضغط وتبديل الأدوات التي سيواجهون بها المستجندات التي سيتعرض لها العمال. إن الحدث الذي نعالجه الآن لن يكون الأخير بالنسبة للطبقة العاملة وخاصة لعمال قطاع الدولة والمنوي طرح منشآتهم للاستثمار، والذي شكلت الحكومة فريق عمل من الخبراء والعارفين بهذا المجال لإيجاد أفضل السبل من أجل الخلاص من إرث القطاع العام، الذي أثقل كاهل الحكومات كما يقولون دائماً، وكما قال لهم صندوق النقد الدولي بنصائحه المقدمة خلال سنوات ما قبل الأزمة وما زال معمولاً بها وتتعزز ونلمس مفاعيلها الآن مع الشركات المستثمرة. أيها العمال نظموا أنفسكم فالقادم الذي يعمل على تسليده خطير على مصالحنا الوطنية وعلى حقوقنا ومصالحنا.

# المستقبل لحراك العمال!



من خلال ما شهدناه منذ أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي وحتى الآن من واقع الحركة النقابية السورية، وما نشهده اليوم من خلال الانتخابات النقابية الجارية في الحركة النقابية، ترتسم أمام الطبقة العاملة العديد من الأسئلة الهامة التي بحاجة إلى أجوبة واضحة، ومن أهمها هل هذه الحركة النقابية كانت موجة عرضية مرت بالمجتمع في مرحلة مضت، وأن دورها القيادي للطبقة العاملة قد ذهب إلى غير رجعة؟ ولماذا لم تستطع الحركة العمالية والحركة النقابية مواجهة البرجوازية التي ظهرت، وصعدت البيروقراطية منها، وقوى الفساد الكبرى التي تستنشر يوماً بعد يوم؟ وأسئلة أخرى كثيرة حول الأدوات والأساليب والطرق الكفاحية التي تستخدمها هذه الحركة النقابية وما مدى نجاعتها.

## ■ نيل عكام

ما هي الطبقة العاملة؟ الطبقة العاملة مصطلح يتألف من قسمين الأول الطبقة وهي مجموعة كبيرة من الناس تتشابه فيما بينها بمجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتتميز بحسب موقعها من عملية الإنتاج الاجتماعي، وعلاقتها بوسائل الإنتاج، وطريقة حصولها على نصيبها، أو حصتها من الثروة الاجتماعية وحجم هذه الحصص، أما وصف الطبقة بالعاملة أي طبقة العمال الذين لا يملكون وسائل الإنتاج، وهم مضطرون لأن يعملوا، وبيع قوة عملهم لصاحب العمل الذي يملك وسائل الإنتاج تلك، سواء كان قطاع دولة أم قطاعاً خاصاً مقابل أجر محدد من قبل صاحب العمل، ولا تقتصر هذه الطبقة على عمال الإنتاج الصناعيين والزراعيين المنتجين للسلع، بل تضم هذه الطبقة في صفوفها

كافة أعضاء هذا المؤتمر منتخبون في تجمعاتهم العمالية من خلال «عرس ديمقراطي» كما قالت الهيئات العليا في الحركة النقابية. وعوداً على البدء، على الطبقة العاملة أن تحصل على الإضراب بنفسها ولنفسها، فالإضراب مدرسة النضال الأساسية التي يتعلم فيها العمال والحركة النقابية كيف يحصلون على حقوقهم، وعلى الحركة النقابية أن تفتح عيون العمال على أهميته فمن خلال الإضراب يتعلم العمال أن يتحدا، فهم لا يمكنهم أن يحصلوا على حقوقهم إذا لم يكونوا متحدين، وأخيراً نقول الإضراب واحد من الوسائل الأهم التي تكافح وتتواصل بها الطبقة العاملة من أجل تحسين ظروف وشروط عملها.

الأبواب ويحيون الأمل من جديد بعد فترة الركود الطويلة نسبياً للحركة العمالية، فكما أنه لا يمكن للإنسان أن يحيا بالخبز فقط، كذلك العمال يمكنهم أن يحققوا ظروفهم أحسن وواقعاً أفضل بوسائل كفاحية أخرى، تعبر عن رفضهم واستيائهم من هذا الواقع بعيداً عن الأساليب البيروقراطية المتبعة الآن من كتب ومذكرات، التي تكون نهايتها الأدرج أو سلات المهملات، وعلى سبيل المثال اليوم الإحجام الكبير عن خوض الانتخابات النقابية لدرجة أشبه بالمقاطعة، حتى إنه في بعض مؤتمرات الانتخابية لمكاتب النقابة لم يحضر هذه المؤتمرات سوى 50% +1 كما صرّحت رئاسة المؤتمر لتعتبره شرعياً مع العلم أن

التنظيم الذي يميز الطبقة، إلا أن ذلك غير كاف، لكون الحركة النقابية لا تملك تلك الأدوات النضالية الجماعية، لذلك نجد هذا الفقر يتحول إلى يأس وخضوع، وخذلة مع أصحاب العمل، وليس لمقاومة مصدر ذلك البؤس الذي يعاني منه العمال. استطاع العمال في مرحلة سابقة استخدام سلاح الإضراب عن العمل لإبراز ثقل الوزن الاقتصادي لهذه الطبقة. واليوم، قد يظن البعض بأن عهد الطبقة العاملة قد ذهب إلى غير رجعة، وأنها كقوة اجتماعية واقتصادية أصبحت أقل أهمية وباتت تحت السيطرة، غير أن العمال في كل مرة تغلق فيها الأبواب وينعدم الأمل يابون إلا أن يفتحوا تلك

شرائح مختلفة من العمال، كعمال الخدمات في المدارس والمشافي والبلديات وعمال النقل المختلفة والاتصالات وغيرهم، وكل هؤلاء العمال يستغلهم أرباب العمل. إن موقع الطبقة العاملة في علاقات الإنتاج يمنح هذه الطبقة قوة اقتصادية هائلة، حيث تعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج وبين أيديها إمكانية التحكم في عملية الإنتاج التي يقوم عليها المجتمع بأسره، والتي تمتد طبقة أصحاب المال والعمل بأرباحها التي تعتاش عليها الطبقة العاملة وتستطيع وقف الإنتاج في ظل الاستغلال الواقع على كاهلها، وتستطيع إدارة العملية الإنتاجية الاجتماعية من خلال الثقل الاقتصادي للعمال والقدرة على

## الطبقة العاملة



### إضراب عام في تشيلي

دعت النقابات والحركات الاجتماعية الرئيسية في البلاد إلى إضراب عام الأربعاء والخميس 24 و25 من الشهر الجاري في تشيلي، وانضمت إلى التحركات الاحتجاجية نقابات مناجم النحاس التي تتمتع بنفوذ كبير، بينما تحل تشيلي المرتبة الأولى في العالم في إنتاج هذه المادة، وكذلك نقابات العاملين في قطاع الصحة والمرافئ. وقالت النقابة المركزية للعمال أكبر كونفدرالية نقابية في البلاد «يحييا الإضراب! نقول بقوة وبشكل واضح ضيقنا ذرعاً بارتفاع الأسعار والتجاوزات» وهي تدين فرض حالة الطوارئ كما دعت نحو عشرين منظمة للعمال والطلاب إلى الإضراب أيضاً. وتشهد تشيلي أسوأ أزمة اجتماعية منذ عقود. وبدأت التظاهرات الجمعة احتجاجاً على زيادة رسوم.

### إيطاليا: إضراب في قطاع النقل

تشهد إيطاليا الجمعة، إضراباً عاماً جديداً يشمل كافة وسائل النقل، وذكرت وسائل إعلام محلية أن هذا الإضراب الذي سيخوضه العاملون في النقل البري والجوي وسكك الحديد يوم الجمعة بدعوة من أكبر نقابات قطاع النقل في البلاد، وأشارت إلى أن مطالب العمال المضربين تتمثل بالمطالبة في زيادة في الأجور ومعاشات المتقاعدين وخفض الضرائب. ويشترك بالإضرابات قطاع الخدمات العامة وعمال النظافة في روما وقطاع النقل للسكك الحديدية والرحلات الجوية والنقل العام والطرق السريعة والموانئ أعلنت شركة الطيران «إيطاليا» عن إلغاء ما يقرب 300 رحلة منها الرحلات الجوية التي تنطلق من مطارات إيطاليا في اتجاه عدة مطارات، منها باريس وجنيف ولندن، إضافة إلى وجهات أخرى.

### إضراب يشل جزئياً حركة الطيران

قامت الطواقم الجوية لدى أربع شركات طيران تابعة لشركة لوفتهانزا بتنفيذ إضراب ليوم واحد، في إطار المعركة التي تخوضها نقابة عمال النقل الجوي للمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وقد شاركت الطواقم الجوية لدى شركات الطيران الألمانية التابعة لشركة لوفتهانزا - وهي: يورو وينغز، جيرمان وينغز، صن إكسبرس وسيبي لاين - الأحد «20 تشرين الأول 2019» في إضراب ليوم واحد دعت إليه نقابة عمال النقل الجوي «أوفو». وقد تسبب الإضراب في إلغاء ما يقارب 100 رحلة جوية في عدة مطارات في ألمانيا، وكانت النقابة قد رفضت في بيان لها التهديدات التي أطلقتها إدارة لوفتهانزا بفصل العمال المضربين. وقالت النقابة هذا السلوك يجب أن يتوقف.

### عمال في تركيا يطالبون بأجورهم

دعت نقابة العمال في الصناعات المعدنية - في منطقة اسكي شهير في تركيا - العمال الذين يعملون في شركات إنتل اندستري وهابالكي دوكون وتاركون ماكينا التابعة لشركة زيتن أوغلو لتنفيذ مظاهرة من اسكي شهير إلى أنقرة مشياً على الأقدام للمطالبة بمستحقاتهم ورواتبهم التي لم يحصلوا عليها منذ أربعة أشهر. حيث قامت الشرطة التركية باستخدام الهراوات ورداذ الفلفل لتفريق العمال المحتجين، وقامت بتوقيف عدد من العمال من بينهم أعضاء من نقابة العاملين في الصناعات المعدنية. وأدى استخدام العنف ضد المتظاهرين إلى نقل عدد من العمال من بينهم رئيس نقابة العاملين في الصناعات المعدنية إلى المشفى لتلقي العلاج، بسبب تأثرهم برداذ الفلفل.

## الرؤية النقابية الاقتصادية الاجتماعية

## وجهة نظر



المؤتمر السادس والعشرون للحركة النقابية الذي عقد في دمشق بين 18-20/1/2015 خرج بمجموعة من القرارات التي تحدد توجهات الحركة النقابية بعد المؤتمر، ومن ضمن تلك القرارات المتخذة ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية أي إن الحركة النقابية تقدم لنا رؤيتها بالواقع الاقتصادي ورؤيتها بحل مشاكله المزمنة منها والأنية، وهذا كان واضحاً من المقترحات التي تم تقديمها للحكومة وبالغلة تسعة عشر مقترحاً يمكن العودة إليها لمن يرغب، لخروج الاقتصاد بشكل عام والوضع الإنتاجي للشركات بشكل خاص من عنق الزجاجة التي وضع فيها.

## ■ عادل ياسين

ما نود أن نقوله في تذكيرنا لما جاء من قرارات المؤتمر إن الحركة النقابية مقبلة بعد العمليات «الانتخابية» الجارية على مستحقات جديدة، وستعقد مؤتمرها السابع والعشرين، وسيصدر المؤتمر قراراته كما يفعل في كل المؤتمرات النقابية، ولكن هل ستجري مراجعة لتلك القرارات بما يعني تنفيذها من قبل الحكومة، حيث تقول النقابات إنها في خندق واحد وهي شريك للحكومة في قراراتها. إن الزمن أو تطورات الأزمة وتغول الحكومات في سياساتها الاقتصادية ووصول الواقع المعيشي والاقتصادي إلى مستويات من التدهور تجاوزت فيها زمن إنعقاد المؤتمر، وما كان يراه في ذلك الوقت من إمكانية إصلاح ما قد يساعد على تحسين وتطوير الواقع المتردي للاقتصاد والمستوى المعيشي اليوم.

الحركة النقابية عليها مسؤولية أكبر وأعظم ليس في صياغة مجموعة من القرارات والتوجهات العامة، بل عليها صياغة برنامج يؤمن المواجهة مع السياسات الاقتصادية الجارية

والمتسارعة في أن واحد، والتي محصلتها تكون مركزة أعلى للثروة من جراء النهب غير المسبوق الذي تقوم به قوى النهب الكبير، وهذا يتطلب ليس برنامجاً على الورق، رغم أهميته السياسية والتنظيمية، بل يحتاج إلى حامل لهذا البرنامج، والحامل هو الطبقة العاملة التي توافقت عليه وتبناه وتناضل على أساسه باعتباره برنامجاً الذي يعبر عن أعماق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اللحظة الزمنية المحددة التي تتغير فيها موازين القوى على كل الصعيد الدولية والإقليمية، مما يخلق مناخاً وظروفاً تساعد أكثر على زيادة وزن الحركة العمالية والنقابية من حيث قدرتها على الدفاع عن حقوقها ومطالبها، ولكن هناك سؤال يطرح: هل بمقدور الحركة النقابية الذهاب في الاتجاه الذي تحدثنا عنه ضمن أليات عملها الحالي وضمن الشروط التي تعمل بها وضمن الرؤية المصاغة إلى الآن.

جاء في مقدمة الرؤية الاقتصادية الاجتماعية «انطلاقاً من مسؤولية الاتحاد ودوره التشاركي في رسم السياسات العامة وإقرار الخطط

التنمية والاقتصادية فقد تم وضع رؤية اقتصادية استشرافية تحدد ما هو مطلوب على المدى القريب أو مرحلياً وما يجب أن نعمل من أجله على المدى البعيد».

الحركة النقابية بهذه المقدمة تقر بمسؤوليتها المشتركة مع الحكومة، وبالتالي هي شريك بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة وما ينتج عن هذه السياسات من قضايا لها علاقة مباشرة بتطورات الوضع الاقتصادي بالرغم من نقد النقابات لهذه السياسات في بعض جوانبها، ولكن هذا لم يغير من واقع الحال في شيء.

الحياة المعيشية لأغلبية الشعب السوري حيث الطبقة العاملة السورية جزء لا يتجزأ منه وأصابها ما أصابها من تلك السياسات التي تقول الورقة عن نتائجها الممتثلة بالتراجع الحاد في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية من انكماش في الناتج المحلي الإجمالي إلى تغيير في هيكلية الإنتاج إلى تفاقم الدين العام، وانخفاض الاستثمار العام والخاص وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة والفقر... إلخ هذه القضايا التي وصفتها الورقة المقدمة كرؤية فكيف عليه الحال الآن بعد عدة سنوات من تقديمها؟!.

الورقة النقابية لم تتطرق بشكل خاص لموضوعة الأجور وضرورة زيادتها وعلاقتها بنسبة الأرباح المتحققة في الدخل الوطني، وهنا بيت القصيد الذي كان على الورقة الوقوف عنده لتبيان حجم النهب الواقع من خلال نسبة الأرباح التي يجنيها الفاسدون الكبار، وتأثير ذلك على الطبقة العاملة وعلى الواقع الاقتصادي بكل مفاصله.

تعتبر السياسة الأجرية مفتاحاً أساساً لأي إصلاح اقتصادي، ولا يمكن بدون سياسة أجرية تؤمن التناسب بين الأجور والأرباح، أي بين الأجور والأسعار أن تتم عملية الإصلاح التي يملؤون الدنيا بها عبر الإعلام والإعلام فقط، لأن خلق ذلك التناسب يعني وقف التدهور المعيشي للأكثرية الساحقة من الناس.

إن الخلل العميق بين الأجور والأرباح أدى إلى تمركز أعلى من الثروة، أي إلى نهب كبير لهذه الثروة المنتجة، وهذا يعني من طرف آخر سوءاً في توزيع الدخل الذي تكون نتيجته تراجعاً في القيمة الحقيقية للأجور، ومن هنا فإن عدم تطرق الورقة لهذا الجانب الهام وهو السياسة الأجرية وكيفية حلها يعني عدم المساس بمصالح قوى النهب، وبالتالي استمرار الوضع المعيشي بتدهوره مما يدفع الطبقة العاملة أن تذهب إلى خياراتها من أجل الدفاع عن حقوقها ومصالحها.

إننا نذكر بما تم طرحه من قبل النقابات في المراحل المختلفة من الدورة الـ 26 والنتائج التي حصلت عليها النقابات والطبقة العاملة لنؤكد على ضرورة مراجعة تلك المواقف ليس هذا فحسب، بل لابد من تقديم جردة حساب للطبقة العاملة وهي تقول كلمتها، خاصة ونحن على أبواب دورة نقابية جديدة ومؤتمر عام جديد للحركة النقابية من المفترض أن يصيغ رؤيته استناداً إلى التجربة السابقة، واستناداً إلى التطورات الجارية بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من وجهة نظر الطبقة العاملة ومن مصالحها العميقة. هل تغفلها النقابات؟ هذا يرسم المؤتمر القادم وما سينتج عنه!

إن الخلل العميق بين الأجور والأرباح أدى إلى تمركز أعلى من الثروة أي إلى نهب كبير لهذه الثروة المنتجة

# على أبواب اجتماعها الأول... علينا كسر إرادة المعطلين!



ينعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية السورية بصيغتها الموسعة «150 عضواً» يوم الثلاثاء من تشرين الأول في جنيف ولمدة ثلاثة أيام، على أن يتبع ذلك اجتماع مدته أسبوع للصيغة المصغرة «45 عضواً».

■ سعد صائب

جرت تسمية رئيسين مشتركين للجنة الدستورية في إطار عمليات التحضير لانطلاق اجتماعاتها، واحد عن النظام وآخر عن المعارضة، وقد رفض النظام إرسال الرئيس المشترك من جهته إلى جنيف قبل أيام من الاجتماع الأول المقرر في 30 تشرين الأول، والذي كان من المفروض أن يصل للاجتماع بالرئيس المشترك عن المعارضة، وبالمبعوث الدولي لمناقشة مباشرة حول تفاصيل الافتتاح ولتسهيل وتنظيم أمور الافتتاح وآليات العمل، وهو الأمر الذي لا تفسير آخر له سوى ضعف الإرادة السياسية في الوصول إلى حل.

هذا السلوك ليس استثناءً، فمجمّل المواقف التي اتخذها النظام خلال العامين الماضيين من مسألة اللجنة الدستورية، ابتداءً من استصدار «نسخة خاصة» عن بيان مؤتمر سوتشي الصادر في الشهر الأول من عام 2018، مروراً بالإصرار على تسمية اللجنة «لجنة مناقشة الدستور الحالي» خلافاً لاسمها في البيان نفسه، ووصولاً إلى الإغراق في التفاصيل والمناكفات بما يتعلق بالتشكيل وآليات العمل، والتي لعبت دوراً مهماً في مساعدة الغرب على تعطيل ظهور اللجنة وتأخير ظهورها كل هذه الفترة، ناهيك عن أوامر منع السفر لعدد من أعضاء اللجنة، والذي استمر في بعض الحالات لأكثر من سنة متواصلة ولم تتم إزالته إلا في الأيام الأخيرة، بل إن البعض قد تمت إزالة منع السفر عنه لمدة مؤقتة وقصيرة، «على أن يعود لمراجعة جهات أمنية لتمديد السماح بالسفر».

على المقلب الآخر «وربما المقلب نفسه»، لعب المتشددون في المعارضة الدور نفسه، ابتداءً من رفضهم حضور سوتشي ومهاجمتهم المستميتة له، ومن ثم اتفاقهم السري مع دي مستورا على التخلي عن دور المعارضة في المساهمة في اختيار الثلث الثالث مقابل سكوت دي مستورا عن تمثيل بقية أطراف

المعارضة والحفاظ على حق حضري لهيئة التفاوض بتمثيل المعارضة، وهو الأمر الذي ساعد النظام على تعقيد مفاوضات اختيار الثلث الثالث انطلاقاً من أنه لا حق للأمر المتحدة بأن تقرر في مسألة سيادية كهذه، «وهو أمر صحيح ومتوقع، لأنّ تخلي المعارضة عن دورها حول الميسر الدولي إلى طرف يواجه الطرف الحكومي».

كذلك الأمر مع التصريحات المستمرة المعادية للجنة، والتي أطلقها بشكل خاص رئيس هيئة التفاوض السورية، حتى قبل يوم واحد من تشكيل اللجنة، بل وحتى منذ أيام قليلة خلال اجتماعه مع من يسميهم «أصدقاء الشعب السوري» وعلى رأسهم الولايات المتحدة، عبر التلويح الاستباقي بالانسحاب من اللجنة: «ستبدل الهيئة كل الجهود من أجل ضمان نجاح اللجنة ولكنها في نفس الوقت، لن تتورع أبداً أو تتردد في وقف العملية الدستورية فوراً ورفع الشرعية السورية منها، إذا حدثت اللجنة الدستورية عن الطريق الذي يلبي تطلعات الشعب السوري ويحقق آماله أو خرجت عن روح تطبيق القرار 2254» تاركاً الباب مفتوحاً للتعطيل في أية لحظة يرتئي فيها هو أو من يدعمه أن «العملية انحرقت»!.. وذلك إضافة إلى المحاولات الاستباقية التي يقودها الائتلاف لتحويل أعضاء اللجنة

بريطانيا-ألمانيا-السعودية-الأردن-مصر»، وذلك بمقابل التعاطف المستمر لدرجة التوافق والتفاهم بين ثلاثي أستانا الذي بات يتمتع بدور ريادي وقيادي في حل الأزمة السورية، وفي الدفع باتجاه التطبيق الكامل للقرار 2254.

المسألة الثانية، هي أن أعضاء اللجنة أنفسهم، وأياً يكن الثلث الذي ينتمون إليه، هم سوريون، وبينهم أسماء مشهود لها بوطنيتها وإصرارها على إخراج البلاد من الأزمة، وهؤلاء لن يخضعوا للضغوط والابتزازات، وسيدفعون باتجاه التوافق وستساعدهم الرغبة العارمة لدى السوريين في الخروج من الكارثة، وكذلك الوضع الدولي والإقليمي الذي أشرنا إليه سابقاً والذي يتراجع فيه بسرعة أعداء الشعب السوري.

## لا بديل عن التوافق

أياً تكن العقبات التي سيحاول المتشددون من خلالها تعطيل عمل اللجنة، والتي من الممكن التنبؤ بقسم كبير منها، سواء على مستوى العناوين الكبرى أو على المستوى التفصيلي، فإن عملية كسر التعطيل ستتسارع، كشأن كل ما يجري بخصوص الأزمة السورية، وسيساعد في ذلك تعرية المعطلين وإظهار ضعف حججهم ومنطقهم، في كل تفصيل، كبيراً كان أم صغيراً...

عن المعارضة «وعبر قواعد إجرائية خاصة بالمعارضة، إلى عسكر في جيش الائتلاف، يصوتون بصوت واحد ضمن اللجنة الموسعة على أساس «الأكثرية الحاكمة ضمن المعارضة» والتي نتجت عبر موازين قوى منقرضة فرضها من يسمون «أصدقاء الشعب السوري» حين كان لهم وزن في المسألة السورية، وهو الأمر الذي يحلم الائتلاف من خلاله بتحويل ثلث المعارضة إلى ثلث معطل للتوافق أسوة بما يمكن أن يشتغل عليه النظام ضمن ثلثه.

## ستمضي قدماً رغماً عن المعطلين

ربما يورث الكلام السابق شعوراً بالإحباط لدى من يأملون بصديق أن تؤدي اللجنة دورها كمفتاح حقيقي للحل، لكن ينبغي التذكير بمسألتين أساسيتين في هذا السياق: الأولى هي أن المعطلين من متشددتي الطرفين، لم يريدوا للجنة أن تتشكل من الأساس، وبدلوا قصارى جهودهم لتأخير تشكيلها، ولكنها تشكلت في نهاية المطاف، ورغماً عنهم، والسبب الأساس والعريق الذي كسر إرادة التعطيل هو التراجع والتقهقر الأمريكي في الملف السوري وصولاً إلى دور شبه صفري، بالتوازي مع تراجع أشد وطأة في أدوار بقية أعضاء المجموعة المصغرة الغربية «فرنسا-

أياً تكن العقبات التي سيحاول المتشددون من خلالها تعطيل عمل اللجنة فإن عملية كسر التعطيل ستتسارع كشأن كل ما يجري بخصوص الأزمة السورية



سيواصل الجانبان العمل لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع السوري داخل آلية أستانا وسيقدم نشاط اللجنة الدستورية.

■ «سوتشي، 22 تشرين أول 2019»

ستبدل جهود مشتركة لتيسير عودة اللاجئين بطريقة آمنة وطوعية. سيتم إنشاء آلية مشتركة للرصد والتحقق للإشراف على تنفيذ هذه المذكرة وتنسيقها.

## مذكرة تفاهم بين تركيا والاتحاد الروسي

وافق رئيس جمهورية تركيا، رجب طيب أردوغان ورئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين في سوتشي 22 من الشهر الجاري تشرين الأول على النقاط التالية:

العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري الجانب السوري من الحدود التركية السورية، خارج منطقة عملية نبع السلام، لتسهيل نقل عناصر وحدات حماية الشعب وأسلحتهم إلى عمق 30 كم من الحدود التركية السورية، والتي ينبغي الانتهاء منها في 150 ساعة. في تلك اللحظة، ستبدأ دوريات روسية تركية مشتركة في الغرب والشرق من منطقة عملية نبع السلام على عمق 10 كم، باستثناء مدينة القامشلي. ستتم إزالة جميع عناصر وحدات حماية الشعب وأسلحتهم من منبج وتل رفعت. سيخذ الجانبان التدابير اللازمة لمنع تسلل العناصر الإرهابية.

التي تغطي تل أبيب ورأس العين بعمق 32 كم. يؤكد الجانبان مجدداً على أهمية اتفاقية أضنة. سيقوم الاتحاد الروسي بتسهيل تنفيذ اتفاقية أضنة في ظل الظروف الحالية. اعتباراً من الساعة 12:00 ظهر في 23 تشرين الأول 2019، ستدخل الشرطة

يحدد الجانبان التزامهما بالحفاظ على الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لسورية وحماية الأمن القومي لتركيا. يؤكدون عزمهم على محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتعطيل البرامج الانفصالية في الأراضي السورية. في هذا الإطار، سيتم الحفاظ على الوضع القائم في منطقة عملية نبع السلام الحالية

# وزن الأمريكي في سورية يتناهي إلى الصفر، وأستانا تقود الحل...



أقل من ثلاثة أسابيع انقضت على بدء تركيا عدوانها على الشمال السوري، العدوان الذي جاء ضمن تواطؤ واضح مع الأمريكي الذي مهد له عبر الانسحاب الجزئي من سورية، والذي يشمل مناطق حدودية بعمق وصل إلى 30 كم.

■ عماد طحان

مع انقضاء هذه الأسابيع الثلاثة، وبعد محطتين أساسيتين، هما زيارة مايك بنس، نائب الرئيس الأمريكي وفريقه إلى تركيا يوم السابع عشر من الجاري، والتي نتج عنها «اتفاق» في ثلاث عشرة نقطة تضمن تعليقاً للعدوان لمدة خمسة أيام، ووصفناه في حينه بأنه تكاذب متبادل على غرار كل الاتفاقات الأمريكية التركية خلال الستين الماضيتين، بما فيها اتفاق منبج، ومن ثم المحطة الثانية والأهم، وهي زيارة أردوغان إلى سوتشي يوم الثاني والعشرين من الجاري، والتي انتهت إلى توقيع مذكرة مشتركة من عشرة بنود، تم بموجبها إنهاء العدوان والتمهيد لوصول الجيش السوري برفقة الشرطة العسكرية الروسية إلى القسم الأكبر من الحدود السورية التركية شرق الفرات، الأمر الذي بدأ بالفعل وبات في مرحلة متقدمة.

## سحر الأمريكي يرتد عليه

ما حصل في الشمال الشرقي السوري خلال الأسابيع الماضية، يمكن تلخيصه بالأفكار الأساسية التالية:

ترامب، ومن خلفه التيار الذي يمثله ضمن النخبة الأمريكية، وتطبيقاً لسياسة الانكفاء من مناطق مختلفة في العالم، يسعى إلى الانسحاب من سورية، وهو الأمر الذي عبر عنه ابتداءً من وعده الانتخابية، ومن ثم في إعلانه التويتري في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، وصولاً إلى إعلانه الأخير عن الانسحاب الأمريكي الكامل من سورية قبل أيام.

ضمن الصراع الداخلي الأمريكي، وبعد رجحان قوة وسيطرة من يريدون الانكفاء، (والذي كان وصول ترامب للرئاسة من الأساس تعبيراً أولياً عنه)، جرى اللجوء إلى سيناريو مركب: أن يتم الانسحاب بطريقة

تسمح بضرب ثلاثي أستانا ببعضه البعض، وتسمح بإعادة إحياء داعش، وهو ما تمثل في التواطؤ مع التركي لتمهيد أرضية عدوانه. بعد الانسحاب الجزئي الأمريكي وبداية العدوان التركي، شن صقور الفاشية في البيت الداخلي الأمريكي حملة شعواء ضد الانسحاب، جرى تطويقها عبر رسالة ترامب الوقحة لأردوغان، ومن ثم عبر التكاذب ذي النقاط الـ 13 الذي نتج عن زيارة مايك بنس لأنقرة.

في سوتشي يوم 22 من تشرين الأول، جرى اتفاق فعلي، بعد تفاوض طويل، الاتفاق يوقف العدوان، ويفتح الباب أمام انتشار الجيش السوري على القسم الأكبر من الحدود السورية التركية شرق الفرات، بوصفه خطوة إضافية في تقليص المساحات التي تقع خارج سيطرة الدولة، على طريق استعادة كل المساحات. وبخصوص الشمال عموماً، جرى التأكيد على مرجعية اتفاق أضنة، والذي طرح وزير الخارجية الروسية أن من الممكن إذا شاء الطرفان السوري والتركي تطبيقه أو مراجعته ضمن اتفاق جديد أن تساعد روسيا في ذلك، إضافة إلى

التصريحات المتكررة عن ضرورة الحوار المباشر بين الدولتين، وهو الأمر الذي يندرج ضمن العمل الروسي على انتزاع فتيل الأزمات المختلفة في المنطقة على أساس القانون الدولي وعلى أساس احترام سيادة الدول. مع التذكير المستمر بأن أي وجود على الأرض السورية خارج القانون الدولي هو وجود غير شرعي، وهو ما عبر عنه المتحدث الرئاسي بيسكوف وضحاً.

بعد الاتفاق الروسي التركي، الذي لقي تأييداً إيرانياً، تسارعت عملية الانسحاب الأمريكي من الشمال السوري، وقام الأمريكي بتفكيك وتدمير معظم قواعده ومقراته في الشمال السوري، وكان يبدو أن الأمور ذاهبة باتجاه انسحاب كامل ونهائي، ولكن كان واضحاً أن النوايا الأمريكية وموازين القوى الداخلية الأمريكية لن تسمح بانسحاب كامل وفوري، وهو ما عبر عنه المبعوث الروسي للأزمة السورية لافرتنييف بتشكيكه بنوايا الأمريكي بالانسحاب، الأمر الذي ظهر خلال اليومين الماضيين بالتصريحات الأمريكية عن إبقاء قوات أمريكية في حقول النفط السورية، وهو الأمر الذي لن يطول هو الآخر.

بات يمكننا القول إن وزن الأمريكي في سورية بات يسير باتجاه الصفر ولن يطول به الوقت حتى يغدو صفرًا كاملاً

## محصلة أولية

التطورات السريعة التي جرت خلال الشهرين الماضيين ابتداءً من إعلان تشكيل اللجنة الدستورية، ومروراً بالعدوان التركي، والأخذ والجذب حوله بين الأمريكي والروسي، ووصولاً إلى انسحاب الأمريكي شبه الكامل على أبواب انعقاد الاجتماع الأول للجنة الدستورية، بات يمكننا القول إن وزن الأمريكي في سورية بات يسير باتجاه الصفر، ولن يطول به الوقت حتى يغدو صفرًا كاملاً، ومن نافل القول هنا إن أوزان بقية دول المجموعة الغربية المصغرة قد باتت صفراً. وذلك بمقابل ارتفاع هائل في وزن ثلاثي أستانا الذي أسس لإنهاء الحرب بشكل تدريجي ابتداءً من اجتماع أستانا الأول، وأسس لدفع الحل السياسي على أساس القرار 2254 ابتداءً من مؤتمر سوتشي في الشهر الأول من العام الماضي، والآن يستكمل عمله في تهيئة الظروف المناسبة لعمل اللجنة الدستورية وإطلاق العملية السياسية بشكل فعلي وحقيقي، وصولاً إلى التنفيذ الكامل للقرار 2254.

## دروس الانتفاضة اللبنانية سورياً



تدخل الانتفاضة اللبنانية الراهنة ضمن الطور الثاني للحركة الشعبية في المنطقة منذ الحركة الجزائرية، الانتفاضة التي ازدادت تنظيماً يوماً بعد يوم، وأكدت على دروس الحركة الشعبية ليس بالنسبة إلى لبنان فقط، بل وبالنسبة إلى شعوب وبلدان المنطقة كلها.

## ■ قاسيون

الدرس الوطني للانتفاضة اللبنانية، هو رفض أنظمة التحاصص الطائفي المرتبطة بالغرب في المنطقة، مثل النظام العراقي الذي جاء على ظهر الدبابة الأمريكية عام 2003، والنظام اللبناني الذي بني على

اتفاق الطائف، فالجماهير تبحث عن تأسيس أنظمتها الوطنية الجديدة التي تتناقض مع أنظمة التحاصص الطائفي التي تنتمي إلى العالم القديم المتداعي. الدرس الاقتصادي - الاجتماعي للانتفاضة اللبنانية هو رفض نموذج الليبرالية الجديدة القائمة على تطبيق وصفات صندوق البنك

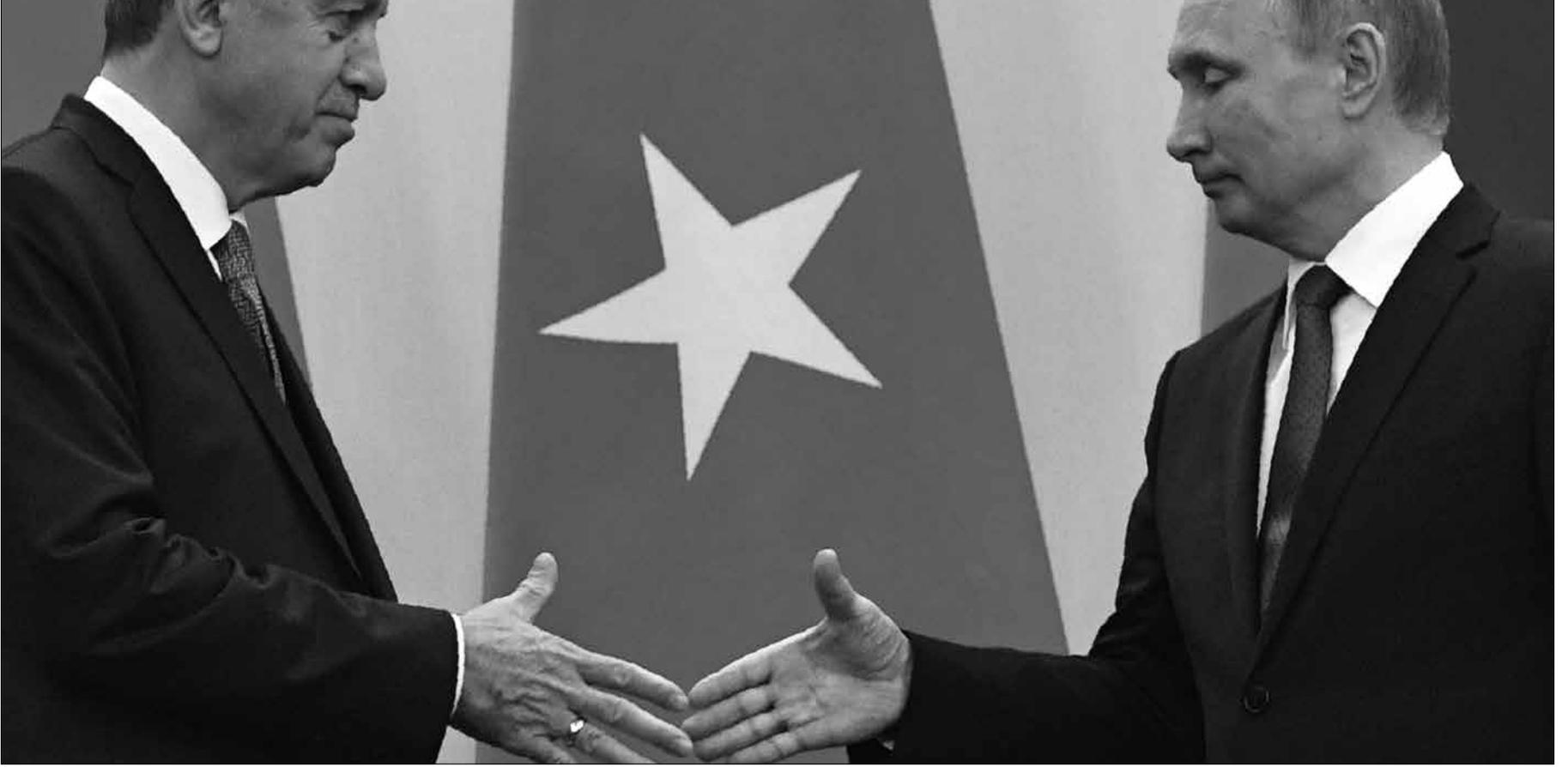
والنقد الدوليين وربط البلدان بالغرب الإمبريالي، تلك السياسات التي سببت الجوع والفقر والاستقطاب الطبقي بين الناهيين والمنهوبين. وفي الحاليتين الوطنية والاقتصادية الاجتماعية، مضافاً إليها حالة انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية التي تتمتع بها الجماهير، هي كيميائية انفجار الحركة الشعبية، وهي ليست حالة خاصة ببلد ما دون غيره، بل تنتظره كل البلدان التي تعاني من السياسات نفسها.

الحركة الشعبية تقول كلمتها ومطالبها أمام التاريخ، وستواجه الحركة الشعبية كل مشاريع التقسيم والتفتيت أو محاولات إشعال الفوالق الطائفية والقومية في سورية، لأن تقسيم سورية في خدمة الناهيين والفاستين ووحدة سورية في خدمة المنهوبين والمفكرين والمعطلين عن العمل، والـ 95% الذين في الأسفل. كما ستواجه الحركة الشعبية في طورها الثاني

السياسات الليبرالية الجديدة التي تنتزع من الناس حقوقهم الأساسية، حقوقهم الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، السياسات التي تمارس إرهاباً اقتصادياً اجتماعياً على الناس وتسبب خللاً في الأمن الوطني والاجتماعي معاً.

ليست دروس الانتفاضة اللبنانية وهي تدخل أسبوعها الثالث ملكاً للبنان فقط، بل هي ملك لسورية وملك للعراق ولشعوب المنطقة كلها في عصر انفتاح الأفق أمام الجماهير وانغلاقه أمام أعدائها الطبقيين، وأن الدور التاريخية لحركة الجماهير هي ظاهرة موضوعية لا تتعلق ببلد بعينه أو بشعب بعينه، بل هي ظاهرة عالمية تشمل كل البلدان التي خيمت عليها الرأسمالية المأزومة والتمتداعية في العالم بأكمله. وتؤكد دروس الانتفاضة اللبنانية على أن رياح التغيير قادمة بسبب التفاوت الطبقي الهائل، والتمركز المتوحش للثروة والسلطة في يد قلة فاسدة تصنع الأزمات في بلدانها ومرتبطة بالغرب عضواً.

# CNN: الولايات المتحدة الأمريكية هي الخاسر الأكبر



نشرت شبكة «سي إن إن»، يوم الأربعاء 23 تشرين الأول، مقالاً بعنوان «بوتين وأردوغان اتفقا بما يخص سورية... الولايات المتحدة الأمريكية هي الخاسر الأكبر»، والذي يعالج التراجع الأمريكي في المنطقة وتبعات الاتفاقية الروسية التركية الأخيرة التي جرى الإعلان عنها في 22 تشرين الأول في مدينة سوتشي الروسية، ويعد المقال مثلاً على ما يقال اليوم في وسائل الإعلام الغربية التي تعبر عن خيبة أمل جراً خسارة واشنطن في سورية.

## ■ ترجمة قاسيون

تقدم قاسيون فيما يلي ترجمة للمقال المنشور في CNN التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في منتجع سوتشي في جنوب روسيا، يوم الثلاثاء لنقاش جدول أعمال مشترك لوضع ملامح المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية التي استمرت ثمانية سنوات. وكشف الرئيسان عن مذكرة تفاهم من 10 نقاط، وكان بيت القصيد فيها أنه لا مكان للولايات المتحدة الأمريكية في صياغة مستقبل سورية.

## على ماذا اتفق بوتين وأردوغان؟

أعلنت روسيا وتركيا اتفاقية واسعة النطاق تقدم حلاً لمخاوف تركيا الكبرى وهو «وجود قوات حماية الشعب الكردية بالقرب من الحدود»، وتعترف الوثيقة أيضاً بوجود تخوف كبير لدى الأكراد بأن تقوم المجموعات المسلحة السورية المدعومة تركيا بإطلاق حملة من التطهير العرقي ضدهم وضد غيرهم من «الأقليات».

وحسب الاتفاق ستدخل الشرطة العسكرية الروسية وحرس حدود سوريين إلى الجزء السوري من الحدود السورية-التركية، في ظهيرة يوم الأربعاء 10/23. وخلال الساعات الـ150 اللاحقة، سيقومون بنقل قوات حماية الشعب وأسلحتهم، إلى 30 كم بعيداً عن الحدود. وابتداءً من الساعة السادسة من يوم الخميس 10/24،

ستقوم الشرطة العسكرية الروسية والجيش التركي بتسيير دوريات على طول هذا الخط.

هنالك بعض التوقعات أبرزها أن مدينة القامشلي لن تكون جزءاً من منطقة الـ10 كم، ولم يكن هناك إشارة واضحة إذا كانت الاتفاقية ستنفذ على طول الحدود السورية-التركية أو فقط في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد السوريون.

وتعترف الاتفاقية أيضاً، ببعض الحقائق المفروضة على الأرض، فستبقى تركيا سيطرتها على المناطق التي استولت عليها في معاركها الأخيرة في الشمال السوري.

## ماذا يعني هذا بالنسبة للأكراد؟

على الأكراد تقديم تنازلات. فالاتفاقية تتطلب من قوات «حماية الشعب» أو من قوات «سورية الديمقراطية»- قوات مقاتلة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية مشكلة بنسبة كبيرة من قوات حماية الشعب- تقديم تنازلات خارج منطقة الصراع الحالية، فينبغي على قوات حماية الشعب حسب الاتفاقية الانسحاب من مدينة منبج وتل رفعت.

وتقول الاتفاقية ضمناً، بأن للأكراد ضماناً جديداً، إذ بعد أن قام الرئيس دونالد ترامب بالتخلي على الأكراد، من خلال إصدار الأوامر فجأة بانسحاب القوات الأمريكية من سورية وترك قوات حماية الشعب تواجه التقدم التركي، أصبح على الروس اليوم أن يلعبوا هذا الدور «ضامناً للأكراد».

ويجب على موسكو الآن أن تقوم بنشر المزيد من القوات والمعدات في سورية كجزء من مهمة موسعة. ولكن السؤال الذي يبقى مطروحاً: مع وجود عدد قليل من القوات الروسية على الأرض، ستكون البدائل محدودة بالنسبة للأكراد إذا لم يسمحوا للجيش السوري المدعوم روسياً بالدخول إلى مناطق السيطرة الكردية.

## من ربح ومن خسر من هذه الاتفاقية؟

ظهر بوتين وأردوغان كوسطاء للقوة الجيوسياسية الأساسية في المنطقة. وعلى الرغم من أن تركيا وروسيا دعمتا أطرافاً متناقضة في الحرب الأهلية السورية: فموسكو قدمت قوة جوية لدعم الرئيس السوري بشار الأسد، في الوقت الذي دعمت تركيا المجموعات المسلحة التي تسعى إلى إسقاط النظام في سورية، ولكن يبدو أن بوتين وأردوغان يفضلان الوصول إلى نتيجة لا تقضي بإعادة رسم الحدود الدولية، وهذا لا يشجع الحركات الانفصالية، وهو ما واجهه كلا البلدين.

وقال بوتين إن روسيا وتركيا اتفقتا على دعم «سيادة وسلامة أراضي سورية» الشيء الذي يمكن أن يعلن عنه بوصفه نجاحاً في السياسية الخارجية. وتضمن موسكو الآن، وهو نقطة إضافية لصالح بوتين، بأنه يجب على أنقرة التفاوض بشكل مباشر مع النظام في دمشق.

حولت القوات الجوية الروسية مجرى الحرب إلى صالح الأسد. ولكن أنقرة سعت إلى نتائج تقضي إلى إزالة ما تراه تهديداً كبيراً لأمنها القومي: حزب العمال الكردستاني، والمجموعات الانفصالية الكردية المتصلة بقوات حماية الشعب التي تعتبر منظمة إرهابية من قبل تركيا والولايات

المتحدة الأمريكية. الأكراد السوريون على المحك، وهناك الكثير لنراه بعد حول كيفية تطبيق الاتفاق الروسي التركي على أرض الواقع. ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن أن تعامل تركيا أو عملاؤها أيًا من التشكيلات الكردية المسلحة التي بقيت داخل المنطقة العازلة. وأية ممارسات عنيفة ضد السكان المدنيين الأكراد ستكون في الواقع فشلاً روسياً.

## أين يضع هذا الولايات المتحدة الأمريكية؟

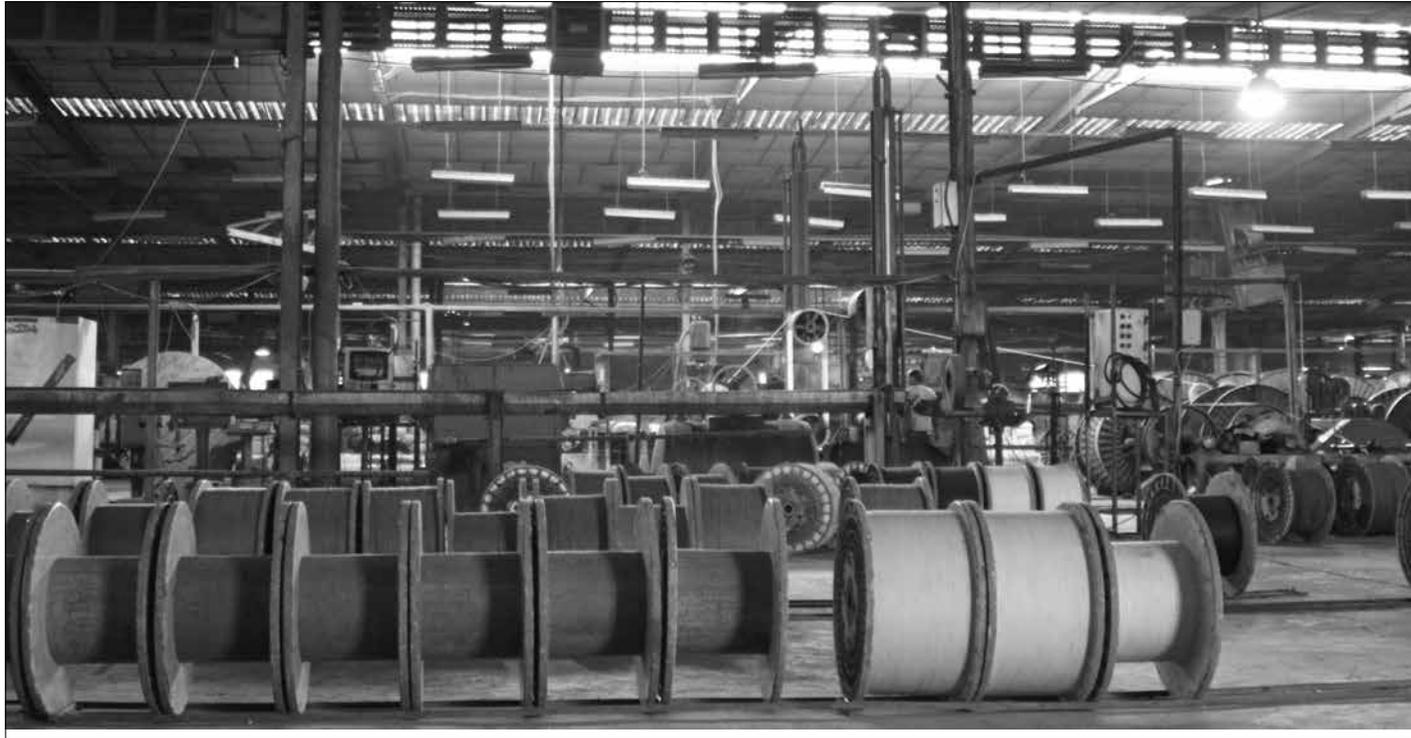
واشنطن هي الخاسر الأكبر بالمعنى الجيوسياسي في هذه الصفقة. فالخروج السريع للولايات المتحدة الأمريكية الذي عرض الأكراد للخطر كان بمثابة هدية لبوتين، والصحفيون الروس الذين كانوا يتجولون في القواعد الأمريكية المهجورة حديثاً استغلوا اللحظة لحدودها القصوى و«أظهروا الضعف الأمريكي».

اتفاقية يوم الثلاثاء 10/22 زادت من إذلال الولايات المتحدة. فكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو هو الذي أعلن بوضوح أنه حان الوقت لخروج الأمريكان من سورية، وقال شويغو بأن الولايات المتحدة لديها أقل من ساعتين للإمتثال لاتفاقية وقف إطلاق النار التي توصل إليها أردوغان ونائب الرئيس الأمريكي مايك بينس في الأسبوع الماضي، الاتفاق الذي انقضى في 10 مساءً في توقيت موسكو يوم الثلاثاء 10/22.

وقال بينس كجزء من الصفقة بأن الولايات المتحدة سوف ترفع عقوباتها التي فرضتها على تركيا في الأسبوع الماضي عندما يتم تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وكان شويغو قد أشار مساء يوم الثلاثاء 10/22 بأن الأمريكان لديهم «ساعة 31 دقيقة متبقية» للخروج من سورية.

واشنطن هي الخاسر الأكبر بالمعنى الجيوسياسي في هذه الصفقة. فالخروج السريع للولايات المتحدة الأمريكية الذي عرض الأكراد للخطر كان بمثابة هدية لبوتين

# تسارع الأداء التصفوي



لأول مرة يتم تسجيل سرعة في الأداء الحكومي، فقد بدأت تهل علينا ملامح التوجهات الحقيقية للسياسات الحكومية بما يخص عنوان «إصلاح القطاع العام الاقتصادي»، الذي تم تشكيل لجنة خاصة به تحت اسم «اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي»، حيث عقدت هذه اللجنة أول اجتماعاتها الأسبوع الماضي، وتداولت بعض وسائل الإعلام مضمون محضر اجتماعها، الذي حمل في طياته الكثير مما يمكن، ويجب، التوقف عنده.

## عاصي اسماعيل

الملامح العامة بحسب مضمون المحضر لا تبشر بالخير بالنسبة لهذا القطاع، برغم وجود بعض العبارات «المطمئنة» في متنه، فالكثير مما ورد في محضر الاجتماع بحاجة إلى تسليط الضوء عليه وتفنيده، مع توضيح أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وأثاره على مجمل الاقتصاد الوطني.

فنظرة أولية سريعة لمضمون المحضر، بحسب ما ورد عبر موقع «أخبار الصناعة السورية» بتاريخ 2019/10/24، توضح لنا أن الحكومة ما زالت ماضية بسياساتها الليبرالية المقوضّة للقطاع العام الاقتصادي، ولن جرى تغليف هذا التقويض ببعض العبارات البراقة، مثل: «إبقاء المؤسسات العامة على شكلها القانوني- لا علاقة مباشرة لهذه القضية بأي تغيير في الملكية- ضرورة منح مجلس الإدارة صلاحيات واسعة- تمتعها بضمانة الدولة..».

## نحو الخصخصة والتصفية المقوونة

لم يعد هناك مواربة بالتوجه الحكومي، فمقابل العبارات البراقة أعلاه كان هناك الكثير من الوضوح بما يخص التوجه نحو الخصخصة والتصفية لهذا القطاع تبعاً وعلى مراحل، حيث لم يعد الحديث عن ذلك مبطلاً، بل واضحاً وضوح الشمس، مع آلياته التنفيذية أيضاً.

فعنوان «المرونة في العمل» من ضمن مقترحات «إعادة الهيكلة» مثلاً، ارتبط مباشرة بعبارات «القوانين والأنظمة التي تخضع لها- الدمج بمؤسسات أو شركات أخرى- أو تجزئتها إلى وحدات اقتصادية أصغر، وذلك تمهيداً لتحويلها إلى كيان اقتصادي مستقل، يعمل وفق آليات السوق». أما العبارة الأوضح بهذا الصدد فهي: «لا شيء يمنع من الإبقاء على ملكية الدولة كاملة عند إنجاز هذا التحول، ومن الممكن حلها وتصفيتها، أو طرحها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو تحويل بعض المؤسسات العامة التي تتبع لها مجموعة من الشركات إلى شركات قابضة»، والمثال على ذلك بحسب المحضر هي: «مؤسسات القطاع العام الصناعي أو الإنشائي..».

هذه المروحة الواسعة من المقترحات «التنفيذية» التي بدأت بعبارة «لا شيء يمنع من الإبقاء على ملكية الدولة كاملة»، تعني ضمناً أن هذا الشكل «الملكية الكاملة للدولة» هو الاستثناء بمضمون التوجه الحكومي العام وليس العكس، وتبينت ذلك ورد بما يخص القضايا المتعلقة بالملكية أنه: «ثمة خيارات متعددة يمكن اعتماد المناسب منها بحسب دراسة الجدوى، والسياسة العامة

وخاصة لدى الإدارات العليا والوسطى، إضافة إلى دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الهيكلة». أي إن هذه «الشركات الحاضنة» لن تكفي بما ستتقاضاه من أجور لقاء أعمالها «الجيلية» برعاية الحكومة ودعمها، بل سيتم تقديم «مساعدة تشغيلية» لها أيضاً، ولا ندري تحديداً ما معنى ذلك على المستوى التنفيذي والعملية والتمويلية؟!.

## مخاطر إضافية

لم تقف مخاطر ما يتم طرحه عن شكل الملكية والتفريط بها تحت عناوين التصفية والتشاريكية، بل هناك خطر مباشر على العاملين في هذا القطاع وحقوقهم أيضاً، فقد ورد: «معالجة موضوع العمالة الفائضة بالاستفادة من البنى المؤسسية القائمة، في حال تبينت كفايتها لذلك، ويمكن إضافة إلى ذلك التفكير في إحداث مؤسسة خاصة لاستيعاب وتدريب العمالة الفائضة، مع إمكان إعادة استخدام جزء من هذه العمالة في بعض الشركات بعد إعادة هيكلتها».

والحديث عن العمالة الفائضة بهذا المجال يأتي من بوابة التصفية المتوقعة لبعض الشركات والمؤسسات استناداً وتنفيذاً للتوجه الحكومي أعلاه، أو من بوابة تغيير شكل الملكية المزمعة، مع ما يرافق ذلك من تعديلات مطلوبة على القانون الأساس للعاملين في الدولة، والأنظمة الخاصة للاستخدام، أي كل ما يتعلق بالعاملين وحقوقهم ومستقبلهم.

أما أخطر ما ورد في محضر الاجتماع فهو ما يتعلق بسياسات الدعم، حيث ورد ما يلي: «أقترحت اللجنة أيضاً دراسة علاقة سياسات الدعم الحكومية المعتمدة بنفقات وإيرادات المؤسسات العامة التي بقيت على شكلها القانوني المعروف اليوم».

وهذه العبارة لا يمكن تبويبها إلا كونها بوابة إضافية يبنى عليها من أجل استكمال عمليات رفع الدعم الجارية، تماشياً مع السياسات الحكومية الليبرالية، وأثار ذلك ستطال بالنتيجة جميع المواطنين، وسيحصل نتائجها السلبية للمفقرين وأصحاب الدخل المحدود والمهمشين.

ولا ندري كيف سيتم الحديث عن الدعم في قطاع الكهرباء أو المحروقات مثلاً،

تنظم عمل الجهات العامة.. بحيث يتم وضع إطار قانوني يوضح شكل ارتباط كل مؤسسة أو شركة عامة أو مجموعة من الشركات العامة والمرافق العامة وتقديم الخدمات العامة.. «وفي حال تحويل المؤسسة إلى شركة تجارية تملكها الدولة، فتعمل الشركة الجديدة تحت أحكام قانون التجارة والشركات، ويكون لها نظام أساس خاص بها، ونظام داخلي وتنظيمي، ونظام للاستخدام يتوافق مع قانون العمل..» «وفي حال الإبقاء على الشكل القانوني المعروف اليوم، يجب دراسة تعديل القوانين الناظمة لعمل هذه المؤسسات، مثل قانون المؤسسات العامة، والقانون الأساس للعاملين في الدولة، والأنظمة المالية والمحاسبية، وقانون العقود.. إلخ، لمنحها المرونة المطلوبة، مع ضرورة منح مجلس الإدارة صلاحيات واسعة، ويجب أيضاً توضيح النظام الضريبي المطبق عليها، وتمتعها بضمانة الدولة، وأسلوب ارتباطها بالموازنة العامة للدولة كالتحويل الذاتي».

ولعل مفردة «عامة» المكررة أعلاه لم ترد إلا من أجل التغطية على «التسهيلات» القانونية والتنظيمية التي سيحصل نتائجها «التشاركيون» و«القابضون» بمعنية ومؤازرة «التصفويين».

## بوابات تكسب إضافية

لا شك أن ما يمكن أن تتوجه إليه الاستثمارات الخاصة، تحت عناوين «التشاركية» بهذا التوجه التفريطي، هي القطاعات والشركات مضمونة وسريعة الربح، وهو أمر مفروغ منه، والبقية الباقية ربما ستكون قيد التصفية، ومع ذلك فإن فرص التكسب بالنسبة للمستثمرين من القطاع الخاص لن تقف عند ذلك.

فمن خلال عنوان «إعادة الهيكلة» فُتحت بوابات تكسب إضافية لما تمت تسميته «الشركات الحاضنة لعملية إعادة الهيكلة»، وهي شركات خاصة، ربما يكون منها إقليمي أو دولي أيضاً، فقد ورد: «تم وضع برنامج على التوازي مع ما سبق لتقديم المساعدة التشغيلية للشركات الحاضنة لعملية إعادة الهيكلة، وإعداد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية وتطوير مهارات الإدارة، والمهارات المالية والمحاسبية، والتسويق

للدولة، ومن أبرز هذه الخيارات ضرورة الإبقاء على ملكية الدولة، ويكون الشكل الناتج مؤسسة أو شركة عامة مع تعديل القوانين الناظمة لعملها، أو شركة مغلقة تعمل وفق قانوني التجارة والشركات..» «كذلك التحول إلى شركة مساهمة مغلقة أو مفتوحة، مع إمكانية طرح جزء من الأسهم على الاكتتاب العام وقد تكون للعاملين في الشركة».

أي إن استمرار شكل «الملكية للدولة» هو خيار من ضمن جملة الخيارات الأخرى أعلاه لا أكثر ولا أقل، خاصة مع اقتراحها بعبارة «السياسة العامة للدولة»، وربما لا داعي للخوض بتفاصيل السياسات الليبرالية المعتمدة والمعمول بها منذ عقود، ولعل البقية الباقية ليست بحاجة لأي تفسير أو تأويل.

أما ما تم طرحه على أنه مثال والذي شمل «مؤسسات القطاع العام الصناعي والإنشائي»، فهو أجبر من كونه «مثالاً» باعتبار هذه المؤسسات هي الأكبر والأوسع، بل والأهم بالمرحلة الراهنة والمستقبلية، من ضمن مؤسسات وشركات «القطاع العام الاقتصادي»، سواء على المستوى الاقتصادي والتشغيلي أو على المستوى الوطني.

كما تم طرح الشكل القانوني التنفيذي لإنجاز هذا «التحول»، حيث ورد ما يلي: «يجب الاتفاق على إطار تنظيمي فعال لإدارة عملية تحويل المؤسسات والشركات العامة إلى كيانات اقتصادية لدى جهة يجري تحديدها «مثلاً مجلس أعلى لإصلاح القطاع العام الاقتصادي يحدث لهذا الغرض»، ويتمتع بالصلاحيات اللازمة بموجب قانون خاص بذلك إن لزم الأمر».

أي مزيد من الصلاحيات والتحصين القانوني لكل الإجراءات «التفريطية» المزمعة رسمياً، سواء كانت تحت عنوان «التشاركية» أو تحت عناوين «الدمج- التجزئة- التصفية..».

## هوامش قانونية إضافية للمواربة

لم يغفل المجتمعون أن هذا التوجه بحاجة لمجموعة إضافية من القوانين والتعليمات «التسهيلية» من أجل استكمال عمليات «التحول» المطلوبة، فقد ورد أنه: «تم الاتفاق على دراسة الأطر القانونية والتنظيمية التي

الحكومة ما زالت ماضية بسياساتها الليبرالية المقوضّة للقطاع العام الاقتصادي ولن جرى تغليف هذا التقويض ببعض العبارات البراقة

# للقطاع العام الاقتصادي!

والسؤال الذي يفرض نفسه: لماذا هذه السرعة والتسارع بما يخص التعامل مع هذا الملف دون سواه بهذا الطرف والتوقيت، ووفقاً لهذا الشكل والنموذج التفريطي الفاقع؟

## الإصلاح كان الغائب الوحيد

ما يلفت بحسب محضر الاجتماع، أنه تم عرض ونقاش الكثير من العناوين، كما سلف أعلاه، كما كانت مصالح المستثمرين، الأنية والمستقبلية، والضمانات القانونية لهم، حاضرة وبقوة رغم غيابهم «النظري» عن الاجتماع، أما ما تم إغفاله خلال مجريات الاجتماع فهو ما الذي سيتم تقديمه للقطاع العام الاقتصادي من قبل الحكومة نفسها باعتبار أن العنوان الرئيس لجمله ما طرح هو «إصلاح القطاع العام الاقتصادي»، قبل الوصول به للخصخصة والتصفية، حيث لم يتم التطرق خلال مجريات الاجتماع لا إلى موازنات مؤازرة لهذا القطاع، ولا إلى ضخ استثمارات جديدة فيه، ولا إلى تأمين عمالة مؤهلة جديدة له، ولا إلى خلق جبهات عمل لتشغيله، ولا لأي عامل من عوامل الدعم المطلوبة لهذا القطاع، أو لتخليصه من صعوباته ومشاكله المتركمة منذ عقود، اعتباراً من مستلزمات الإنتاج والعملية الإنتاجية، مروراً بالأجور والتعويضات، وليس انتهاءً بالتسويق والبيات وأسواقه! فعن أي «إصلاح» يتحدثون؟



الغيا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي»، ولا بد من وقفات إضافية لاحقة للخوض بعمق ما طرح، وما تم إقراره خلال هذا الاجتماع بأثاره ونتائجه المتوقعة على مؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي وعلى العاملين فيه، وعلى الاقتصاد الوطني عموماً، ومع ما يمكن أن تُسفر عنه الاجتماعات اللاحقة لهذه اللجنة، خاصة مع مؤشر سرعة أثنائها على غير ما هو معهود من ماطلة حكومية بما يخص ملفات هامة وضرورية وأكثر إلحاحاً.

المعتمدة عموماً.. فكل حديث عن الإصلاح يغفل هذه الحقيقة لا يعدو كونه فضاءً غير مثمر، إن لم نقل أنه يزيد من الصعوبات ويكرس المعوقات.. فالمشكلة الأساسية التي تعاني منها مؤسسات وشركات القطاع العام «الإداري والاقتصادي» كانت وما زالت تتمثل بالسياسات الليبرالية المعتمدة والمعمول بها، والتي حصداً وما زلنا نحصد نتائجها السلبية على كافة المستويات». فما سبق أعلاه هو وقفة إضافية سريعة على ما رشح من خلال الاجتماع الأول للجنة

ارتباطاً بالنفقات والإيرادات بهذه القطاعات الاقتصادية وفقاً لمضمون هذا التوجه الليبرالي التشاركي أو التصفوي لاحقاً؟

## تسارع غير مسبوق

بهذا الصدد نذكر بما أوردته قاسيون حول نفس الموضوع بمادتها المعنونة: «بذريعة «الإصلاح» تمرر الموبقات»، المنشورة بتاريخ 2019/10/7: «لا شك أن جملة ما يعانيه هذا القطاع سببه الرئيس هو السياسات الحكومية تجاهه، والسياسات الليبرالية

## نحو التشاركية بسرعة سر!



بهذا المجال أيضاً وأيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض المشاريع المقدمة لهيئة التخطيط والتعاون الدولي بهذا الشأن، وذلك من قبل وزارات «النقل- الكهرباء- الإدارة المحلية- الصناعة- السياحة»، حيث تم «تحديد مهلة 30 يوماً لإتمام دراسة الجدوى الاقتصادية والآلية التنفيذية لهذه المشاريع وفق قانون التشاركية». الجلي، أن هناك «خطوات سريعة واستثنائية» من قبل الحكومة بما يخص مشاريع «التشاركية» كما ورد أعلاه، أما تغليب هذه السرعة والاستثناء بعبارة: «ضرورة أن يتوافق كل مشروع مع الخطة الوطنية للدولة»، كما ورد في متن عرض مضمون الاجتماع على الموقع الحكومي، فهذا ربما بحاجة للكثير من التدقيق، وخاصة بما يتعلق بمفردة «الوطنية» ضمن هذا التوجه الليبرالي الفج، الرامي إلى خصخصة قطاع الدولة» أو تصفيته، وبسرعة.

## السرعة هدف بذاتها!

بالعودة إلى مقررات الاجتماع «التشاركي»، فقد ورد عبر موقع الحكومة ما يلي: «السؤال الأبرز هو كيف نخطو خطوات أسرع لعرض مشاريع التشاركية؟». وبحسب الموقع: «خلص الاجتماع إلى تكليف هيئة التخطيط والتعاون الدولي إقامة ورشات عمل للتعريف بقانون التشاركية وشرح كل حيثياته وإجراءات الحكومة بهذا الانجاء والترويج الإعلامي له، وأن تشمل هذه الورشات جميع الوزارات والانحادات والمنظمات وسفراء سورية في الخارج ليكونوا شركاء بنشر قانون التشاركية في دول العالم». أي إن مشروع «التشاركية» الحكومي لا يقتصر على مساعي استقطاب اللاهثين من مستثمري الداخل فقط، بل من أجل استقطاب لاهثي الاستثمار «التشاركي» من الخارج أيضاً، مع إيلاء عامل الزمن الأهمية

برؤيتها «التشاركية»، وتدفع به نحوه دون غيره، فيما تغض الطرف عن الأدوار الأخرى لهذا القطاع الهام ودورها الحقيقي على مستوى التنمية والنمو، بل وتحذ من إمكاناته وفرصه في بعض الأحيان، وخاصة تلك المتعلقة بالتصنيع والإنتاج ومستلزماته وضروراته، حيث ما زال هذا القطاع يعاني ما يعانيه جراء السياسات الليبرالية الحكومية نفسها منذ عقود وحتى الآن.

طبعاً هذا لا يفي لهاث بعض المستثمرين على «التشاركية»، ويدفعون مع الحكومة تجاهها، بحثاً عن الربح السريع المضمون في مقابل التوظيف المحدود للرساميل، خاصة في ظل المكاسب الأخرى المتعلقة بالضمانات والإعفاءات والقروض، وغيرها من التسهيلات الكثيرة التي تؤمن لهم أعلى معدلات ربح مضمونة وأسرعها على حساب «قطاع الدولة»، بمؤسساته وشركاته المعروضة «للتشاركية»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تصفية هذا القطاع «الدولة»، أو بالحد الأدنى استمرار معاناته وضعفه، يعتبر بالنسبة لهؤلاء هدفاً هاماً «ومعلناً أيضاً»، كي تتفتح لهم وأمامهم الأفاق للمزيد من التغول والتوسع على حسابه، وعلى حساب الاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية بالنتيجة، ولم لا؟ طالما أن السياسات الليبرالية المعتمدة تعتبر الممهد الرئيس لهذا الدور والمهام والأهداف!

فقد أكد رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع «التشاركي»: «أنه وفي ظل محدودية الموارد لا بد من اتخاذ خطوات سريعة واستثنائية لاستنهاض أموال القطاع الخاص كونه يمثل مدخلاً هاماً لتحقيق التنمية». مضيفاً: «الحكومة عدلت قانون التشاركية وأصدرت التعليمات التنفيذية له وعملت على توظيف القانون لإنتاج مشاريع بالتشاركية مع القطاع الخاص، لكن الخطوات بهذا الاتجاه ما زالت بطيئة ولم ترتق إلى رؤية الحكومة بنشر هذه الثقافة الاقتصادية لإقامة مشاريع استثمارية بالتشاركية مع القطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي».

## للقطاع الخاص دور محدود وموجه فقط

لا شك أن للقطاع الخاص دوره وأهميته ووزنه، وخاصة الصناعي والإنتاجي، ولعل ضرورة تسخير إمكاناته واستنهاضها كتعبير المزيد من الأهمية بظروفنا الراهنة، كي يحقق بالتعاون مع بقية القطاعات معدلات النمو والتنمية المنشودة، وذلك من أجل الإسراع بالخروج من تداعيات الحرب الأزمنة على كافة المستويات، وخاصة ذات البعد الاقتصادي الاجتماعي، والوطني. بالمقابل، فإن الحكومة على ما يبدو لا تجد في القطاع الخاص إلا دوراً وحيداً يتمثل

لم يقف تسارع الأداء الحكومي عند عنوان «إصلاح القطاع العام الاقتصادي»، وما رشح عن مضمون اجتماع لجنة خلال الأسبوع الماضي، فقد عقد «المجلس الأعلى للتشاركية» اجتماعه الثاني بداية هذا الأسبوع بتاريخ 2019/10/26، وبحسب الموقع الرسمي للحكومة، فقد حدد هذا الاجتماع «خطوات إنجاز مشاريع التشاركية بالتعاون مع القطاع الخاص»، ليظهر تكامل التوجه الحكومي المتسارع نحو الخصخصة.

# بيت سحم.. القمامة على أبواب المدارس وبمحيطها!



كثيرة هي المشاكل الخدمية التي يعاني منها أهالي بلدات ببيلا وبيت سحم، وغيرها من البلدات في المنطقة، لكن أكثرها سوءاً هو واقع القمامة على الطرقات وفي الحارات الفرعية، والتي أصبحت متراكمة وممتدة لعدة أمتار في بعض الأماكن، ناهيك عما تسببه هذه القمامة من آفات ونتائج وخيمة.

## مراكس قاسيون

بحسب بعض الأهالي، فإن مشاهد القمامة المتراكمة أمام الحاويات وحولها، وفي الشوارع الرئيسية والحارات الفرعية، أصبح مألوفاً وعادياً، وذلك لتباعد مواعيد ترحيل هذه القمامة، ولعدم إيلاء الاهتمام الكافي بنظافة المنطقة عموماً، حيث لا يتم ترحيل كافة أكوام القمامة المجمعّة، مما يؤدي إلى سرعة تراكمها مجدداً، بالإضافة إلى تثارها وبعثرتها، أما ما لا يمكن أن يصبح مألوفاً بالنسبة لهؤلاء فهو استمرار وجود أكوام القمامة أمام أبواب المدارس وبمحيطها، برغم مرور أشهر على بدء العام الدراسي.

## القمامة وعبث الأطفال

أمام مدرسة بيت سحم الابتدائية للبنات، ومقابلها ثانوية بيت سحم للبنات في بلدة بيت سحم التابعة لناحية ببيلا، وكذلك أمام مدرسة مشاعل الفرح الخاصة، التي تقع على الشارع الواصل بين ببيلا وبيت سحم، تتراكم القمامة بطريقة عجيبة غريبة، والذي يتضح من رائحتها الكريهة والمنتشرة في المكان، أنه لم يتم ترحيلها منذ مدة طويلة، والأكثر سوءاً، أن أكوام هذه القمامة تمتد على مسافة عدة أمتار في محيط المدارس، وبمواجهها، والطلاب والتلاميذ يمشون يومياً صباحاً وظهراً بمحاذاة هذه الأكوام. الأكثر بؤساً، أن بعض الأطفال خلال ذهابهم أو إيابهم من المدارس، يعثون ويلعبون بهذه

الأكوام من القمامة بأرجلهم، وأحياناً بأيديهم أيضاً، ما يؤدي إلى المزيد من بعثرتها، ناهيك عما تلحقه من أمراض تصيب هؤلاء الأطفال بشكل مباشر والأهالي القاطنين في المنطقة بشكل غير مباشر، بالإضافة إلى ما تستقطبه من حشرات وقوارض وكلاب شراردة، حيث تشكل بيئة مناسبة لزيادة انتشار كافة الآفات المرضية. أحد الأباء قال: «أضطر يومياً لاصطحاب طفلي للمدرسة، صباحاً وظهراً، على حساب مواعيد التزامي بعمل، خشية اقترابها من أكوام القمامة، ومن أجل سرعة انتزاعها من الجو الموبوء المحيط بمدرستها بسبب القمامة»، ويضيف: «لا أعلم كيف يتحمل الكادر الإداري والتدريسي والطلاب والتلاميذ في هذه المدارس روائح القمامة، يوماً وطيلة ساعات دوامهم، منذ افتتاح

المدارس وحتى الآن؟ فعلاً كان الله يعونهم!».

## إجراءات يائسة وأولويات

الموضوع بالنسبة للأهالي ليس جديداً، كما أن غالبيتهم أصابه اليأس من مراجعة البلديات (ببيلا- بيت سحم) من أجل معالجة هذه المشكلة والمعاناة المزمنة منها، لذلك فإن بعض الأهالي في المنطقة- يأساً من معالجة موضوع ترحيل القمامة من قبل الجهات المعنية، ومن أجل التخلص من بعض نتائجها وسلباتها- يلجؤون إلى حرق أكوام القمامة بين الحين والآخر، وهؤلاء، وبرغم قناعتهم بأن هذا الإجراء له آثاره وسلباته وأضراره أيضاً، يبررون بأن ذلك يخلصهم من بعض الحشرات والقوارض التي تعيش على هذه القمامة بالحد الأدنى، ولعلمهم محقون بعض

ما لا يمكن أن يصبح مألوفاً هو استمرار وجود أكوام القمامة أمام أبواب المدارس وبمحيطها برغم مرور أشهر على بدء العام الدراسي

الشيء بهذا الشأن في ظل استمرار اللامبالاة على هذا المستوى.

بعض الأهالي، وتعقيباً على القيام ببعض أعمال الصيانة على المدخل الشمالي لبلدة بيت سحم منذ عدة أيام، وهي عبارة عن بعض «الترفيعات» في الطريق ليس إلا، تحدثوا عن غياب عمليات ترحيل القمامة وتباعد مواعيدها، وإهمالها، باعتبارها إجراءات ليست أقل أهمية من «ترقيع» الطرق وتحسين مدخل البلدة، خاصة وأن رئيس البلدية وعد باستكمال صيانة كافة الطرق والشوارع في البلدة خلال الأيام القادمة «من أجل تحسين الوضع الخدمي» فيها، متسائلين: أليس ترحيل القمامة، وانتظام مواعيدها، من الخدمات الحياتية والصحية والبيئية الهامة والضرورية أيضاً؟ أم إن أولويات البلدية مختلفة عن أولويات الأهالي؟!

## الزبداني.. استمرار المعاناة والإهمال

منذ ثلاث سنوات، بعد اتفاق خروج المسلحين منها، عاد ما تبقى من أهالي الزبداني، الذين نزحوا إلى المناطق الآمنة المجاورة، إلى أحيائهم وبيوتهم التي أكلت جدرانها الحرب، معلقين: «منعيش بخيمة بس المهم نرجع ع حارتنا»، فقاموا بترميم بيوتهم، مع العلم أن تكاليف البناء تعد ثقيلة على السكان الذين عاشوا ثماني سنوات متحملين تكاليف الإيجار ونفقات أخرى دون مردود مادي بسبب فقدان أغلب الناس لعملها الأصلي.

## مراكس قاسيون

كل هذه الأعباء تحملها السكان تلقائياً، لكن ما زاد الطين بلة هو دور بلدية الزبداني شبه المعدم. ففي المرحلة الأولى من عودة الأهالي إلى البلدة تلقوا العديد من الوعود، والتي استعملت كحقن مخدرة للأهالي، لكن الآن وبعد مرور ثلاث سنوات أصبح الإهمال الذي تتعرض له المدينة واضحاً للجميع، والتقصير الخدمي بات مستفزاً.

## خدمات متردية وبنية تحتية متهاككة

بحسب الأهالي، فإن الشوارع،



المدينة لا تملك خطوط هاتف أرضي إلى الآن.

## مسؤولية البلدية والمحافظة

هنا يحل الأهالي المسؤولية إلى مجلس بلدية الزبداني، ومحافظة ريف دمشق، فهذه المشاكل أصبحت فوق قدرة تحمل الأهالي، ورغم كل الشكاوى والمطالبات للبلدية لم تحرك ساكناً ولم تقم بعمل جدي، فهي غافلة تماماً عما يعاني منه الناس، ومهملة بشكل يثير الشك، ومثال إضافي على ذلك حادثة الحريق الذي نشب في سهل الزبداني، فقد التهم الحريق محاصيل الناس، وكبدتهم خسائر فادحة، وبقي لساعات عديدة، وشهد ذلك تقصيراً لسيارات الإطفاء، حيث قام الأهالي، بمساعدة أهالي المناطق المجاورة، بإخماد الحريق الذي كان أن يمتد إلى المدينة.

والسؤال على ألسنة الأهالي: إلى متى ستظل هذه المشاكل دون حل؟ ومن المسؤول؟!

بالاستهلاك الطبيعي. أما شتاءً فتمر أيام دون رؤية الكهرباء، علماً أن 90% من الشوارع غير منارة، عدا المدخل الرئيس للمدينة. فهو مزود بأعمدة كهرباء وطاقة شمسية، أما باقي الأحياء فقد تمت إنارتها من قبل سكان كل حي.

في سياق الحديث أيضاً، الزبداني فقدت منذ 9 سنوات إثر الحرب لمقسم الهاتف والبريد، أي إن

على ما هي عليه، فكمية الركام الموجودة في الزبداني تتخطى الـ 60% لم يتم ترحيلها بعد هذه الفترة الطويلة من عودة الأمان إلى الزبداني.

لم تنته المعاناة عند هذا الحد، إذ إن الكهرباء تقطع دون تقنين رسمي بسبب ضعف المحولات، مع العلم أن عدد السكان قد تضاعف إلى النصف، أي إن استهلاك الكهرباء أصبح أقل بكثير مقارنة

وبعد الدمار الذي تعرضت له، أصبحت خارج الخدمة، ولا تصلح حتى لسير «الماشية».

أما شبكات الصرف الصحي فتم إصلاح 50% منها، أي في المناطق الرئيسية في المدينة. إذ علق أحد السكان: «صّحوهن رفع عتب». أما باقي الأحياء فنستطيع رؤية آثار شبكات الصرف الصحي المتضررة على الطرقات بوضوح.

وغير هذا كله الانقراض التي بقيت

## دير الزور..

## التجاري كوة واحدة تكوي المواطنين!



على الرغم من ادعاءات التطوير والتحديث، وادعاءات إعادة تهيئة البنية التحتية الأساسية في دير الزور، إلا أن الأمور ما تزال تراوح مكانها، وخاصة في جانب استلام الأجور والتبال النقدي الإلكتروني.

## ■ مراسل قاسيون

لقد وصلت شكاوى عديدة من العديد من العاملين في الدولة والمتقاعدين، الذين يعدون بالآلاف، عن سوء وتخلّف المعاملات المالية في مختلف دوائر الدولة، وفي المصارف الحكومية، والروتين الكبير المسيطر فيها، ومنها وجود كوة واحدة فقط للصراف الآلي تكوي المواطنين.

## ضياح بعض الحقوق..

بعض الشركات تقوم بتسليم الراتب للعاملين فيها وفق الفيضة المتعارف عليها، والتي تبين للعامل مستحقاته والتعويضات والحسميات الملحقّة، فيعرف ما له وما عليه، وغالبيتها ما زالت تسلم الرواتب وفق جداول في سجلات لدى المحاسبين المعتمدين، بحيث يستلم العامل أجوره ومستحقاته في الوقت المناسب من المعتمد، وهذا يشكل ازدحاماً كبيراً يطول ساعات، وخاصة في مديرية التربية في دير الزور.

فبحسب العاملين والمعلمين هناك موظف واحد مخصص للحاسوب في دائرة محاسبة التربية، والمعلم والمدرس السني يريد معرفة مستحقاته عليه أن ينتظر ساعات

وربما لأيام، فغالباً ما يجري التعلل بحجة انقطاع الكهرباء، وكثير من المعلمين ضاعت منهم عدة رواتب بسبب الغوضى والإهمال، وخاصة الذين حصلوا على قروض من المصارف الرسمية، وكان المحاسبون يخضمون الأقساط الشهرية، فضاعت لهم حقوق كثيرة بسبب عدم التزام المحاسبين بتسديد الأقساط إلى المصارف شهرياً، بل ولهم ذم زائدة من الأقساط، ولا يستطيعون استرجاعها، ولا يستطيعون الحصول على براءة ذمة من المصرف، بسبب عدم المطابقة بين سجلات المصارف، وسجلات الدوائر المحاسبية، وخاصة عن فترة الحصار وانقطاع الاتصالات والكابل الضوئي والشبكة، ورغم مضي حوالي سنتين على انتهاء الحصار وإعادة الاتصالات، إلا أن هذه المشكلة لم يجر حلها، بل تجري المماطلة فيها، رغم الشكاوى العديدة من المواطنين حول ذلك.

## المصرف التجاري بصراف واحد!

أما العاملون في الدولة والمتقاعدون ممن لديهم بطاقات صرف آلي، فأيضاً يعانون الأمرين، فالمصرف التجاري في دير الزور لديه كوة صرف آلية

واحدة فقط، وهناك الآلاف من العاملين والمتقاعدين ممن أجورهم ورواتبهم موطّنة في المصرف التجاري، ويقضي المتقاعد ساعات طويلة وأياماً بسبب الازدحام، أمام كوة واحدة تكويهم في حرّ الشمس وبرد الشتاء، ينتظر دوره للحصول على راتبه الذي لا ييسن ولا يغني عن جوع، وغالبيةهم بلغوا من السنّ عتياً، وأنهكتهم الأمراض، وبعضهم يقيم في الريف، فيضطر لدفع أجور مواصلات مرتفعة في الذهاب والعودة، وكما يقول أحد المتقاعدين المشتكين لقاسيون: «أدفع 1000 ليرة للذهاب ومثلها للعودة، وهذا يكلفني كثيراً، كما أن هذا الازدحام فتح باباً للفساد، حيث أضطر أحياناً لدفع مبلغ 1000 ليرة إضافية، كوسطة لأحدهم في المصرف كي أحصل على راتبي بسرعة، والذي لا يكفي ثمن دواء وأيام معدودات للغذاء، والآل فإني سأضطر للعودة مرة ثانية وثالثة أو المبيت في المدينة».

## مطالب سهلة ومحقة

تتركز مطالب العاملين الذين يتقاضون أجورهم عبر المعتمدين بما يلي: إلزام المحاسبين والمعتمدين بتسديد

الأقساط الشهرية المقتطعة من الأجور للمصارف مباشرة، وذلك بمتابعة من قبل إدارات المحاسبة في الدوائر، ورقابة منها. استكمال عمليات المطابقات مع البنوك والمصارف، ومتابعتها، وإبلاغ أصحاب العلاقة مباشرة بحال وجود أي خلل كي لا تضيق حقوقهم، وتسهيلاً للحصول على براءة الذمة عند الزور. أما مطالب العاملين والمتقاعدين الموطنة رواتبهم في المصرف التجاري فهي موجهة إلى الإدارة العامة للمصرف التجاري، وإدارة الفرع في دير الزور، من أجل: زيادة عدد كوات الصراف الآلي في المدينة. وضع كوات إضافية في مراكز المدن كالميادين والبوكمال، بالإضافة إلى مراكز النواحي المأهولة وذات الكثافة السكانية. وربما هذا ليس صعب التنفيذ، خاصة وأن المصرف التجاري أعلن سابقاً عن تأمين أعداد إضافية من الصرافات الآلية الجديدة، مما يخفف الازدحام وضياح الوقت، ويوفر على المواطنين أجور التنقل والتعب، ويغلق نافذة من نوافذ الفساد. فهل ذلك كثير وعصي عن التنفيذ من قبل المسؤولين وأصحاب الشأن؟.

## فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول ومعظم على وقع مجريات التحركات الشعبية الجارية بالمنطقة يقول:

● «ابتلينا بقوم إذا اجتمعوا سرقونا.. وإذا اختلفوا قتلونا».

حول على ما ورد في صفحة الحكومة عن: «تكليف وزير الإدارة المحلية والبيئة التعميم على جميع المحافظين اتخاذ كل الاستعدادات اللازمة لقدوم فصل الشتاء لجهة جهوزية العناصر المعنية بالخدمات، وجهوزية الآليات الخدمية وطريقة انتشارها بشكل يسمح لها بالتدخل السريع عند حدوث أي طارئ»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «وصل الشتاء والمازوت لسي ما وصل». وحول ما ورد على صفحة الحكومة أيضاً عن اجتماع المجلس الأعلى للتشاركية، علق البعض بما يلي:

● «شعب بدو قرارات تشبعو، بدو لقمة عيشو زودة رواتب تحسين مستوى المعيشة».

● «يعني خطوة بخطوة باتجاه الخصخصة». حول الخبر المتداول عن توضيح وزارة الإسكان حيال مصير الجمعيات السكنية مع الاستعداد لحل اتحاد التعاون السكني، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «الجمعيات السكنية مشروع واعد لو تمت مراقبة العاملين عليها ولكن أصبحت وكراً للمتقاعدين».

● «صرنا من 2003 مخصصين وما استلمنا». حول ما نقل عن رئيس الجمعية الحرفية للحامين بدمشق: «يتم تهريب ما يقارب 3000 رأس من الخراف العواس يومياً خارج القطر»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «شو الغريب بالموضوع وبالعلامة الطريق معبى جمارك، بس ليش ماعم يصادر التهريب ماعرف».

● «شلون عبيهرونن عبيخبون بحقائب السفر أو بجيبين..».

حول الحديث المنقول عن مدير كهرباء ريف دمشق: «لا برنامج تقنين لحد الآن، وسبب انقطاعات عن عدة مناطق هو مشكلة فنية»، علق البعض بما يلي:

● «سبحان الذي خلقو انقطعت بكل المناطق صبح ومسا ساعتين بساعتين شي يبشبه التقنين بس مو تقنين طلع خطأ فني ماشي شكراً إله».

● «والتقنين بجرمانا ساعتين بأربعة.. شو هاد منسيمي».

● «سبحان الله كل ما بتبلىش الشتوية بتبلىش فجأة هالأعطال مدري ليش».

حول حديث مدير الصرف الصحي بدمشق عبر إحدى الإذاعات عن التجهيزات للأمطار، علق أحد المواطنين بما يلي:

● «وقت صار المطر بدكن تجهزو اللي بدو يجهز بجهز من الصيف يا عيني».

حول حديث مديرة الأسعار في وزارة التموين بأنه: لن يطرأ أي تغيير على أسعار المواد بعد تغيير آلية التسعير، علق البعض بما يلي:

● «الحمد لله الأسعار في صعود.. ودرجات الحرارة في انخفاض.. يعني الجو مقبول..».

● «عجب لكن مين رفع لتر زيت الأونة لل 900 ليرة.. لحالو مثلاً».

أخيراً، نختم ببوست منقول مما كتب على لوحة كرتونية معلقة على واجهة أحد المحال التجارية، يقول:

«الرجاء عدم التصفير عند سماع السعر.. صفر عند رئيس الوزراء».

وناقل الكفر ليس بكافر.

خرجت خلال الأزمة أصوات سورية تعكس رؤى المتنفذين المالية لتقول إنه علينا التعلم من النموذج اللبناني المصرفي... بينما يرتفع اليوم شعار واضح المعالم في لبنان يقول: «يسقط حكم المصرف»، إذ تتعمم الحقيقة القائلة بأن مصرف لبنان المركزي كان «مطبخ إدارة» النظام الاقتصادي اللبناني المشوه والمتكامل مع نظام سياسي لم يخرج من عقيدة أمراء الحرب ومضاربيها حتى اليوم.

## «يسقط حكم المصرف»

# ما الذي أردنا تعلّمه من مصرف لبنان؟



ما يسمّى «إعادة إعمار لبنان» في التسعينات كان واحداً من الظواهر الأمل على تلك اللحظة الدولية والإقليمية: تحالف عربي خليجي مع توافق سوري لتحويل أمراء الحرب إلى نخب سياسية تتولى إدارة الأموال التي كان تدفقها أعلى في حينه مع ذروة نشوة المنظومة الغربية، وتحوّل لبنان بتحالف السلطة مع رجال الأعمال المحترفين واحة للريع المالي والعقاري، ولنموذج لا تستطيع أن تقول عنه حتى أنه «دولة هشة»، بل إدارة سلطة سياسية تغلف شبح الحرب المستمرة ضمناً بفيض الخدمات والمال والسياحة، بينما تبقى الغالبية العظمى من اللبنانيين في دائرة الفقر محصورة في آمال ضيقة: إما الهجرة أو إيجاد مساحة ضيقة في دائرة اقتصاد الخدمات، وسط علاقات التبعية السياسية والطائفية.

عشائر محمود

منذ ثلاثة عقود، وأن يستعيدوا السلطة والدولة التي يهددها- بشكل مباشر- الآن الدين، وإذا ما كانت إعادة هيكلته خياراً فهذا الخيار ينبغي أن يكون على أساس استعادة الأرباح التي جنتها المنظومة المصرفية، والسلطة من نهب الدين العام ومن فوائده... أما تدفيع الأطراف الخارجية لحصتها من هذا التشوه فلا يمكن أن يكون إلا بالتلويح بالامتناع عن السداد، وهو خيار يطرحه بشكل جدي مستوى أزمة الديون اللبنانية والعالمية، ففشل الدين اللبناني اليوم المقارب لـ 100 مليار دولار قد يعني انفلات شرارة لأزمة مالية إقليمية وأوروبية وقد تمتد، وهو وضع يحق للبنانيين أن يهددوا به بعد أن تمت سرقته لعقود تحت غطاء الدين. ولكن الأهم هو أن يستطيع اللبنانيون أن يتراجعوا عن الدولار بأكثر قدر ممكن، عبر توجيه الأموال للاقتصاد الحقيقي، وتغيير وجهة علاقاتهم الاقتصادية الدولية بعيداً عن الدولار، الأمر الذي يحتاج أعلى ضغط شعبي يرسم برنامجاً لينتزع السلطة والقرار الاقتصادي.

المالي والنقدي اللبناني، ثبتت سعر صرف الليرة تاريخياً ولكن عبر عملية الدورية المنظمة للاقتصاد اللبناني، وحافظ على التزام الدولة بسداد فوائد وخدمة الدين العام التي تبلغ 40% من الموازنة، ولكن مقابل استمرار توسع الدين العام وزيادة ارتهاق النظام الاقتصادي اللبناني للمقرضين. المصرف كان يدير إطفاء الدين بالدين، وسداد الديون عبر سحب أكبر كتلة ممكنة من الدخل اللبناني لفوائد تدفع للمقرضين من الأثرياء المحليين والجهات الخارجية، ولكن هذا النموذج كان يعتمد على استمرار التدفقات الخارجية الذي أصبحت اليوم أقل، والمقرضون أصبحوا أكثر تطلباً، واللبنانيون أصبحوا عاجزين عن احتمال مزيد من التخلف الاقتصادي والسياسي في سبيل سلطة المال، وخيار اللجوء لمعالجة الدين بالدين ليس خياراً بعد اليوم.

### خيارات محدودة في وجه الدين

سيكون على اللبنانيين اليوم أن يعالجوا تشوهات «الإعمار النيوليبرالي» المتركمة

### المصارف اللبنانية 300% من الناتج

في 2016 ساهمت المصارف بنسبة 54% من الدين العام اللبناني، ودفعت لها الحكومات ما يقارب 62 مليار دولار فوائد دين خلال 10 سنوات فقط.

لدى النظام المصرفي اللبناني كتلة ودائع تقارب 300% من حجم الناتج، وهي حالة استثنائية لا يسبق لبنان إليها إلا هونغ كونغ ولوكسمبورغ، اللتان تعتبران أهم مراكز حركة الأموال عالمياً، هذه الأموال متركمة من مغتربي لبنان وأثريائه ومن المحيط الإقليمي «الخليجي والسوري جزء هام منها»، وهي ظاهرة تعود إلى وزن القطاع المصرفي اللبناني قبل الحرب ومنذ الستينات تقريباً، ولكن الأهم التحفيز العالي لتدفق الأموال والودائع عبر الفوائد المرتفعة التي يدفعها المال العام والتي وصلت إلى 35% مع إطلاق الهندسات المالية بعد 2016...

### الارتهاق للإفراض الخارجي

أما كتلة الديون الخارجية فقد تضاعفت 60 مرة بين عام 1993-2018، ومنذ 2001 دخل المانحون الدوليون بشكل رسمي إلى عملية الإنقاذ الدوري للمنظومة اللبنانية مع مؤتمر باريس (1) وما تلاه، وبدأ الرعاة الغربيون من أوروبا تحديداً، والخليج بعملية المنح المنظمة للنظام اللبناني، التي تصل اليوم إلى طرح خطة إنقاذ بـ 11 مليار دولار مقابل تعميق عمليات الهيكلتة من خصخصة وتخفيض الإنفاق العام، ورفع الضرائب وغيرها من الشروط... وتحت ضغط التلويح الأمريكي بالعقوبات على المصارف، وبدء تخفيض تصنيف الديون اللبنانية، حيث يضع المقرضون الخارجيون المأزومون اليوم منظومة لبنان الاقتصادية تحت التهديد.

### مصرف لبنان قيادة العملية

مصرف لبنان هو الإدارة العميقة للنظام

عناوين أساسية تلخص النموذج الاقتصادي اللبناني، أولاً صفر دولة ونشاط اقتصادي إنتاجي. وثانياً الدين كمصدر أساس لاستدامة وتوسع الثروة والسلطة والفسل.

### «صفر دولة»

أخذاً بروح النيوليبرالية الاقتصادية التي كانت تنتصر وتتوسع عالمياً أسس نموذج لبنان ما بعد الحرب لدور محدد لجهاز الدولة، حيث لا يوجد للاستثمار أية مساحة فيه... فعلمياً يقدر الاقتصاديون اللبنانيون أن حجم الاستثمار من مجموع موازنات الدولة لم يتجاوز 7% من أصل 230-240 مليار دولار إنفاق عام خلال أكثر من عشرين عاماً، وعلى هذا الأساس لم يوجد حل لأزمة الكهرباء ولا المياه ولا النقل العام ولا الإسكان، وبالطبع لم تلعب الدولة دوراً في الإنتاج الزراعي أو الصناعي اللبناني الذي لا يتجاوز 17% من حجم الناتج.

وحتى هذه الـ 7% إنفاق استثماري كانت مهدورة... فعلى سبيل المثال أنفق على قطاع الكهرباء خلال 25 عاماً قرابة 35-40 مليار دولار دون تأمين كهرباء لـ 3 ملايين مواطن فقط.

### الدين العام 152% من الناتج

خرج لبنان من الحرب بدين عام يقارب 1,5 مليار دولار فقط، بينما وصل دينه العام اليوم إلى ما يقارب 87 ملياراً، ونسبة 152% من حجم الناتج، وهي ثالث أعلى نسبة عالمياً. إن كتلة الأموال المتضخمة هذه تدور في الدائرة الضيقة للنظام المصرفي، والنشاطات الاحتكارية الموزعة بين الزعماء، وطبعاً الحصة الهامة للمقرضين في الخارج. لهذه الأموال مصدران أساسان، الودائع المتركمة في المصارف اللبنانية، بالإضافة إلى الديون الخارجية باشكالها المتنوعة والتي يصب جزء منها في المصارف أيضاً...

ما الذي أردنا أن نتعلمه من النموذج المصرفي اللبناني؟ فلا استقرار سعر الليرة اللبنانية، ولا القدرة على سداد خدمة الديون، ولا توسع ودائع المصارف، جميعها لم تكن مؤشرات إيجابية، بل كانت تخفي وراءها أن سلطة المال هي الحكم العميق في لبنان الذي يتداخل عميقاً مع السلطة السياسية. هنالك قواسم مشتركة سورية مع الوضع اللبناني: أمراء حرب أثرياء ومنتفون، منظومة مصرفية تتوسع، ليرة تهتز مع اهتزاز وتراجع الاقتصاد الحقيقي، جهاز دولة يتآكل دوره الاستثماري ويتوسع عجزه، وإدارة أزمة لا تريد التخلي عن الدولار، بل تأمل بنموذج إعمار على أساس المحاصصة الدولية و«التدليل» على أملاك الدولة ونشاطها الاقتصادي. ولكن كل هذا لن ينفع لإعادة التجربة اللبنانية، لأن لبنان يقدم لنا اليوم مثلاً واضحاً عن الفشل العميق الذي يوصل إليه اقتصاد أمراء الحرب، الذي يريدون تحويل أموالهم إلى خدمات ومصارف، وأن يتربحوا على عرش بيع البلاد للاستثمار العقاري والمالي. ينبغي أن يتعلم منتفوننا أن سورية في مطلع العقد الثالث من الألفية لن تستطيع أن تعيد تجربة لبنان في مطلع التسعينات، فالعالم يتغير والغرب داعم هذا النموذج وراعيه يتراجع، والأزمة العالمية ستقل من تدفق المال السهل الضروري لدعم نموذج من هذا النوع، والأهم أن الشعوب يرتفع وزنها ودورها ولم تعد قادرة على تحمل المزيد من التخلف والنهب.

## زائد ناقص+



## مازوت لـ 110 ألف أسرة فقط!

أشارت مصادر من شركة محروقات أن مازوت التدفئة الذي تم توزيعه على المواطنين في دمشق بلغ 22 مليون ليتر، أي بمعدل 200 ليتر الموزعة، فإن المازوت وصل لحوالي 110 ألف أسرة فقط... ووسطياً 550 ألف شخص في دمشق، أي أقل من ثلث عدد سكان دمشق التقديري... أما الثلثان الباقيان فإما ينتظرون الدور الذي يأتي بصعوبة، أو وفروا على أنفسهم عبء الانتظار، ووفروا مبلغ 40 ألف ليرة لن يستطيعوا تأمينه دفعة واحدة، وأمّنوا لسوق المازوت الحر كتلة هامة لتباع بضعف السعر منذ الآن، وتتشدد أسعارها مع اشتداد البرد. كل هذا وسط تأكيدات محروقات على أن المادة مؤمنة وبشكل كاف ولكن المشكلة بقلة عدد السيارات!



## الخارجية مشتريات بـ 32 مليار

المؤسسة العامة للتجارة الخارجية تستورد المواد الأساسية وتعلن الأرقام النهائية، فتقول إنها منذ بداية 2019 استوردت أدوية بقيمة 70 مليون يورو، واستوردت أدوية بعقود داخلية بقيمة 10 ملايين يورو، مضافاً إلى ملياري ليرة. ومبيدات زراعية بمليار ليرة، واليات ثقيلة بقرابة 740 مليون ليرة، وعقود تصل إلى 7 مليارات. كما أنها ستستورد 8 آلاف طن سكر، و45 ألف طن رز، و5 آلاف طن تونا، و5 آلاف سردين وألف طن شاي، هذا عدا عن الفوسفات الثلاثي بقيمة تقارب 1,6 مليار ليرة. تتجاوز الأرقام المعلنة في هذا التصريح للمؤسسة 32 مليار ليرة، وهو ليس رقماً كبيراً لمشتريات وتعاقبات المؤسسة الأساسية لتجارة جهاز الدولة، ولكن حبذا لو أن التصريحات الحكومية توضح وجهات الاستيراد، وكمياته وكلفه والأسعار لعل السوريين يساعدون الحكومة في البحث عن مصادر أقل تكلفة تتيح زيادة دور الدولة في التجارة الخارجية...

أصبحت أخبار لجان ومشاريع إصلاح القطاع العام الاقتصادي واحدة من أكثر الأخبار المحلية السورية رتابة وخواء... وبالمقابل، فإن الأفعال لا تبشر بالخير. فعملياً «الإصلاحات» التي طالت القطاع الاقتصادي العام مؤخراً أتت على شكل تغييرات كبرى: إصلاح عبر المستثمرين بعقود مجحفة ومزايا كبيرة وحصيلة قليلة، كما في الفوسفات والإسمنت والمرافق...

## إصلاح القطاع الاقتصادي العام...

## ليس «سيرة مملّة»



إن القطاع العام الاقتصادي، هو كثافة دور الدولة القوي والذكي والمرن المطلوب في المرحلة القادمة، والذي يجب أن يقوم على أساس تجاوز تشوهات الماضي، والأهم على ضرورات المستقبل.

## ■ ليلى نصر

البعض يربط تشوه النموذج الاقتصادي للملكية العامة في سورية، بالملكية العامة ذاتها... في تكرار أصبح ممجوجاً لمقولة أن الملكية الخاصة تدفع نحو الكفاءة، أما الملكية العامة فتؤدي حكماً إلى التخلف والهدر! بينما عالم اليوم يقول إن التجارب الرائدة والقادرة على تجاوز الأزمات المالية العالمية وتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية كبرى وسريعة ارتبطت بوجود شركات عامة كبرى تمسك اقتصاد البلاد وتدير مفاصله كما في التجربة الصينية.

لم تكن الملكية العامة لمعامل الدولة وكهربائياتها واتصالاتها وخدماتها ومؤسساتها الاقتصادية هي المشكلة في يوم من الأيام، بل الدور الوظيفي الذي كانت تضعه لها قوى النهب والفساد السورية التي تتحكم بمزايا هذه الملكية. فعملياً الموقع الأساس لشركات الدولة في السوق، وفي المال العام كان يستخدم وفق إدارة منظمة لاقتطاع حصص من هذا المال، إما عبر نهب المخصصات مباشرة، أو عبر حصر الوكالات والأعمال والتعهدات بواجهات

مشروع الحزام والطريق الصيني. الغاية والوظيفة للدور الاقتصادي لجهاز الدولة هي الأهم، والملكية العامة هي واحدة من الضمانات لاستقلال القرار عن قوى السوق الكبرى، وهذا لم يحصل في سورية يوماً، رغم أن شركات الدولة كانت تحت مسمى ملكية عامة، لأن قرار استثمارها وأموالها كانت تحت سطوة الفساد. ما ينبغي تغييره هو نموذج الفساد السوري الكبير، وليست طبيعة الملكية، وما ينبغي إدخاله هو الوزن السياسي للمصلحة العامة في إدارة النموذج الاقتصادي عبر قدرة الناس على المشاركة الديمقراطية في القرار الاقتصادي، وقدرتهم على محاسبة من نهبوا هذه الملكيات العامة خلال عقود مضت، ومحاسبة من يخططون لاستمرار نهبها. عندما تتوسع المشاركة الديمقراطية الاقتصادية في القرار والمراقبة... تزداد الفعالية، ويصبح حتى الاسعانة بشركاء مال ومساهمين مسألة قابلة للضبط، وخاضعة للمصلحة العامة وتحقق تقدم البلاد، وبالتالي فوائد لجميع الراغبين بالعمل الجدي لتطويرها لا لنهبها.

للاستثمار. وثانياً تجاوز منطق السعي نحو الربح الأقصى الذي تعمل به السوق أو الملكية الخاصة. ستحتاج البلاد إلى مؤسسات وشركات كبرى تقوم بالمهام الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد وقليلة الربح، وهي مجالات لن تنتزع قوى السوق لها. فإقلاع الاقتصاد السوري سيحتاج إلى تخفيض عتبة التكاليف الأساسية وتطوير بنيتها وذلك في المجالات التالية قبل كل شيء: الطاقة- النقل- قاعدة المعدات والتكنولوجيا اللازمة لخارطة الاستثمار الصناعي السوري- تأهيل الكوادر البشرية تعليماً وصحة ومهارات بكافة مستوياتها- أساسيات قطاع الإنشاء- أساسيات الإنتاج الغذائي والزراعي... دون الاستثمار الجدي والمخطط في هذه المجالات على الأقل لن تستطيع البلاد أن تحقق معدلات كفاءة ودخلاً أعلى، حتى بأكثر أشكال الاستثمار الخاص حذقة ومهارة... وهذه المجالات تُقاد عبر العالم اليوم- وفق مشاريع وتوافقات واستثمارات الدولة شريك أساس فيها، كما في كامل بنية

وشركات كبار المتنفذين، وعبر التحكم بالتسعير والعقود وتضخيم الأرقام... في هدر لم يكن يذهب هباءً بل كان يتراكم بشكل منظم ثروات لشريحة محدودة جداً من قوى متنفذة كبرى، تحول جزء هام من ربح هذه الجهات الاقتصادية العامة إلى حسابات في الخارج أو عقارات وأملاك و«برزنس» داخل البلاد. لم تكن الملكية العامة هي المشكلة، بل الاستثمار الخاص المنظم لقوى الفساد لهذه الملكية، واستثمارها بطريقة وحشية أدت إلى تآكل الفعالية الاقتصادية لهذه الشركات. طرح إصلاح القطاع الاقتصادي العام اليوم يأتي من هؤلاء أنفسهم، فهم عملياً يريدون الانتقال إلى تحويل هذا القطاع إلى مجال عمل مباشر في السوق التي أصبحوا يمتلكون اليد الطولى فيها، وهي عملياً شرعية لذلك الربح المسلوب، وتحويله إلى نسب مرتفعة للمستثمرين. أما الإصلاح الفعلي للقطاع الاقتصادي العام فيجب أن ينطلق من الضرورات، إذ إن الملكية العامة لها وظيفة ضرورية اليوم، وهي تتيح جانبيين هاميين، أولاً دور اقتصادي- اجتماعي منظم

# تبعية التمويل التركي للغرب: الديون الخارجية 60% من الناتج



يعتبر الاقتصاد التركي واحداً من الاقتصادات التي ارتبط ارتفاع معدلات نموها منذ مطلع الألفية، بتضخم منظومة الدين العالمي. إن الاستقلالية الاقتصادية التركية هشة نظراً لهذا الارتباط، الذي يعود إلى تبني النموذج النيوليبرالي في الانفتاح التجاري والمالي، الذي فتح بوابات المال العالمي على الاقتصاد التركي، وجعله أكثر تبعية للغرب، وتحديداً عبر وزن الديون الآتية من المال الغربي.

## قاسيون

### الدين التركي المتوسع

447 مليار دولار هو حجم الديون الخارجية التركية في عام 2018، وقد ارتفع وزن الدين الخارجي من الناتج التركي منذ مطلع الألفية منتقلاً من نسبة 35% من الناتج إلى 60% تقريباً بين 2003-2018.

ترتبط فقاعة الإقراض الخارجي التركي بسياسات «التيسير الكمي» بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. حيث تدفقت الأموال الرخيصة (أكثر من 4 تريليونات دولار حتى عام 2014) من البنوك المركزية الغربية المملوكة من مستثمرين خاصين، لتضخ هذه الأموال إلى القطاع البنكي الغربي. الذي بدوره حصل على هذه الأموال بمعدلات فائدة قريبة من الصفر بل وسالبة، واستثمرها عبر العالم في شراء أصول مالية ذات عوائد مرتفعة... ما ساهم في توسع ظاهرة الاستثمار المالي بغاية المضاربة وتحقيق الأرباح السريعة، في ما أصبح يسمى carry trade.

تركيا هي واحدة من وجهات هذا النمط الاستثماري المضاربي، ففي عام 2013 تدفقت إلى تركيا نسبة 10% من أموال carry trade العالمية، ورقماً يقارب 250 مليار دولار، شكلت نسبة 50% من التمويل الإجمالي للقطاع الخاص التركي، و64% من دينها الخارجي.

يحمل هذا النمط التمويلي تأثيراته على طابع الدين الخارجي في تركيا، وطابع الاستثمار عموماً، فتزيد نسبة التمويل قصير الأمد، وتتوجه نسبة هامة من الدين إلى الإقراض الاستهلاكي. وكلاهما يقلل من وزن القطاع الإنتاجي التركي ومساهمته في النمو، ويجعل التوسع الاقتصادي معتمداً على تدفق المال الغربي وتوسع الاستهلاك.

التركي، وانتقلت إلى 26% في 2018. وهي نسبة مرتفعة بالقياس إلى الدول الأخرى المشابهة من حيث ازدياد التمويل الخارجي، ففي البرازيل مثلاً الديون قصيرة الأمد تشكل 12% من الدين الخارجي، وفي إندونيسيا 14%. الأجل القصير والغرض الربحي السريع لهذه الديون، يزيد من توجهها نحو الإقراض الاستهلاكي، وقد ظهر هذا في تركيا التي ازداد الإقراض الاستهلاكي فيها 5 مرات تقريباً بين 2010-2018. ما يشير إلى مساهمة الديون في إنعاش الاقتصاد التركي عبر تمويل الاستهلاك الذي يشكل نسبة 70% من الناتج التركي.

### هشاشة اقتصادية تجاه التمويل الغربي

يوضح حجم الدين الخارجي وطبيعته درجة ارتباط توسع نمو الاقتصاد التركي بتدفق المال الغربي منخفض التكاليف إلى تركيا... واتضح بالتجربة أن الاضطرابات السياسية: التركية- الغربية والتلويح بالعقوبات، يؤدي إلى تغيرات سريعة في تدفق هذه الأموال، التي تهرب سريعاً من أماكن عدم الاستقرار محدثة خضعة في الأسواق التي تعتمد في حركتها على هذه الأموال. الأمر الذي ظهر في تركيا وبتأثير كبير على قيمة الليرة التي

الديون، وتراجع اقتصادي في اقتصاد يعتمد في نموه الحقيقي على التصدير الذي يذهب أكثر من نصفه للغرب، ويعتمد في تمويل استهلاكه واستثماره على الديون الخارجية التي تحتل أموال المضاربة الغربية نسبة هامة منها...

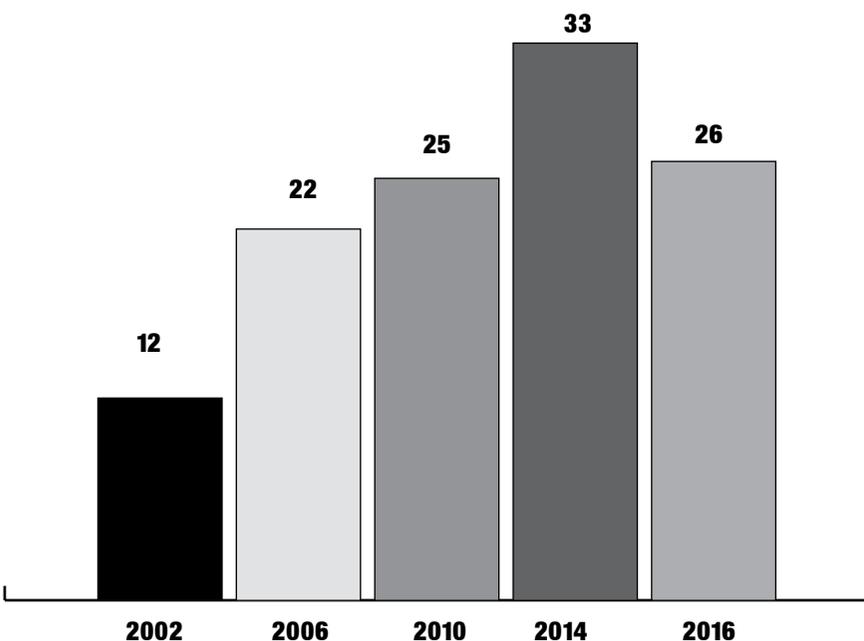
ولكن كل ما سبق يشير إلى أن أزمة في تركيا لن تقتصر على تركيا فقط، بل قد تمتد إلى المنظومة البنكية والأسواق المالية العالمية، وتحديداً عبر أوروبا... إذ تمول البنوك الأوروبية 35% من الدين الخارجي التركي، حيث قد ينتقل التراجع التركي سريعاً إلى بنوك اقتصادات أوروبية تعاني من صعوبات مالية، مثل إسبانيا وإيطاليا وهما من الممولين الأساسيين للدين التركي.

فقدت أكثر من ثلثي قيمتها منذ مطلع 2014، وأيضاً على النمو الاقتصادي التركي الفعلي، حيث يتراجع نمو الصناعة التركية بشكل مستمر منذ منتصف 2017، حتى أصبحت تسجل معدلات سالبة أي تنكمش شهرياً منذ أكثر من عام.

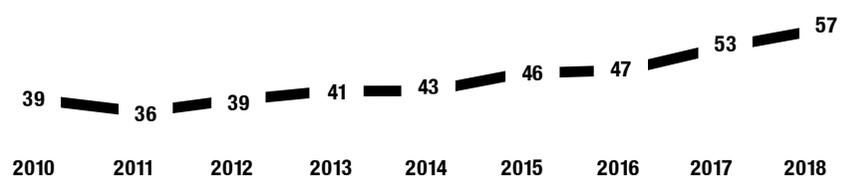
التهدد بالعقوبات على تركيا، وعموم الأزمة الاقتصادية، يفتح باب انكشاف هشاشة الاقتصاد التركي أمام التمويل الغربي، حيث لن تستطيع الاحتياطيات التركية أن تغطي إلا نسبة 16% من الديون الخارجية «كما هي في 2018»، ولن تكون قادرة بالأدوات التقليدية على تغطية تراجع التمويل وفساد الدين... وسيكون على الاقتصاد التركي أن يواجه صعوبات مالية واستعصاء كبيراً في سداد

يوضح حجم الدين الخارجي وطبيعته درجة تبعية نمو الاقتصاد التركي وارتباطه بتدفق المال الغربي إلى تركيا

نسبة الديون قصيرة الأمد «أقل من سنة» من الديون الخارجية التركية - %



نسبة الدين الخارجي التركي إلى الناتج الإجمالي - %



# أزمة السكن ومساعي وأد قطاعه الأهلي



أزمة السكن المستعصية والمزمنة ليست جديدة، لكن الجديد والمستجد عليها دائماً هو تغول أوجه وأشكال الاستغلال بعمقها، بالإضافة إلى أوجه وأشكال الفساد على هامشها، فالسكن كحاجة وضرورة مستدامة ومتنامية بالنسبة للمواطنين لم يجد خطته المحكمة رسمياً من قبل الدولة عبر جهاتها المعنية والمتخصصة منذ عقود، حيث أصبحت هذه الحاجة والضرورة أزمة مستفحلة وكبيرة، وقد ازدادت بشكل غير مسبوق خلال سنوات الحرب والأزمة وبتنيجتها، بسبب حجم الدمار الكبير الذي أتى على المساكن والبيوت.

■ نورا الحمصي

على هامش هذه الأزمة المزمنة وقصور دور الدولة التاريخي ظهرت الجمعيات التعاونية السكنية، كما غيرها من الجمعيات الأهلية الأخرى، لتتصدى لبعض أوجه القصور الحكومي في هذا المجال، فقطاع التعاون السكني نشأ في خمسينات القرن الماضي كجزء من القطاع التعاوني، وتم تنظيمه بشكل مستقل لاحقاً، اعتباراً من القانون 13 لعام 1981، وصولاً للمرسوم التشريعي لعام 2011، كما جرى إحداث مؤسسة حكومية متخصصة وتعنى بالسكن أيضاً، هي المؤسسة العامة للإسكان.

## معاناة مزمنة

عانى قطاع التعاون السكني من الكثير من الصعوبات والمعوقات خلال العقود الماضية، وما زال، وأصابه الكثير من أوجه الترهل والضعف الذاتية والموضوعية، كما حامت حوله الكثير من الشكوك والشبهات بالمحسوبية والفساد، وصولاً إلى وجود الكثير من الدعاوى في أروقة القضاء تتعلق بهذا القطاع والمنتسبين إليه، بجمعياته وأعضاء مجالس إدارته.

بالمقابل، لا يمكن نفي أن هذا القطاع تصدى لبعض أوجه أزمة السكن المستفحلة في البلاد بحسب إمكانياته وحجم دوره وفاعليته خلال العقود الطويلة الماضية، باعتباره كان البديل «الأهلي» المتاح أمام عجز الدولة عن حل أزمة السكن والإسكان بشكل نهائي وتام عبر مؤسساتها وجهاتها المعنية، الأمر الذي جعل من هذا القطاع ذا أهمية خاصة بحيث تطور من كونه عبارة عن جمعيات متفرقة وصولاً لاتحادات واتحاد عام يجمعها وينظم عملها بقوة القانون.

هذا التطور التاريخي للعمل الأهلي، على مستوى حل جزء من أزمة السكن، الذي فرضته الضرورات لم تتغير مقدماته ومبرراته حتى الآن، بل ربما زادت أكثر بكثير مما مضى خلال العقود الماضية، وتزايدت أهميته الآن بسبب الحرب والأزمة وتداعياتها ونتائجها، ومع ذلك لم يجد هذا القطاع «الأهلي» إلا مزيداً من الصعوبات والمعوقات، وصولاً إلى الحديث عن مشروع قانون لحل الاتحاد التعاوني السكني، وما سببته عليه من ضعف على مستوى عمل الجمعيات المتفرقة لاحقاً، ناهيك عن قرارات حل بعض الجمعيات مؤخراً أيضاً.

## مبررات وذرائع

لن نخوض كثيراً في مبررات حل الاتحاد التعاوني السكني بحسب ما صرح به وزير الأشغال العامة والإسكان من أنه: «بسبب ما آل إليه هذا القطاع من كثرة المشاكل

والإخطاء التي أدت إلى رفع الدعاوى الكثيرة لدى المحاكم وكثرة القضايا التي تتابعها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وحفاظاً على حقوق المواطنين في هذا القطاع الهام والحيوي».

فهذا المبرر، وهو صحيح كما أسلفنا أعلاه، هو أحد جوانب المشكلة التي يعاني منها هذا القطاع فقط، أما الجوانب الأخرى الأكثر أهمية وعمقاً، والمغيبية، فتتعلق بجوانب مرتبطة بالأراضي والأموال والتمويل والتسهيلات، وغيرها من القضايا الكثيرة الأخرى، وهذه الجوانب تعتبر الدولة ممثلة بوزارات «الإسكان والإدارة المحلية والمالية» طرفاً فيها، وقد سبق وأن عرضت معاناة القطاع التعاوني السكني بهذا الشأن مراراً وتكراراً وبالتفصيل، بالإضافة إلى الارتباط المباشر بالسياسات العامة ذات التوجه والجوهر الليبرالي التي تعتمدها الحكومة، اعتباراً مما يتعلق بمشكلة وأزمة السكن والإسكان مباشرة وبطرق حلها والتصدي لها عبر الخطط «الغائبة» التي من المفترض أن تكون مستدامة ومتوافقة مع الحاجات المتنامية للسكن، أو غيرها من التوجهات العامة لهذه السياسات والمرتبطة عمقاً ببعض جوانب هذه المشكلة والأزمة، والتي لا تنعكس سلباً على القطاع التعاوني السكني فقط، بل وعلى المؤسسة الحكومية المعنية بهذا الشأن نفسها أيضاً، ناهيك عن كل ما يمكن أن يقال عن الاستغلال والفساد والمحسوبية، وغيرها من الظواهر والمظاهر السلبية التي تزايد أثرها وتأثيرها كنتيجة حتمية لهذه السياسات.

وتعقياً على ما سبق، نستشهد بما قاله وزير الإسكان بنفسه، بحسب ما نقل عنه عبر بعض وسائل الإعلام من أن: «السكن حلم وأصبح مطلباً ملحاً»، وتتساءل بدورنا عن دور الدولة المفترض بهذا الشأن في ظل الاستمرار بنفس السياسات التي لم تثمر إلا المزيد من الأزمات والمشاكل، والتي لم تقتصر على السكن والإسكان فقط، بل تعدتها لتشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل والوطنية أيضاً.

## مستفيدون وخاسرون

وأمام هذا الواقع والحال، نتساءل هل حل الاتحاد التعاوني السكني، وعض الطرف عن مشاكل الجمعيات السكنية المستعصية

والمزمنة كما ورد سابقاً، يعتبر جزءاً من الحل أو استكمالاً للمشكلة وتعميقها؟.

والسؤال الأهم في هذه الظروف الاستثنائية: لصلحة من يتم إضعاف دور الجانب الأهلي بما يخص التصدي لمشكلة وأزمة السكن والإسكان المزمنة؟.

فإذا كان حيتان الاستغلال، من تجار عقارات وسماسرة وشقيعة وفاسدين، هم المستفيدون من أزمة السكن المستعصية منذ عقود في ظل تراخي وتراجع دور الدولة على مستوى حل هذه المشكلة، وفي ظل ضعف ومعاناة وصعوبات القطاع الأهلي التعاوني، وصولاً إلى تكريس نموذج ضواحي المخالفات والعشوائيات، التي زادت واتسعت خلال العقود الماضية، فإن كبار حيتان المال والاستثمار الآن، داخلاً وخارجاً، يسعون إلى التكاثر على هذه الأزمة التي تفاقمت بشكل كبير، وبنفس الوقت أصبحت فرصة أكبر للترجيح والاستغلال نظراً لاتساع رقعة الدمار وزيادة الطلب على السكن، فعنوان «إعادة الإعمار» عنوان عريض وكبير ومستقطب ومربح بلا شك، ويعتبر فرصة لا تُفوت بالنسبة لهذه الطغمة «الاستثمارية»، حيث بدأت تؤسس الشركات العملاقة، كما بدأت عمليات الترويج للفرص الاستثمارية في هذا القطاع رسمياً، مع عدم تغييب الكثير من المؤتمرات واللقاءات ذات الطابع الدولي بهذا الشأن.

## مشاريع النخبة وحصص الفقراء

لا شك أن «إعادة الإعمار» بحاجة للشركات العملاقة وللتتمويل الكبير، فهذه العملية لا تقتصر على إنشاء الضواحي السكنية فقط، بل هي أوسع وأكبر بكثير، لكن ذلك لا يعني أن يتم إضعاف الدور الأهلي على مستوى خطط السكن وضروراته، على محدودية وحجم هذا الدور، وصولاً إلى وأده ربما، خاصة في ظل استمرار عدم تخصيص الجمعيات بالأراضي اللازمة، أو بمنحها التسهيلات التمويلية الكافية، وفي ظل استمرار أوجه معاناتها الأخرى، فهذا القطاع له دوره أيضاً، والذي تزايد بشكل كبير في هذه المرحلة ومفرازاتها، وخاصة فيما يتعلق بما يسمى «السكن الاجتماعي» بموافاته وتكاليفه، والتي لا تقارن بمواصفات وتكاليف السكن بالمشاريع النخبوية للأثرياء، فاللافت بما يطرح من مشاريع ومن مخططات سكنية

بأنها مخصصة للنخب من أصحاب المال، ولا تعنى بالمشاريع المخصصة لعموم المواطنين من الفقيرين.

وعلى هذا الجانب، تجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس العديد من الشركات، تحت مسمى «شركات التطوير العقاري»، مع الكثير من التسهيلات المقدمة لها، علماً أن هذه الشركات لم تقبل بعملها حتى الآن كما هو مفترض، على الرغم من اتساع رقعة الدمار، وعلى الرغم من زيادة الحاجة للسكن، وعلى الرغم من كل التسهيلات المقدمة رسمياً.

بين الحزم والضرورة الوطنية أي إنه وفي ظل استمرار إضعاف الدور الأهلي على مستوى حل جزء من مشكلة السكن وضرورتها، ومحدودية الدور الحكومي، بل وتراجعها عاماً بعد آخر، وفي ظل تغول حيتان المال على الفرص الاستثمارية في هذا القطاع، فإن السكن سيبقى حلماً بعيد المنال، وستبقى أزمة السكن تكبر وتستحل، وسيبقى الفقرون ومحدودو الدخل منتشرين في العشوائيات ومناطق المخالفات، التي ستزداد وتتوسع بدل أن تتخفف وتكتمش.

أما الحل المفترض بهذا الشأن فيتمثل باستعادة دور الدولة بما يخص قطاع السكن والإسكان وخطته وبرامجها، الأنية والمستقبلية، بل وزيادة وزنها وقوتها بهذا القطاع وغيره، فمرحلة إعادة الإعمار تتطلب وجود جهاز دولة قوي وفعال، مع زيادة الاهتمام بالدور الأهلي بهذا القطاع، عبر منح الجمعيات السكنية التسهيلات اللازمة للقيام بمهامها الاجتماعية كما هو مرسوم ومحدد بقوة القانون، وخاصة بما يتعلق بتخصيص الأراضي والتمويل، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الهياكل التنظيمية لهذه الجمعيات وصولاً لاتحادها العام، مع عدم تغييب الدور الرقابي الرسمي بهذا الشأن طبعاً، منعاً من ظهور أي خلل واستفحاله.

أي بالمختصر المفيد تعديل جملة سياسات السكن والإسكان المعمول بها منذ عقود وحتى الآن، بل والقطع مع جملة السياسات الليبرالية المعمول بها، بما يتناسب مع ضرورات المرحلة والضرورات الوطنية، ولا شك لدينا بأن الضرورات الوطنية ستفرض نفسها بالنتيجة رغماً عن المستفيدين من استمرار هذه السياسات، والممانعين من تغييرها والقطع معها.

الحل المفترض يتمثل باستعادة دور الدولة بما يخص قطاع السكن والاسكان وخطته وبرامجه الأنية والمستقبلية بل وزيادة وزنها وقوتها بهذا القطاع وغيره

# كوكا كولا أسوأ شركة لتلوث البلاستيك



حازت شركة كوكا كولا على لقب أسوأ شركة لتلوث البلاستيك للعام الثاني على التوالي من قبل مجموعة ضغط بيئي.

■ أوليفيا بيتر  
صحيفة الاندبندنت

احتلت علامة المشروبات العالمية المرتبة الأولى في قائمة أفضل الشركات الملوثة في العالم والتي نشرتها Break Free From Plastic. في أيلول الماضي، أجرت المنظمة 484 عملية تنظيف شاطئية في أكثر من 50 دولة.

وجدت المجموعة أن 11.732 قطعة من البلاستيك تم جمعها خلال عمليات التنظيف كانت من منتجات كوكاكولا، وهي كمية تزيد عن الملوثات العالمية الثلاثة الأولى مجتمعة. احتلت شركة نستله وبيبيسي المركزين الثاني والثالث خلف شركة كوكاكولا في التقرير.

الشركات الأخرى المدرجة في القائمة العشرة الأولى من الملوثين كانت Mondel Mondz و International و Unilever و Mars و P&G و Colgate-Palmolive و Perfetti Van Melle و Morris.

وقال فون هيرنانديز، المنسق العالمي في Break Free From Plastic: «يقدم هذا التقرير المزيد من الأدلة على أن الشركات بحاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد لمعالجة أزمة التلوث البلاستيكي التي أوجدتها.

«إن اعتمادهم المستمر على العبوات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد يترجم إلى ضخ المزيد من البلاستيك القابل للطي في البيئة. إعادة التدوير لن تحل هذه المشكلة». وقال لويز إيدج، رئيس حملة البلاستيك

في المحيطات في غرين بيس في المملكة المتحدة: «مرة أخرى، نرى هذه الشركات العملاقة، مثل كوكاكولا، ونستله، وبيبيسي تلوث أنهارنا وشواطئنا بالبلاستيك.

«لكن عندما يتعلق الأمر بسياساتها المتعلقة بالبلاستيك، من الواضح أن هذه العلامات التجارية العالمية الضخمة تخطط للفشل. سيظلون أسوأ الملوثين لسنوات قادمة ما لم تغير سياساتها جذرياً.

هذه الشركات لديها الموارد اللازمة للتوصل إلى عبوات مبتكرة قابلة لإعادة الاستخدام وقابلة لإعادة التعبئة. لكن بدلاً من ذلك، يركزون على إعادة التدوير أو التبديل من عبوة واحدة إلى أخرى. نحث هؤلاء الملوثين بالبلاستيك على التركيز على التحول إلى عبوات قابلة لإعادة الاستخدام وقابلة لإعادة التعبئة الآن.»

وقال المتحدث باسم شركة كوكاكولا، «ستاندر ستاندر»: «في أي وقت تنتهي فيه عبواتنا في محيطاتنا- أو في أي مكان لا تنتمي إليه- أمر غير مقبول بالنسبة لنا. في شراكة مع الآخرين، نعمل على معالجة هذه القضية العالمية الحرجة، وذلك للمساعدة في إيقاف تشغيل الصنوبر من حيث النفايات البلاستيكية التي تدخل محيطاتنا وللمساعدة في تنظيف التلوث الموجود. قمنا باستثمار 15 مليون دولار في رأس المال الدوار، وهي شركة استثمار ذات تأثير تهدف إلى إبقاء نفايات البلاستيك خارج عالم المحيطات». وأشار إلى العديد من المبادرات البيئية الأخرى، مثل برنامج «عالم بلا نفايات».

## النفاق البيئي

رغم كل دعايات الشركة التي تحاول من

خلالها تلميع صورتها وتقديم الشركة على أنها داعم للمشاريع البيئية، لكن التسريبات الواردة عن التسجيلات الصوتية لاجتماعات مجالس الإدارة في كوكا كولا فضحت كونها قد قدمت الدعم المالي للعديد من المنظمات البيئية التي قاطعت إعادة التدوير في نوع من النفاق البيئي الممجوج.

حيث إن إعادة التدوير تفترض أن التخلص من النفايات وجمعها وفرزها يمشي في طريق مستقيم وهو ما لا يحصل في غالبية أنحاء العالم، وتنتهي اللعب البلاستيكية التي يدفعونها في وجه المستهلك في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية إلى مراكمة المزيد من البلاستيك غير القابل لإعادة التدوير ولا للتحلل في الطبيعة، مراكماً كميات لا تتناهى من القمامة العالمية في وجه البشر والطبيعة.

## متى ستنفذ آبار العالم؟

■ بقلم تيم رادفورد

في غضون ثلاثة عقود، ستبدأ حوالي 80% من الأراضي التي تعتمد على المياه الجوفية في الوصول إلى حدود الري الطبيعية مع جفاف الآبار.

في عالم يزداد فيه النقيضان من الجفاف وسقوط الأمطار، مدفوعاً بارتفاع درجات الحرارة العالمية وتغير المناخ المحتمل الكارثي، سيبدأ الماء في النفاذ.

إنه يحدث بالفعل: في 20% من تجمعات المياه التي يعتمد فيها المزارعون والمدن على المياه الجوفية التي يتم ضخها، انخفض تدفق الجداول والأنهار وتراجع التدفق السطحي أو تغير الاتجاه أو توقف تماماً.

وقال إنجي دي غراف، عالم الهيدرولوجيا في جامعة فرايبورغ: «يمكن رؤية التأثيرات بالفعل في الغرب الأوسط للولايات المتحدة وفي مشروع وادي السند بين أفغانستان وباكستان».

تعد المياه الجوفية- وهي مليارات الأطنان المحبوسة في التربة والقاعدة الصخرية، المحتجزة في طبقات المياه الجوفية من مساحات الكلس والحجر الجيري الشاسعة، وتتدفق بصمت عبر الشقوق الموجودة في الرواسب الأخرى- أكبر مخزن وحيد لكوكب الأرض للسائل الذي يحافظ على الحياة.

توفر الأنهار، والأنهار الداخلية الجوفية، ويعد التدفق من الروافد مؤشراً على مستويات المياه الموجودة بالفعل على الأرض. استمدت المجتمعات المياه منذ آلاف السنين

من الآبار في موسم الجفاف واعتمدت على هطول الأمطار في موسم الأمطار لتزويدها بالمياه. ولكن مع تزايد أعداد البشر، حيث استحوذت الزراعة على المزيد والمزيد من الأراضي، ومع ازدهار المدن، بدأ الطلب في بعض الأماكن يفوق العرض. إن الخوف الآن هو أن ارتفاع متوسط درجات الحرارة سيزيد من حدة المشكلة.

يقول الدكتور دي غراف وزملاؤه من هولندا وكندا في مجلة نيتشر أنهم استخدموا المحاكاة الحاسوبية لتحديد النمط المحتمل للانحسار والتدفق. والأخبار ليست جيدة.

يكتبون: «نحن نقدر أنه بحلول عام 2050، سيتم الوصول إلى حدود التدفق البيئي لحوالي 42% إلى 79% من تجمعات المياه التي يوجد فيها ضخ المياه الجوفية في جميع أنحاء العالم، وهذا سيحدث بشكل عام قبل حدوث خسائر كبيرة في تخزين المياه الجوفية». إن تلك الأراضي الجافة- التي يقطنها مليارات البشر- ستعاني من الإجهاد المائي مع ارتفاع درجات الحرارة، هذه ليست بالأخبار الجديدة. لقد أصدر علماء المناخ تحذيرات منذ سنوات.

## انخفاض مستوى الأرض

زاد الطلب على المياه الجوفية مع نمو السكان والنمو العالمي للمدن: بعض المدن الأمريكية معرضة لخطر الفيضانات الساحلية لمجرد أنه

تم استخراج الكثير من المياه الجوفية، بحيث تم تخفيض الأرض نفسها. الشيء المهم في أحدث الأبحاث، هو أنها تحدد- وإن كان على نطاق واسع- جدولاً زمنياً وخريطة للمكان الذي من المحتمل أن يتعرض للإجهاد المائي أولاً.

في عالم أكثر سخونة، ستتطلب النباتات والحيوانات المزيد من المياه. ولكن في عالم أكثر سخونة، يزداد احتمال حدوث الجفاف الشديد.

«إذا واصلنا ضخ الكثير من المياه الجوفية



في العقود القادمة كما فعلنا حتى الآن، سيتم الوصول إلى نقطة حرجة أيضاً في مناطق جنوب ووسط أوروبا- مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا- وكذلك في بلدان شمال إفريقيا كما حذر الدكتور دي غراف.

«قد يؤدي تغير المناخ إلى تسريع هذه العملية، حيث نتوقع انخفاض هطول الأمطار، مما يزيد من استخراج المياه الجوفية، ويؤدي إلى جفاف المناطق الجافة تماماً».

■ عن شبكة أخبار المناخ

# سيول والدبلوماسية الروسية



جذب الصين إلى سياسات التعاون الجديدة التي أعلنها، وهو ما أعلنت عنه كوريا الجنوبية في نهاية العام 2017 عندما اتفقت مع روسيا على مشروع «تسعة جسور» في إشارة إلى الروابط التي سترتبط الدولتين في مجالات النقل بالسكك الحديدية، ونقل الطاقة، والبنى التحتية للموانئ البحرية، والصيد، وطرق الشحن عبر القطب الشمالي، وبناء السفن، والزراعة، والمجمعات الصناعية، والغاز الطبيعي المسال.

## خلاصات من الدبلوماسية الروسية

يشير السلوك الروسي في العلاقات مع كوريا الجنوبية إلى فارق جوهري يفصله عن السلوك الأمريكي في مثل هذه الحالات. حيث إن هذا السلوك يشير إلى أن موسكو لا ترى في نفسها قوة تدفعها الرغبة في بسط النفوذ على آسيا إلى أن تدخل في تحالفات من شأنها أن تقوض جهود الدول الآسيوية الصاعدة، بل، وخلافاً لذلك، تقوم موسكو بدور رائد في رأب الصدع والحد من الخلافات التي أشعلتها الدول الغربية بين الدول الآسيوية عمداً، بهدف تقييد التعاون فيما بينها. بحيث تفضل موسكو المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي يحتاج إنجازها إلى عمل مضن لتخفيف الصراعات القائمة بين أطرافها، على المشاريع المؤقتة ذات النفع الثنائي المحدود بطبيعته. على هذه الأرضية، تشكل روسيا نموذجاً للعلاقات الدولية الجديدة التي تدفع التعاون بين الدول المتخصصة إلى الأمام.

بالشمال. وفي تشرين الأول/ 2013، اقترحت كوريا الجنوبية مبادرة «أوراسيا» التي يمثل أحد أهدافها الرئيسية في تعزيز وتوسيع تعاونها مع الاتحاد الروسي. وقد أثمرت هذه المبادرة ببدء العمل بنظام خال من التاشيرات بين البلدين، وأرسي الأساس للتعاون الاستثماري في المستقبل، وفي النصف الأول من عام 2017، زادت المبادلات التجارية بين روسيا وكوريا الجنوبية بسرعة، وتجاوزت الـ 24 مليار دولار في عام 2018.

## «السياسة الشمالية الجديدة»

خلال السنة الأولى من رئاسة مون جاي-ان لكوريا الجنوبية، أطلقت سيول ما يعرف بـ«السياسة الشمالية الجديدة» (NPP) في عام 2017. والهدف المعلن من هذه العملية، هو دمج جمهورية كوريا الجنوبية، وكوريا الديمقراطية، وروسيا، ودول شرق آسيا في حيز اقتصادي واحد. وتعتزم كوريا الجنوبية- بحسب السياسة الجديدة- التعاون مع جيرانها الشماليين في المجالات الاقتصادية الرئيسية، مثل النقل وتوليد الطاقة والأمن.

لكن السياسة الكورية الجنوبية الجديدة شهدت ما يشبه «العراك» مع روسيا في مسألة تفصيلية: حيث تؤكد موسكو موافقتها على كل ما ورد في هذه السياسة، لكنها عارضت كل التعليقات السياسية الكورية الجنوبية التي لمحت بأن هذه السياسة الجديدة من التعاون موجهة لاحتواء الصين، وهو ما دفع بالكوريين الجنوبيين إلى تقديم ضمانات بالعمل على

رؤيت روسيا ومنذ فترة طويلة لفكرة التكامل الأوراسي، معتبرة أن إنشاء فضاء اقتصادي واحد في أوراسيا هو هدف كفيلاً بتوحيد جهود كل الدول المتضررة من مرحلة السيادة الأمريكية على العالم. ومع وضع هذا الهدف في عين الاعتبار، أخذت روسيا تتعاون مع غيرها من الدول، سواء من خلال تعزيز العلاقات الثنائية، أو عبر دفع التعاون الكلي من خلال تأسيس الاتحادات والمنشآت كالاتحاد الاقتصادي الأوراسي. بالإضافة إلى الأندفاع نحو المبادرات الصينية الشبيهة، وعلى هذا النحو رحبت موسكو مؤخراً بمبادرة «أوراسيا» لكوريا الجنوبية وسياساتها الشمالية الجديدة.

جرت لاحقاً على العلاقات الكورية الجنوبية مع كل من الصين وروسيا، بيد أن علاقات كوريا الجنوبية مع كوريا الشمالية ظلت علاقات إشكالية، وفي السنوات الأخيرة، حدثت انفجارات وتوترات عدة بين الدولتين، وهو ما ترك أثراً سلبياً على العلاقات الكورية الجنوبية مع روسيا، حيث بدأ من المستحيل تنفيذ مشاريع تهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى كوريا الجنوبية فضلاً عن مشاريع أخرى للربط بين الدولتين، مثل مشاريع السكك الحديدية والربط الكهربائي وغيرها. ويميل الموقف الروسي في هذا الإطار للتأكيد على أن هذه المشاريع لا يمكن لها أن تبصر النور، وفي أفضل الحالات لا يمكن لها أن تتطور، إلا من خلال إشراك كوريا الشمالية فيها، ولهذا يكرر المسؤولون الروس عبارة ينبغي أن يمحض بها المطلون الكوريون الجنوبيين طويلاً: «لا يمكن لكوريا الجنوبية أن تحقق رغبتها في تسهيل وصولها إلى أسواق الدول الأوراسية دون تحسين الروابط البرية مع هذه الدول، ولا يمكن تحسين الروابط البرية هذه دون التطبيع الكامل للعلاقات مع كوريا الشمالية أولاً».

ومع ذلك، واصلت جمهورية كوريا الجنوبية طرح مبادراتها فيما يتعلق

## إعداد قاسيون

دفعت كوريا الجنوبية خلال القرن الماضي ثمناً باهظاً نتيجة انخراطها في التحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لذلك انعكاسات اقتصادية نادراً ما يجري تسليط الضوء عليها في وسائل الإعلام الغربية، التي تميل إلى تصوير كوريا الجنوبية بوصفها واحة للديمقراطية في مقابل جارتها الشمالية التي لا ينفك الإعلام يصوب بكل أسلحته الدعائية ضدها، ومن هذه الانعكاسات الاقتصادية أن كوريا الجنوبية - وكنتيجة لموقعها الجغرافي المحاذي لثلاث دول مناوئة للولايات المتحدة هي كوريا الشمالية والصين وروسيا «الاتحاد السوفييتي سابقاً» - كانت على الدوام مضطرة إلى قصر علاقاتها مع الدول الأخرى من خلال الجو والبحر دون البر، وأجبرتها العلاقات السيئة مع كوريا الشمالية إلى البحث الدائم عن مخرج للصعوبة التي تتكبدتها في عمليات الشحن والنقل الجوي دون جدوى، الأمر الذي لم يكن مفيداً لاقتصاد كوريا الجنوبية، بل يمكن القول إنه لعب دوراً كاجاً لنموها الاقتصادي.

## «أوراسيا» غير ممكنة دون بيونغ يانغ

بالرغم من تحسن العلاقات الذي

أطلقت سيول ما يعرف بـ«السياسة الشمالية الجديدة» والهدف المعلن منها هو دمج جمهورية كوريا الجنوبية وكوريا الديمقراطية وروسيا ودول شرق آسيا في حيز اقتصادي واحد

تفضل موسكو المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي يحتاج إنجازها إلى عمل مضن لتخفيف الصراعات القائمة بين أطرافها على المشاريع المؤقتة ذات النفع الثنائي المحدود بطبيعته

# الدوحة و«الكيان» ومؤتمر بلا نتائج



استضافت البحرين الأسبوع الماضي مؤتمراً حول أمن الملاحة البحرية والجوية في الخليج، وكان لهذا المؤتمر نصيب جيد من التغطية الإعلامية والتحليل السياسي، لكن الأهم هو نقاش نتائج هذا المؤتمر، إن كان تمخّص عنه أية نتائج حقاً، ومن الضروري أيضاً محاولة فهم السبب الرئيس الذي يدفع بوفد من الكيان الصهيوني ليشترك بشكل رسمي في هذا المؤتمر!

احتمالات الانسحاب الأمريكي ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

## أي حل سيكون؟

تبدو الصورة مشوشةً بعض الشيء، وذلك أمر طبيعي فحجم التحول الذي يجري في الخليج وفي طبيعة العلاقات الإقليمية كبير جداً، وهذا ما يرافقه الكثير من المد والجزر قبل أن يهدأ المشهد.

التطورات التي جرت في الخليج مؤخراً كان لها تأثير كبير، فمُنذ انسحاب واشنطن من الاتفاق الدولي حول برنامج إيران النووي، وما تلا ذلك من تصعيد عبر «حرب الناقلات» وصولاً إلى الهجوم بالطائرات المسيّرة على شركة «أرامكو» السعودية، وما نتج عنه من تصعيد عسكري، وارتجاجات في سوق النفط، كل هذا بات يفرض الوصول إلى حل ما، وبما أنه بات واضحاً أن لا أحد يرغب حقاً في استخدام أسلحته المكذبة، هذا يعني أن على دول الخليج وإيران الجلوس للحوار والوصول إلى حلول مرضية للطرفين، لتضمن دول المنطقة سلاماً قائماً على الاحترام المتبادل.

الكثير من المبادرات تدور في الأفق، منها المبادرة الإيرانية التي سبق ذكرها، والمبادرة الروسية التي تقول بإنشاء منظمة لضمان الأمن في منطقة الخليج، وكان الرئيس الروسي أعلن عنها رسمياً خلال افتتاح أعمال الجلسة العامة لمنتدى فالداي للحوار الدولي على أن تضم هذه المنظمة -بالإضافة إلى دول الخليج- كلاً من روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند والدول المعنية الأخرى بصفة المراقب.

على الرغم من التصريحات الساخنة التي سمعناها إلا أن انفراجات في العلاقات بين الخليج وإيران تلوح في الأفق، وتبدو الإمارات العربية المتحدة السبّاقة لكسر الجليد، مما سيمهد الطريق أمام الرياض التي تنتظر هي الأخرى مخرجاً من كل هذا.

وهي خطوة مرفوضة دائماً، تحديداً بالنسبة لشعوب دول الخليج التي لم تتخل عن القضية الفلسطينية كما تخلت أنظمتها.

وبما أن الكيان الصهيوني، وبلا شك، أحد المساهمين النشطين في أية خطوة للتصعيد ضد إيران، فلا بد له أن يكون حاضراً، لكن السؤال هذه المرة، لماذا تظهر «إسرائيل» على العنق؟ وفي البحرين -التي لا يوجد علاقات دبلوماسية علنية بينها وبين دولة الكيان - فهذا هو الجديد بالأمم، وعلى ما يبدو بات واضحاً في دوائر اتخاذ القرار داخل الكيان الصهيوني أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تبدي جاهزية للدفاع عن «إسرائيل» توازي تلك التي كانت تبديها في الأيام الخوالي، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب بات يناقش جدوى الوجود الأمريكي في الخليج أصلاً في حزبيران الماضي قال صراحة: «نحن لسنا بحاجة إلى أن نكون في الخليج، لأن الولايات المتحدة لم تعد تعتمد على نفط الخليج، فلماذا نحتمي خطوط الشحن الخاصة بالدول الأخرى على مدى سنوات عديدة دون أن نحصل على أي شيء في المقابل»، وبعد الهجوم على أرامكو وعلى الرغم من أن ترامب كان يرى «أدلة واضحة» على تورط إيران إلا أنه صرح: «اعتقد أن جزءاً كبيراً من المسؤولية يقع على السعودية في الدفاع عن نفسها، وإذا كانت هناك حماية من السعودية فإنه يقع على عاتقها أيضاً أن تدفع قدرأ كبيراً من المال».

يستطيع الكيان الصهيوني بلاشك أن يقرأ هذه التصريحات وغيرها من المؤشرات الأخيرة في المنطقة، لذلك بات يقع على عاتقهم اتخاذ تدابير إستراتيجية كبرى في اللحظات الأخيرة، فالكيان -وبعد رفع المظلة الأمريكية عنه في القريب العاجل- سيكون مكشوفاً، لذلك سيكون مضطراً للظهور في الواجهة، وبالتالي، التطبيع مع الخليج والتحالف معه بات في ظل

من انتشار الأسلحة... إلخ.

مع أن خطاب وزارة خارجية البحرين كان واضحاً فكانت قد أكدت أن هذا المؤتمر يهدف للتشاور و«تبادل الرؤى» لإيجاد الطريقة المناسبة لردع الخطر الإيراني وضمان حرية الملاحة في هذه المنطقة الإستراتيجية للعالم أجمع في ظل ممارسات إيران التي تشكل خطراً كبيراً على الملاحة البحرية والجوية. ولكن على ما يبدو التصدي لإيران لم يكن على جدول أعمال هذا المؤتمر، أو ربما لم تكن الدول 29 المشاركة مستعدة لدخول بأي صدام حقيقي مع إيران.

## تحركات إيرانية موازية

في محاولة لاحتواء مؤتمر المنامة قامت إيران ببعض التحركات الدبلوماسية، كان أولها إعلانها على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، عن أن إيران أرسلت تفاصيل مبادرتها حول السلام في المنطقة إلى كل الدول المعنية، وقال إن «مبادرات قدمناها وضعت للمناقشة، ويمكن مراجعتها والابتعاد عن الأوهام والمشاكل»، ودعا موسوي دول الخليج، إن كانت حقاً تريد «حسن النية والاستقرار وحسن الجوار» بالجلوس مع إيران التي «تريد الحوار مع هذه الدول وإقامة علاقات حسنة معها».

وفي السياق نفسه أعلن محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني أنه مستعد لزيارة الرياض إذا سمحت الأجواء بذلك، وأنهم مستعدون لمناقشة مبادرتهم وتفصيلها مع دول الخليج.

## مشاركة الكيان الصهيوني

شكلت مشاركة الكيان الصهيوني في هذا المؤتمر لدى البعض الحدث الأساس، وربما هي كذلك فعلاً. فلماذا المشاركة العديد من الدلالات التي لا يجب إغفالها، فهي بلاشك تندرج ضمن تطبيع علاقات «الكيان» مع الخليج

## علاء ابو فراج

امتدت أعمال المؤتمر من 21 إلى 22 من الشهر الجاري تشرين الأول، بمشاركة 29 دولة واستضافته البحرين بالتعاون مع بولندا والولايات المتحدة الأمريكية، ويعد هذا المؤتمر أحد «فرق العمل» السبعة التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر وارسو الذي عقد في شباط من هذا العام، ويعلى «وارسو» في وثائقه سعيه لـ «مواجهة النزاعات الجارية في الشرق الأوسط».

## هل إيران على جدول الأعمال؟

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً كبيرة في محاولة لحشد جبهة عالمية ضخمة لـ «تأمين أمن الخليج»، وأعلنت عن ما اسمته IMSC «التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية»، إلا أن هذا «التحالف» لم يلق ترحيباً بما يكفي، شأنه شأن كل المبادرات الأمريكية الجديدة، وبات واضحاً الآن أن IMSC لن يكتب له النجاح، لذلك كان البعض يظن بأن مؤتمر البحرين يمكن أن يكون بديلاً أو إطاراً جديداً تتخذ ضمنه خطوات عملية لحل المشكلة في الخليج، الذي باتت أوضاعه غير المستقرة تشكل تهديداً لأسواق النفط العالمية، والتي تمر أكثر من ثلث وارداتها عبر بحر مضيّق هرمز.

كل المؤشرات كانت تدل على أن المؤتمر سيسعى إلى وضع حد للنفوذ الإيراني في الخليج، لكن هذا لم يحدث! فالبيان الصحفي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية في 23 تشرين الأول لم يذكر إيران! إنما تحدث عن «الخطوات التي يمكن للدول اتخاذها لمنع الشحنات غير المشروعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل» وغيرها من إجراءات السلامة والحد

بعد رفع المظلة الأمريكية عنه سيضطر الكيان الصهيوني للخوض في معارك لم يكن قادراً على خوضها وحيداً من قبل

## الصورة عالمياً

## • رداً على تصريحات

بنس حول الصين  
مؤخراً، قالت  
المتحدثة  
باسم وزارة  
الخارجية  
الصينية، في  
مؤتمر صحفي إن  
خطاب بنس اظهر  
«عطرسه ونفاقاً بصورة مطلقة وكان  
مليئاً بالانحياز السياسي والأكاذيب».

## • كدت وزارة الصحة

الفلسطينية  
إصابة 77  
منظاهراً  
فلسطينياً  
منها 31

بالرصاص الحي  
خلال مواجهات  
مع قوات العدو في  
المسيرة 80 من مسيرات العودة وكسر  
الحصار على طول الحدود الشرقية لقطاع  
غزة.

## • تقترب روسيا

وبيلاروس من  
الانتهاء من  
إنشاء نظام  
تسويات مالية

بينهما، ما سيسمح  
بالاستغناء عن منظومة «سويفت»،  
وتخطط موسكو ومينسك لإطلاق النظام  
قبل نهاية العام الجاري.

## • وافقت دول

الاتحاد الأوروبي  
من حيث  
المبدأ، يوم  
الأربعاء، على  
تأجيل موعد  
خروج بريطانيا  
من التكتل حتى  
نهاية شهر كانون الثاني من العام الجديد،  
مع ترك المجال مفتوحاً لأنسحاب مبكر.

## • فتحت مراكز الاقتراع

ابوابها في الأرجنتين  
أمام المصوتين  
في الانتخابات  
الرئاسية  
والبرلمانية  
التي انطلقت  
في البلاد يوم الأحد  
حيث يتنافس على  
منصب الرئاسة في الأرجنتين 6 مرشحين.

## • ندد رئيس الحكومة

الإثيوبية،  
بـ«محاولة إثارة  
أزمة عرقية  
ودينية» في  
البلاد، وذلك  
بعد أعمال عنف  
أسفرت عن مقتل  
67 شخصاً هذا الأسبوع خلال التظاهرات،  
معتبراً أن «الأزمة التي نعيشها قد تزداد إذا  
لم يتخذ الإثيوبيون».

## الحراك العراقي بين التفريق والتمثيل!



إن تظاهرات الشعب العراقي الآن ليست بجديدة، إلا أن الجديد هو هدفها الأخير بإنهاء منظومة التحاصص، الأمر الذي يشكل رعباً لمنظومة «بريمر» بقواها المشاركة محلياً وإقليمياً.

## ■ يزن بوظو

ترافقت مع الموجة الأخيرة للشعب العراقي مطالب بإنهاء منظومة التحاصص القائمة في البلاد، وهذا بدوره مؤشرٌ على أن الحراك بات يناقش قضايا سياسية تتطلب تغييراً حقيقياً في بنية النظام العراقي بمجمله، تطور جاء نتيجة تراكم تجارب الشعب العراقي مع هذه المنظومة والقوى السياسية الموجودة فيها، إلى درجة فقدان الثقة بالكامل وانعدام أي أملٍ منها.

## النتهى وقت «بريمر»

هذه النتيجة التي توصل إليها الشعب اتجاه المنظومة صحيحة كلياً، ورفضه لها ولوعيد قواها السياسية المختلفة والمتكررة بعد الآن رفضاً قاطعاً هو أيضاً موقفاً يتناسب مع الضرورات الموضوعية المنتهبة أمامهم في البلاد وتناجاً عنها، حيث بات مستوى تردّي الأوضاع المعيشية والبطالة عن العمل ومنسوب النهب والفساد، يفرض موقفاً عابراً لكل الانتماءات ما قبل الوطنية، من طائفية ومذهبية وقومية، دافعاً نحو حلول وطنية جامعة تعني كل الشعب العراقي المتضرر من هذه السياسات، لتتحد بوجهه كل تلك القوى السياسية القديمة محلياً لتفريقه ترهيباً وقمعاً.

## الحكومة: إنها «المؤامرة»

إن القوى السياسية القائمة في البلاد الآن، ورغم اعترافها المتواضع

بغير المصلحة الأمريكية.

## فجوة التراجع الأمريكي

لا يمكن فهم ما يجري الآن دون العودة والتذكير بالوضع الدولي الجديد، حيث لتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وتخفيض تواجدتها العسكري في العراق إضافة إلى انسحابها مستقبلاً، قد صنع فجوة في منظومة «بريمر» التي هي حجرها الأساس، وسبب باختلال في توازنها، فالقوى السياسية التي تشكلت ونصبت بعد 2003، هي قوى تابعة وفاسدة ببنيته، وكانت تمتلك وزناً شعبياً بناءً على «الشخصيات» بتوابعها الطائفية والمذهبية، لا «البرامج» والمواقف الوطنية، لتأتي الموجة العراقية الأخيرة هذه، وتسطق عن كل هذه القوى حواملها الوهمية، مطالبة بمواقف وبرامج وطنية حقيقية ما من أحد منها قادر على صناعتها.

## نحو تطوير الحراك الشعبي

ما ينبغي التركيز عليه الآن، هو تطور الحركة الشعبية العراقية، وأن تتخذ القوى السياسية التي لم تدخل في شبك «بريمر» موقفاً يتكيف مع متطلبات الحركة الجديدة ومساعدتها نحو إنشاء كيانات سياسية جديدة كلياً، تكون حاملاً لهذه الضرورات الوطنية الجامعة، فتبدأ بتنظيم نفسها نحو صناعة خطط وأهداف مرحلية وصولاً إلى البرامج السياسية، حول القضايا

الثلاث الأساسية الآن: طرد القوى الخارجية وعلى رأسها الأمريكيون، وتغيير النظام السياسي القائم، واقتلاع الفساد... فالمواجهة الاحتجاجية في الشارع وحدها لا تكفي لحل المشاكل، بل إن استمرارها على هذا الشكل من التصعيد وسيل الدماء يُنذر بنشوء صدامات جديدة بين مكونات الشعب العراقي نفسه بما يخدم منظومة التحاصص تلك.

## التفاوض لا يعني القبول

وأخيراً، فإنه بمجرد وجود حوامل سياسية وطنية ببرامجها تعبر عن مصلحة الشعب العراقي وتصبح ممثلاً حقيقياً له، سيكون هذا كفيلاً بانتزاع ذريعة من الفرقاء في منظومة التحاصص بعدم وجود طرف تفاوضي، ومن جهة أخرى فإن وجود هذا الطرف مع قاعدته الشعبية وضغطها كفيلاً بالبدء لفرض نفسه واتخاذ إجراءات جديّة نحو التغيير الحقيقي عبر التفاوض والحوار نفسه... فمن يقول أنه لا تفاوض مع الحكومة بشكل قاطع، مستنداً بذلك إلى الموقف الشعبي العفوي برفضه للحكومة، يعني فيما يعنيه إبقاء الحركة الشعبية على ما هي عليه بلا تمثيل، بغاية إضعافها وتفريقها... فالتفاوض هذا لا يعني منه توسيع مقاعد حكومية وبرلمانية لتشمل هؤلاء الممثلين، بل نحو مرحلة انتقالية حقيقية تنهي القديم، وتبني الجديد، دون الغرق في متاهات الفوضى.

# خنادق متحاربة



إن ما يزعم الجميع بأمر ما يحدث في شمال شرقي سورية ليس المذابح أو الدماء أو أي شيء متعلق بحقوق الإنسان، بل هو في الحقيقة تضال سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، فما يحدث هو ضربة قوية بنسبة 100% للهيمنة الأمريكية. إن التصعد الأمريكي الداخلي مستمر بالتعمق لدرجة قد يوصل الأمور إلى مناخ جديدة لم يكن للمرء أن يتخيلها قبل أشهر ناهيك عن سنوات.

■ بقلم: رانيا خالف  
تصريح: عروة درويش

## هبوب الرياح الجديدة:

إن سلسلة من قرارات دونالد ترامب التي بلغت ذروتها في سحب القوات الأمريكية من سورية قد تسببت بأثار متتالية غيرت بشكل كبير الجغرافيا- السياسية للشرق الأوسط، والسياسة الداخلية في الولايات المتحدة. منذ مدة والديمقراطيون يحاولون عزل ترامب عبر توجيه اتهامات له بإعاقة العدالة. لكن وحتى بعد تقرير مولر والشهادة عن «التواطؤ» الروسي والذي قال عنه النائب جيمي راسكين مردداً صدى حديث 90% من زملائه الديمقراطيين: «يحيوي أدلة غامرة، عشر حلقات من الإعاقة الرئاسية للعدالة»، فإن دعوات النواب الديمقراطيين إلى عزل ترامب وتوجيه الاتهامات له لم يكن لها تأثير يفوق تأثير مسدس دخاني. لم يكن للديمقراطيين أن يخلقوا مداً وجزراً سياسياً قوياً كفاية، بحيث لا يمكن للنواب الجمهوريين مقاومة التصويت عليه لعزل ترامب بناء على ادعاءات «إعاقة العدالة»، وهم يدركون ذلك بشكل جيد. ولهذا كانت فرصتهم في ذلك صفر في حينه. لكن الأمور تغيرت اليوم بشكل جذري. ما هو الشيء الذي حدث ليجعل من مسألة ميتة في مهدها، مثل إعاقة العدالة تصبح حركة يمكن للنواب الجمهوريين تبنيها والتصويت لصالحها؟ لن نجد الجواب عن هذا السؤال لا في حبكة الفضيحة الأوكرانية «أوكرانيا-غيث» التي استبدلت حبكة إعاقة العدالة، والتي استبدلت بدورها في وقتها الفضيحة الروسية

«روسيا-غيث». فالجانب الأيسر لا تزال ترامب الهاتفي بزيلنكي هو أن ترامب حاول استغلال وتحقيق بعض المنافع السياسية من زعيم أجنبي... يا إلهي، هل يمكن لأحدنا أن يتخيل حدوث ذلك في الولايات المتحدة! ربما لو نظرنا عن كثب إلى جميع الاتصالات الرؤساء الأمريكيين بالقادة الأجانب في الخمسين عاماً الماضية لن يفاجئنا مثل هذا الأمر، أليس كذلك؟ لم يقل النواب من قبل شيئاً عن استعادة القادة الأمريكيين من القادة الأجانب. تأمر نيكسون مع زعماء فيتنام الجنوبية لإطالة أمد حرب فيتنام، وكان ليندون جونسون على علم بذلك. تأمر رونالد ريغان مع قادة إيران لإطالة أمد احتجاز الرهائن وقامت لجنة الحزبين بالتغطية على الأمر.

يقول البعض بأنهما لم يكونا رئيسين في وقتها. حسناً إذاً، علي أن أصدق بأن ريغان عندما أصبح رئيساً أتى إلى زوجته وقال لها: نانسي، بما أنني الآن رئيس فلا يمكنني الاستفادة سياسياً من زعيم أجنبي! وعينا أن نكون واضحين بأن هذين المثاليين هما من أكثر الأمثلة تطرفاً في السياسة الأمريكية، لكن الكثير غيرها حصل وما زال يحدث حتى اليوم، ولا أحد يحرك ساكناً بشأنه. إذاً لماذا سيغير النواب الجمهوريون رأيهم ويصوتوا لصالح الإدانة؟ السبب الذي يحتفل أن يدفعهم للتوقف عن مناقضة الديمقراطيين والتحالف معهم هو عدم رضاهم عن أمر مختلف كلية: عدم موثوقية ترامب بوصفه ضابط الزناد وعزوفه عن الأمر بالهجمات العسكرية. هذا الأمر يمثل خطيئة لا تغتفر من وجهة نظر الجمهوريين كما هو الحال لدى

زملائهم الديمقراطيين، وهو خطأ يجب على ترامب أن يتحمل مسؤوليته من وجهة نظر حراس الإمبراطورية الأمريكية.

## التيارات المتضاربة:

أثناء حملة ترشحه للرئاسة، أعلن ترامب مراراً وبشكل واضح مناهضته للتدخلات الأجنبية التي لا طائل منها، وكان الديمقراطيون يهاجمونه كلما أعلن عن ذلك أثناء تعزيزهم للكذب والحرب، وللكذب بشأن الحرب «تحديداً حول أوكرانيا». كما أعرب في حينه عن ازدرائه للإيماءات بشأن الالتزام الأخلاقي للولايات المتحدة عند رده على جو سكاربور الذي قال بأن بوتين يقتل الناس: «أظن بأن بلادنا تقتل الكثيرين أيضاً». وعندما سخر من جورج ستيفانوبولوس بخصوص أوكرانيا: «إن شعب القرم يفضل أن يكون مع روسيا أكثر من أن يعود لما كان عليه».

إن مثل هذه الأفكار بمثابة إثم ملعون بالنسبة للفقير الجمهوريين، وقد استطاعوا تجاهلها في حينه لأنهم افترضوا: 1- بأنه لن يفوز. 2- بأن كلامه مجرد خطاب انتخابي فارغ. 3- بأنه كرئيس، سيتم احتواؤه وتسييره من قبل رعاة الدولة الأمنية- القومية. خلال الأشهر الماضية اتخذ ترامب قرارات إماماً بتخفيض الوجود العسكري الأمريكي، أو بشكل سافر عدم توجيه ضربة عسكرية مخططة ومتوقعة. شكلت هذه القرارات سواء بوجهها الخطابية أو بجوهرها موقفاً معادياً للتدخل، وهو الأمر المكروه بالنسبة للمدافعين عن الإمبريالية الأمريكية. وتعد قرارات ترامب بشأن سورية وإيران أهم نقاط الحبكة في السياق الذي قد يوصله إلى العزل.

إن البرق الشديد الذي أشعل نيران عدم رضا الجمهوريين هو قرار ترامب في حزيران الماضي إيقاف الضربة ضد إيران على إثر إسقاط الأخيرة لطائرة أمريكية بلا طيار.

لقد تبعت هذه الحادثة الهجمات على ناقلات النفط النرويجية واليابانية في الخليج، والتي ألقى فيها الحكومة الأمريكية باللائمة على إيران. إنها الحبكة المستمرة من قبل سياسيي الولايات المتحدة في الإعلام: كل شيء سيء يحدث في الشرق الأوسط نلقي بلائمه على إيران. إنها الحبكة التي لها هدف محدد واحد: خلق موافقة عامة على الهجوم العسكري الذي يستهدف إيران عندما تسنح الفرصة سواء عبر صنعها، أو إذا ما حدثت مصادفة. وإقرار إيران بتدمير واحدة من الأصول «القيمة» لجيش الولايات المتحدة منحهم هذه الفرصة. وقد كان قرار ترامب، بمشورة بولتون وبومبيو وغيرهما، بتوجيه ضربة عسكرية لإيران هو الخطوة الحتمية التالية في هذا السيناريو. لكن قراره الذي اتخذته بعد بضعة ساعات لاحقة كان إلغاء الضربة. وكما أعلنت النيويورك تايمز: «لقد كان قراراً اتخذته دون العودة لنائبه أو لوزير خارجيته أو لمستشاره للأمن القومي... في حين كانت القوات على أهبة الاستعداد... أكثر من 10 آلاف بحار وجوي بالانتظار... ليأتي القرار بعد عشر دقائق ويثير اندهاش الجميع»، القرار الذي أثار حفيظة و غضب أقرب حلفائه وناصريه من الجمهوريين. لقد كان خرقاً غير مسبوق، وقطعاً لا يمكن السماح به بالنسبة لمؤيدي الإمبريالية الأمريكية بحيث شكّل قطعة لا تتناسب مع ملحمه «الرئاسة الخارقة» الأمريكية.

## تقدير خاطئ

لا أعتقد بأن معارضي ترامب ممن يصنفون أنفسهم كيسار قد أدركوا مدى أهمية قراراته هذه ووجوب دعمها. هل شهدنا قراراً رئاسياً أكثر إيجابية من حيث النتيجة في الثلاثين عاماً الماضية؟ ورغم أنه قرار قابل للتغيير بسبب عدم استقرار المؤسسة السياسية الأمريكية وقراراتها الكثيرة السيئة

إنّ البرق الشديد الذي أشعل نيران عدم رضا الجمهوريين هو قرار ترامب في حزيران الماضي إيقاف الضربة ضد إيران على إثر إسقاط امريكية بلا طيار

# تصدع الإمبراطورية الأمريكية

## لماذا هم غاضبون؟

إذا لا أحد ممن يتباكون على الأكراد يهمه ما يحدث لهم، ولا أحد ممن يتحدث عن المدنيين يهمه ما يحدث لهم، ولا أحد ممن يخاف داعش يصدق هكذا قول. وكما أعلنت النيويورك تايمز بحسرة، إن استطاعت قوات الجيش السوري الوصول إلى الحدود التركية شمالاً والحدود العراقية شرقاً فهذا سيعني قدرة الدولة السورية على إعادة سيطرتها على كامل البلاد.

إذا المشكلة هنا ليست في أن أمريكا قد تخلت عن حلفائها من الأكراد، بل في أن الولايات المتحدة لم يعد لديها حلفاء هنا. فالأكراد اليوم قد أقروا وانضموا للحالف القادر على حقن دماء السوريين والحفاظ على سيادتهم على أراضيهم، وهو بالتحديد الحالف الذي سعت الولايات المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» إلى تدميره على طول السنوات الماضية.

إذا مؤيدو الإمبراطورية الأمريكية غاضبون لأن ترامب عندما سحب القوات من شمال سورية قطع مشروعهم طويل الأمد لتدمير الدولة السورية والمنطقة. فتنقسم المناطق السورية حيث يتواجد الأكراد واستمرار تواجد القوات الأمريكية بحجة حمايتهم، كان يراد منه إدامة توجيه الخنجر إلى دمشق والمحافظة على التهديد القائم منذ سنوات، والذي كان هدفه النهائي تدمير الدولة تماماً وشن هجوم عسكري على إيران.

الجمهوريون والديمقراطيون المؤيدون للإمبراطورية الأمريكية غاضبون من ترامب بسبب انقلابه - وربما وضعه نقطة الختام - على مشروعهم. إن سلسلة القرارات التي اتخذها ترامب بدءاً من إلغاء الهجوم على إيران قد عكست ووضحت خنادق الانقسام الأمريكي الداخلي.

إن كلمات ترامب «إنها حروب سخيفة بلا نهاية» و«دعهم يحاربون حروبهم الخاصة» و«إن كانت روسيا تريد التورط في سورية فهذا شأنها» وردّه على نائبة كارولينا الجنوبية: «لا يريد شعب كارولينا الجنوبية منا أن ندخل في حرب مع تركيا أحد أعضاء الناتو، ولا مع سورية»، كلمات كان بإمكان زملائه الجمهوريين قبولها كجزء من خطاب انتخابي فارغ، أما أن يرددها رئيس في مكتبه، وخاصة بعد أن هاجموه عدة مرات بسبب إخفاقه في شن الهجوم على إيران، فهو ليس بالأمر الذي يمكن لهم تقبله.

لا يمكننا فهم موقف مؤيدي الحرب هؤلاء من الجمهوريين والديمقراطيين المنزعج من قرارات ترامب، إن لم ننظر إلى الصورة الكلية وإلى السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي تعدّ التحركات «الإسرائيلية» جزءاً منها. ولا يمكن فهم دوافع من يتهم قرارات ترامب بأنها جلبت «الفوضى» للمنطقة دون العودة إلى مشروع الفوضى الذي بدأ منذ التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط في عام 2001 في العراق وليبيا وسوريا.

فهم كل هذا ممكن عبر الرجوع إلى سياق الإستراتيجية «الأمريكية-الإسرائيلية» التي أعلن عنها الجنرال ويسلي كلارك «والتي تمّ تجاهلها بشكل متعمد من قبل الإعلام الأمريكي»: «إسقاط سبعة دول... بدءاً من العراق وسوريا ونهاية بايران». لا يمكن للعالم الذي يراقب أن يقتنع بأن خندق الحرب الأمريكي قد أعلن خسارته بعد قرارات ترامب، فالصقور من الحزبين سيحاولون الرد، والأحداث ستثبت لنا مدى عمق الخندقين اللذين يصعدان السياسة الأمريكية.



يمكننا النظر إلى زعيمة الجمهوريين التي قالت: «إنه خطأ كارثي... يهدد الأمن القومي لأمريكا»، أو ماركو روبيو: «خطأ قاتل سيكون له عواقب شديدة تتخطى سورية. إنه يخاطر بتشجيع النظام الإيراني... وسيعرض للخطر مصالح الأمن القومي الأمريكية في المنطقة».

إن الذين هاجموا ترامب على «خيانته لحلفائنا الأكراد» وتشجيعه تركيا على سرقة أقاليم سورية نسوا مباركتهم للغزو التركي لسورية في عهد إدارة أوباما، وهو الذي خان حلفاءه الأكراد أيضاً. جميعنا نذكر وقوف نائب الرئيس في عام 2016 جو بايدن إلى جانب الرئيس التركي وإصداره الأمر للقوات الكردية ليتراجعوا ويخلوا الطريق لتركيا، أي تسليم المناطق التي استرجعوها من داعش لتركيا وللجهاديين السوريين الذين أعادوا التموضع ووقفوا خلف الدبابات التركية. جميعنا نتذكر قول بايدن وهو يأمرهم بالتراجع عن منبج: «قوات حزب العمال الكردستاني المشتركين عليهم التراجع إلى ما وراء النهر... لن يحصلوا تحت أي ظرف على الدعم الأمريكي إن لم يلتزموا بهذا الأمر، نقطة انتهى».

دعونا نرى حجة مؤيدي التدخل المتمثلة بمنع عودة داعش ونرى. إن الولايات المتحدة هلت لداعش، وذلك باعتراف وزير خارجية أوباما جون كيري. تركيا دعمت داعش وأوصلت جنودها وتعاملت معها بالنفط على طول الحدود السورية طوال فترة النزاع، وذلك بمباركة من الولايات المتحدة. هؤلاء أنفسهم الذين اعتبرهم مؤيدو الإمبراطورية الأمريكية من قبل «ثواراً معتدلين» يشكلون القوات التي استخدمتها تركيا لغزو شمال شرق سورية مؤخراً. فتركيا استخدمت هذه القوات جزئياً لأنها كانت تريد تجنب الاشتباك مع قوات الجيش السوري المدعوم من روسيا.

**لا يمكن فهم دوافع من يتهم قرارات ترامب بأنها جلبت «الفوضى» للمنطقة دون العودة إلى مشروع الفوضى الذي بدأ منذ التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط في عام 2001 في العراق وليبيا وسورية**

السيناتور ليندسي غراهام التي كان له مواقف مهمة في مهاجمة قصة «الإعاقاة الرئاسية للعدالة» بقوله: «عدم توجيه ضربة لإيران قد رآها النظام الإيراني بوضوح كعلامة على الضعف». إن تشبيه السيناتورات لترامب بالسيد أوباما يعني بأن صورته مهزوزة في أعين الإمبراليين الأمريكيين.

إن تعليق غراهام على قصة إلغاء الضربة العسكرية لم يأت إلا بعد امتناع ترامب للمرة الثانية عن اتخاذ قرار يرضي المحافظين الجدد. هذه المرة بعد الهجوم على مصافي النفط السعودية، الأمر الذي حمل فيه بومبيو إيران المسؤولية عنه ووصفه بأنه «أحد أفعال الحرب». حتى الليبراليون كما نقلت النيويورك تايمز قالت: «إن ترامب بردّ فعله على إيران أسوأ حتى من أوباما». إن انضمام الجمهوريين لمجموعة انتقاد ترامب تعبر عن تشكل حواف الخنادق المتصارعة في السياسة الأمريكية بشكل واضح. فقد قالت غراهام من جديد: «هذا فعل حرب بشكل حرفي ويجب أن يكون هدفنا استعادة ردع العدوان الإيراني والذي خسرتنا الفرصة له اليوم بشكل واضح». إذا هذه «الخسارة» برأيهم تعني خسارة الشرق الأوسط لصالح إيران. ولم يقتصر الأمر على غراهام فهناك الكثيرون ممن أكدوا اصطفاقهم هذا.

## قرارات أكثر وحقن أكبر

اليوم، يتخذ ترامب المزيد من القرارات التي يصفها الإعلام السائد المناهض له بأنها «تلقى بالشرق الأوسط في خضم الفوضى» من خلال الإعلان عن انسحاب القوات الأمريكية من شمال شرق سورية. فهذا «أثار انتقادات واسعة من قبل الجمهوريين ومن بينهم أقوى حلفاء الرئيس»، وهم الذين عبرت ردودهم عن سخطهم «بأكثر مصطلحات اللغة حدة» ضدّه. وكمثال

بخصوص إيران والمنطقة، فإن هذا القرار قد تفادى وأوقف مجزرة ودمار كبيراً. وما يجعله قراراً استثنائياً أيضاً أنه عكس أمراً اتخذ وبدأ تنفيذه.

لكن هل ترامب وحده في عملية اتخاذ هكذا قرار؟ فإذا ما نظرنا إلى الإعلام السائد سنرى بأن الواشنطن بوست قد كتبت أن قرار ضرب إيران «قسّم المستشارين الرئاسيين بين مسؤولي البنتاغون الذين عارضوا القرار بالقيام بضربة عسكرية ومستشار الأمن القومي جون بولتون الذي دعمه بقوة». وخلال ساعات اتخاذ القرار أعلنت النيويورك تايمز: «كانت معارضة القرار قوية من قبل المدنيين العاملين في البنتاغون والجنرال دونفورد».

بكلمات أخرى، لا يتعلق الأمر برئيس مزاجي أو مشوش، بل هو التوتر المستمر بين تيار المحافظين الجدد الصهيونية الذين يمثلهم أشباه بولتون وبومبيو من جهة، وتيار الواقعيين العسكريين الذين يمثلهم رئيس هيئة الأركان المشتركة دونفورد. علينا ألا نقع في الفخ الذي يحاول صفور الجمهوريين والديمقراطيين أن ينصبوه لنا بأن يخفوا هذا الشقاق ويرجعوه لتشوش وجنون ترامب. فهذا التوتر يشرح لنا أسباب وجود ما يمكن أن نسميه بقرار استثنائي أو حتى «شجاع» غير مسبوق لرئيس أمريكي. ربّما يقول أحدهم إن عدم اتخاذ هذا القرار منذ البدء كان أفضل وأنا أؤيد هذا، لكن عند أخذ الظروف المحيطة بالحسبان يمكننا تقدير الأمر كما ينبغي.

## الخنادق تتشكل بوضوح

يشير الجمهوريون إلى قرار ترامب بعدم توجيه ضربة عسكرية لإيران بكونه علامة ضعف، ويشبهونها بقرار أوباما عدم توجيه ضربة عسكرية إلى سورية على خلفية مسألة «الأسلحة الكيميائية». وهو ما عبرت عنه

# قستان للعام الخامس والتسعين



في البدء كان الاجتماع الأول. في البدء كان نضال الشعب السوري قبل أي اعتبار. في تشرين الأول من عام 1924، وعشية الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار، أعلنت القافلة الأولى بدء المسير إلى الأمام.

## جمال جركس

### صور الصحافة

صورتان تعودان إلى النصف الثاني من ثلاثينات القرن العشرين، الأولى في دمشق 1937 لشبان دمشقيين متطوعين بلباسهم الشعبي الفقير وهم يوزعون صحفاً شيوعية في الأسواق. والثانية لرجل دين بلباسه الشعبي وهو يقرأ صحيفة شيوعية في ريف مدينة الباب عام 1938.

تكشف صورتان عن الأوساط الشعبية التي احتضنت الشيوعيين ووزعت صحفهم وخبأتهم زمن الملاحقات. ولعل أكثر الطرائف التي رافقت توزيع الصحف الشيوعية قول والده الأديب الراحل حنا مينه إن أبنها مجنون فهو يبيع الجرائد في اللاذقية ببلاش! لا توجد صحافة في سورية القرن العشرين تعرضت للملاحقة والإغلاق والتضييق، أو واجه محرروها وموزعوها السجن والتكيد مثل ما تعرضت له الصحافة الشيوعية في جميع العهود.

فعشية اندلاع الثورة السورية الكبرى، وفي فترة تصاعد حركة الإضرابات العمالية في سورية ولبنان، صدرت من بيروت بتاريخ 15 أيار 1925 أول جريدة شيوعية في سورية ولبنان.

كتب في أعلى الصفحة الأولى: «الإنسانية هي جريدتك أيها العامل، فاقرأها وأعطاها لغيرك ليقرأها، اتحدوا أيها العمال». وعرفت الجريدة نفسها بهذه الكلمات: «الإنسانية صحيفة أسبوعية أنشئت خصيصاً لخدمة العمال والفلاحين، والمدافعة عن حقوقهم، وتنظيم صفوفهم».

طبع من العدد الأول 1000 نسخة، ومن العدد الثاني 1500 نسخة. وكان للجريدة مراسل في مصر وتبادلت الرسائل مع جريدة «حيفا» الفلسطينية. وكانت توزع في العديد من مناطق سورية ولبنان وفلسطين ومصر، مثل: بيروت وبكفيا ودمشق والشويفر وطرابلس والقاهرة والإسكندرية واللاذقية وحلب واسكندرون وحيفا وغيرها. ولم يتحملها الاستعمار البريطاني، فمنعها من دخول مصر ليغلقها الاستعمار الفرنسي بعد صدور 5 أعداد.

كان الإغلاق مصير صحف «العمال» و«صوت العمال» 1930، وتعرض محررو «الفجر الأحمر» و«المطرقة والمنجل» للسجن والمحاكم العسكرية الاستعمارية 1932-1933. وفي عام 1934 صدرت «نضال الشعب» الجريدة الشيوعية التي عرفها السوريون خلال فترات العهود السرية لعقود عديدة.

صدرت جريدة «جوغوفورتى تساي» اليومية بالأرمنية في بيروت منذ عام 1938، وكانت توزع في مناطق مختلفة من سورية ولبنان بمعدل 4000 نسخة يومياً. منعتها الاستعمار الفرنسي والحكم الفاشي من الصدور ولاحق محرريها عدة مرات. وتحتوي المكتبة الوطنية اللبنانية على أرشيف الصحف الشيوعية التي صدرت باللغة الأرمنية سنوات الثلاثينات والأربعينات، مثل النداء ونضال الشعب وسبارتاك. وصدرت صحف ونشرات بالسريانية والأشورية والكردية في الجزيرة وعشرين سنوات الخمسينات والسبعينات مثل «صوت الفلاح» و«الشروق» وغيرها. وفي عام 1937، ظهرت «صوت الشعب»

اليومية التي حملت لواء النضال ضد الفاشية وفي سبيل جلاء الاستعمار عن سورية ولبنان وحقوق الطبقة العاملة. وزعت الصحيفة 25 ألف نسخة يومياً، وفي بعض المناسبات الهامة، كانت بيروت توزع 50 ألف نسخة لوحدها. وفي العدد الصادر يوم 17 نيسان 1946، نقرأ بيان الحزب الشيوعي في يوم الجلاء العظيم ومظاهرة الشباب الشيوعي، وخطاب خالد بكداش في مهرجان شعبي وإضرابات عمال الكهراء والترامواي في دمشق. وقد أعلق الرجعيون «صوت الشعب» عام 1947.

تحولت «النور» اليومية إلى ظاهرة فريدة في فترة النضال ضد الأحلاف الاستعمارية للإمبريالية 1955-1957، وكانت أهم الصحف تأثيراً أثناء حياة الجبهة الوطنية ونهوض الحركة الشعبية، إذ صدرت بـ 20-25 ألف نسخة يومياً إلى أن أغلقتها سلطات الوحدة مع حملة الاعتقالات الكبرى ضد الشيوعيين. ومنذ عام 1959، تصدت «نضال الشعب» السرية للمهمة، ثم كانت ظاهرة «نضال الشعب» الجديدة «1992-2000» التي تعتبر «قاسيون» الحالية استمراراً لها. وهي من كتبت بعد سنوات قليلة من انهيار الاتحاد السوفييتي، من أن عصر انفتاح الأفق أمام الجماهير وانغلاقه أمام أعدائها قادم وقريب.

### معالم ليست جغرافية

في سورية معالم جغرافية ليست جغرافية صرفة كما هو معروف عن معالم الجغرافيا، بل هي معالم وطنية-جغرافية، طبقية-جغرافية بالتحديد. ارتبطت بمحطات معينة من تاريخ الشعب السوري خلال القرن العشرين.

عرف حي العزيزية في مدينة الحسكة باسم «حي الشيوعيين» على السنة الناس بسبب كثافة النشاط السياسي والنضال المطالب، والحي الذي تحته خط أحمر عند المباحث والأجهزة لأن الشيوعيين منعو الشرطة من

هدم بيوت الناس. وهناك جامع الشيوعيين الموجود في حي الصالحية حتى اليوم. وعرفت إحدى حارات حي العزيزية باسم «طلعة حنفة الشيوعيين» لأن الشيوعيين أوائل الذين أوصولوا مياه الشرب إلى الحي عبر النضال المطالب، وعرف جبل كوكب بجبل الشيوعيين لأنه مكان احتفالات الجلاء وأول أيار والنوروز قبل جعله مكباً للقمامة من قبل البلدية لمنع الشيوعيين من الاحتفال سنوات الثمانينات.

وهناك حي بنغلاديش الشعبي في القامشلي الذي تأسس في نفس عام استقلال بنغلاديش ويشبه ببيوته الطينية بيوت فقراء بنغلاديش، وكان معقلاً للشيوعيين ونضالهم الطبقي وخاصة التصدي لمنع هدم بيوت الناس من قبل الشرطة. وأطلق اسم قناتة سويس على أحد أحياء القامشلي بعد التأميم، كما عرفت قرية تل جمعة «هلمون بالأشورية» في ناحية تل تمر باسم «العين الشعبية»، بسبب المعارك الفلاحية ضد الاقطاع وتأسيسها لتعاونية فلاحية ناجحة رغم محاولات جهات عدة إفشال ذلك. ولقبت مدينة عامودا باسم موسكو الصغرى، بسبب الدور الكبير للشيوعيين في المدينة، كما عرفت العشرات من قرى جنوب القامشلي باسم «المناطق الساخنة»، بسبب دورها في الانتخابات والانتفاضات الفلاحية.

وفي محافظة دير الزور، وبعد الانتفاضة الفلاحية في بلدة موحسن، صارت تعرف باسم موسكو الصغرى، وكانت الحركة التعاونية والنضال ضد الفاشية في دير عطية سبباً لحصولها على لقب «موسكو الصغرى»، وكذلك حال قرى حبنمرة في حمص ومردك في السويداء واسقبولة في طرطوس وقرى سانيان وباصحايا في عفرين ومدينة سلقين في إدلب. فيما عرف حي «ركن الدين» الدمشقي باسم القلعة الشيوعية خلال المقاومة الشعبية عام 1957.

# حماية اللغات المحلية



عارض غرامشي المنهج التربوي المسيطر من قبل الحكومة الفاشية، المنهج المبني على مفهوم شعبي يعتمد التلقائية المثالية، ويؤكد على منهجية تعتمد تدريس النحو في إطار التخطيط لسياسة ثقافية وطنية تحقق هدف التوحيد اللغوي، وليس فرض اللغة المهيمنة قسراً.

## قاسيون

التوحيد اللغوي هدف يفرض من فوق، من المركز على الأطراف، ويتحقق كنتاج لتوافق حول طبيعة اللغة الوطنية، وطريقة الوصول إلى نشرها وضمان دوامها وتطورها، حتى تكون هيمنتها محل اقتناع وإجماع شامل، وهذا يعني أنه لا ينبغي وضع اللغة الوطنية في تناقض قسري مع اللهجات واللغات المحلية، بل في علاقة تلاحق جدلية وتكامل وظيفي.

فغرامشي الحريص على الوحدة اللغوية لا يمنعه إعجاباه من نقد تصورات التوحيد اللغوي نقداً حازماً، ملفتاً إلى الطابع الاصطناعي للتوحيد اللغوي الذي انتهى بفرض اللهجة التوسكانية «الفورنتية تحديداً» من فوق، كما لا يمنعه حرصه على الوحدة اللغوية من مراعاة خصوصية اللهجات وضرورة اعتمادها في السنوات الأولى للتعليم.

## متاحف اللغات المحلية

نشرت مجلة «الأدب الوطني» المجلة الصينية الوحيدة على المستوى الوطني لأداب الأقليات القومية، نحو 500 عمل مكتوب باللغات المنغولية والتبتية والويغورية في السنوات الـ 10 الماضية.

وأشارت ندوة عقدت بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المجلة المذكورة، أن ثلاث نسخ من المجلة باللغات المنغولية والتبتية والويغورية على التوالي، قد صدرت في 62 عدداً

منذ العام 2009.

والى جانب نشر أعمال مكتوبة باللغات المحلية، حرصت المجلة أيضاً على نشر أكثر من 700 عمل مترجم باللغات المذكورة، بما فيها أعمال مكتوبة لمئات من الكتاب الصينيين وعشرات الكتاب الأجانب، عمل عليها أكثر من 500 مترجم.

## اللغة المنغولية

افتتحت منطقة منغوليا الداخلية بشمال الصين أول متحف لها لتقديم

تطور اللغات المنغولية التاريخي. ويعرض المتحف المسمى باسم تاتا-تونقا، مؤسس الأبجدية المنغولية التقليدية ما قبل نحو 800 سنة، خمسة أنظمة للكتابة تضم أكثر من 20 لغة منغولية مختلفة تستخدمها المجموعات القومية المحلية. وتعرض حوالي 500 قطعة أثرية ثمينة وكتباً ورسوماً صخرية، تسجل اللغات المنغولية في المتحف الذي يعتبر قاعدة للدراسة وبحوث اللغات المنغولية.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



الإضراب الستيني واحد من أطول الإضرابات في تاريخ سورية القرن العشرين، حيث أضربت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، ولعبت الطبقة العاملة دوراً مهماً خلال الإضراب من أجل تحقيق جلاء الاستعمار، وشهدت البلاد مظاهرات حاشدة ومواجهات مع الاستعمار في الشوارع. في الصورة: مظاهرة طلابية أمام فندق بارون في مدينة حلب أثناء الإضراب الستيني 1936.



### الترجمات الغربية تفرقنا

قال الأديب المصري محمد سلماوي، إن العلاقات بين مصر وصربيا، علاقات قديمة، ومرت بمراحل مختلفة سواء في مصر أو صربيا، وهناك تشابه كبير في تجربة كل من البلدين. وأضاف سلماوي في إحدى المقابلات الصحفية على هامش فعاليات معرض بلغراد الدولي للكتاب الـ 64 في صربيا، وقال هناك طرف ثالث أساء إلى العلاقات بين مصر وصربيا في مجال الترجمة، وهي الترجمات الغربية التي سببت التباعد بين أدباء مصر وصربيا. وأضاف: نشأت علاقات ثقافية واقتصادية ربما بنسبة أقل بين الشعبين، نتمنى من خلال هذا المعرض أن ندعمها وأن نستعيد أهم لحظاتها التاريخية وخاصة على المستوى الثقافي.



### ترميم قلعة الحصن

أنجزت البعثة السورية الهنغارية المشتركة العاملة في قلعة الحصن بحمص مجموعة من الأعمال المقررة لموسم خريف هذا العام، والتي بدأت في الخامس من الشهر الحالي واستمرت لأكثر من خمسة عشر يوماً. وأنجزت البعثة أعمالاً ضمن إطار مشروع المساعدة التقنية للقلعة، والمقدمة بالتشارك ما بين المديرية العامة للأثار والمتاحف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، وجامعة هنغارية بهدف إنجاز المرحلة الأولى من إعداد المخطط التوجيهي للقلعة. مثل الدراسة التاريخية والأثرية والمعمارية لأجزاء القلعة ورسم مخطط القلعة وترقيم جميع الأبراج والساحات ليكون لهذه الأماكن تسمية موحدة ومعتمدة لجميع الباحثين ودراسة نظام التصريف المائي.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/10/27» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# دائرة طباشير بريخت القوقازية



والحرق. وترمز هذه المسرحية إلى وضع العلماء الألمان بعد تولي هتلر السلطة في ألمانيا. استقر المقام بالشاعر في الولايات المتحدة، غير أن حملة المكارثية المعادية للشيوعية طالته عام 1947، فعاد إلى أوروبا، ثم استقر في برلين الشرقية. وفي عام 1956 رحل الشاعر ورائد المسرح الملحمي بعد حياة قصيرة، غزيرة الإنتاج، عميقة التأثير.

## حكم بريخت الفلسفية

الجريمة الأعظم من سرقة البنك، هي تأسيس بنك. يحتاج الكل لمساعدة الكل. لأن الأشياء على حالها فإن الأشياء لن تظل على حالها. أيها الجائع تناول كتاباً، فالتكاتب سلاح. هل ترى؟ ماذا ترى؟ لا تستطيع أن ترى شيئاً، إنك تنظر فحسب، وأن تنظر لا يعني أنك ترى. في البدء يكون الخبز، ثم تكون الأخلاق. حقاً إنني أعيش في زمن أسود. الكلمة الطيبة لا تجد من يسمعها. الجبهة الصافية تفضح الخيانة. والذي ما زال يضحك لم يسمع بعد، بالنبا الرهيب. أي زمن هذا؟ ليس من الضروري أن تكون هزائم وانتصارات من هم في القمة هي نفسها هزائم وانتصارات من هم في القاع. لا يمكن لمجتمع أن يتواصل طالما كان مقسماً إلى فصائل متحاربة. لا يستطيع الكتاب أن يكتبوا بالسرعة التي تشعل فيها الحكومات الحروب، فالتكاتب تحتاج إلى بعض التفكير. من يناضل ربما يخسر، ومن لم يناضل فهو خاسر بكل الأحوال.

في عهد النازية، وما فيه من القمع والطغيان والسوداوية الذي ينبئ بحدوث كارثة ما. كما استخدم بريخت في مسرحياته أغنيات بين المشاهد، وذلك كنوع من المزج بين الترحيض والتسلية. يقول بريخت: أي زمن هذا الذي يكاد يعد فيه الحديث عن الأشجار جريمة لأنه يتضمن الصمت على العديد من الفظائع؟

بهذه الكلمات لخص مأساة جيله، وتراجيديا الشعر في زمن الحرب. استدعي بريخت للتجنيد خلال الحرب العالمية الأولى، فخدم في مستشفيات الجيش، وهناك عايش عن قرب أهوال الحرب، ومن هذه التجربة نبع رفضه التام لكل الحروب. توقف بعد ذلك عن دراسته في كلية الطب وترك مسقط رأسه أوغسبورغ متوجهاً إلى برلين، حيث انطلق فيها كاتباً مسرحياً، فنشر أول أعماله بعنوان «بعل» عام 1920، وبعد ثلاث سنوات نشر مسرحيته الكوميديّة «طبول في الليل» وفيها نقرأ جملته التي وجهها للجمهور بعد ذلك في أكثر من عمل، وهي: لا تحملقوا هكذا برومانسية. ونجد في أعماله حيرة إزاء العالم وقضاياها، ففي نهاية مسرحيته «الإنسان الطيب في ستشوان» يقول بريخت: نكف هنا مصدومين، نشاهد بتأثر الستارة وهي تغلق وما زالت كل الأسئلة مطروحة للإجابات. وفي مسرحية «حياة غاليليو» التي كتبها عام 1943 في المهجر في الدانمارك، تدور الأحداث حول عالم الفيزياء الإيطالي غاليليو، الذي يتراجع أمام سلطة الكنيسة، ويتخلى عن إنجازاته وأعماله العظيمة خوفاً من التعذيب

## الحديث عن الأشجار

ولد بريخت في أوغسبورغ عام 1898، هو شاعر وكاتب ومخرج مسرحي ألماني. يعد من أهم كتاب المسرح في القرن العشرين. ومن الشعراء البارزين في ألمانيا. يقوم مذهبه في المسرح على فكرة أن المشاهد هو العنصر الأهم في تكوين العمل المسرحي، فمن أجله تكتب المسرحية، حتى تثير لديه التأمل والتفكير في الواقع، واتخاذ موقف ورأي من القضية المتناولة في العمل المسرحي. ومن أهم أساليبه في كتابة المسرحية:

هدم الجدار الرابع: ويقصد به جعل المشاهد مشاركاً في العمل المسرحي، واعتباره العنصر الأهم في كتابة المسرحية. والجدار الرابع معناه أن خشبة المسرح التي يقف عليها الممثلون، ويقومون بأدوارهم، هي تشبه غرفة من ثلاثة جدران، والجدار الرابع هو جدار وهمي وهو الذي يقابل الجمهور. والتغريب: ويقصد به تغريب الأحداث اليومية العادية، أي جعلها غريبة ومثيرة للدهشة، وباعثة على التأمل والتفكير. المزج بين الوعظ والتسلية، أو بين الترحيض السياسي وبين السخرية الكوميديّة. استخدام مشاهد متفرقة: فبعض مسرحياته تتكون من مشاهد متفرقة، تقع أحداثها في أزمنة مختلفة، ولا يربط بينها غير الخيط العام للمسرحية. كما في مسرحية «الخوف والبهوس في الرايخ الثالث» 1938. فقد كتبها في مشاهد متفرقة تصب كلها في وصف الوضع العام لألمانيا

وصفته الصحافة الألمانية الحديثة بأنه الشاعر الذي أضاء الزمن المظلم، ويقول برتولد بريخت الذي أضاء ذلك الزمن: «صعب هو العيش في بلد فاقد لحس الدعابة، لكن لا يحتمل أبداً العيش في بلد تحتاج فيه لحس الدعابة كي تستمر بالحياة».

## لؤي محمد

### أوبرا القروش الثلاثة

كتبت «دوتشيه فيلله» الألمانية، لم يؤثر كاتب في المسرح الألماني مثلما فعل برتولد بريخت، ولم يجد أحد في المسرحيات الألمانية شكلاً وموضوعاً مثلما فعل رائد المسرح الملحمي. لم ينحصر تأثير بريخت على المنطقة الألمانية فحسب، إذ ترجمت أعماله إلى معظم لغات العالم، وكان خلال الأربعينات والخمسينات من أكثر الكُتاب حضوراً على خشبة المسرح العالمي. كما كان حاضراً بقوة في العالم العربي خلال ستينات القرن الماضي. آنذاك انتشرت ما يشبه «حمى بريخت» في أنحاء المنطقة العربية، فأصابت أكثر من مترجم تنافسوا على نقل عدد كبير من مسرحياته، مثل «الاستثناء والقاعدة» و«دائرة الطباشير القوقازية». أما مسرحية «أوبرا القروش الثلاثة» فقد تم اقتباسها في أكثر من بلد عربي، ونذكر مثلاً مسرحية «ملك الشحاتين» للشاعر المصري نجيب سرور، ومسرحية «عطوة أبو مطوة» للكاتب المصري الفردي فرج.

في مسرحية «حياة غاليليو» تدور الأحداث حول عالم الفيزياء الإيطالي غاليليو الذي يتراجع أمام سلطة الكنيسة ويتخلى عن إنجازاته وأعماله العظيمة خوفاً من التعذيب والحرق